S/2024/308

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

Distr.: General
18 April 2024
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 15 نيسان/أبريل 2024 موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من رئيسة الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين

يسرني أن أحيل إليكم طيه تقرير الاستعراض الخامس للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين (انظر المرفق)، المقدَّم عملا بالفقرة 17 من قرار مجلس الأمن 1966 (2010) ووفقاً للإجراءات المبينة في بيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ 4 آذار/مارس 2024 (S/PRST/2024/1).

وأرجو ممتنةً تعميم هذه الرسالة ومرفقَها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) غراسييلا **غاتي سانتانا**

الرئيسة

260624 290524 24-07113 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة 15 نيسان/أبريل 2024 الموجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من رئيسة الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين

تقرير الاستعراض الخامس للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة 5

ثانيا – الرئيس 8

ألف – الأولويات 8

باء – الأنشطة القضائية 10

1 – تنسيق عمل الدوائر 10

2 – الطعون والمراجعة والإجراءات الأخرى 10

3 – رصد القضايا المحالة إلى الهيئات القضائية الوطنية 11

4 – الإشراف على تنفيذ الأحكام 12

جيم – الأنشطة الإدارية 16

1 – الجلسات العامة 16

2 – مجلس تنسيق الآلية 17

3 – الإشراف على أنشطة قلم المحكمة 17

دال – المهام التمثيلية 18

ثالثا – الدوائر 19

ألف – القضاة 19

باء – الأنشطة القضائية 20

1 – إجراءات المحاكمات الابتدائية 21

2 – دعاوى استئناف الأحكام 25

3 – أنشطة الاستئناف الأخرى 26

4 – إجراءات إعادة النظر 27

5 – الإجراءات المتعلقة بالهاربين من العدالة 29

6 - انتهاك حرمة المحكمة والإدلاء بشهادات الزور 30
7 - أعباء العمل القضائي الأخرى 33
رابعا - التخطيط للمستقبل 34
خامسا - المدعي العام 38
ألف - الإنجاز السريع للمحاكمات الابتدائية ودعاوى الاستئناف 38
1 - *قضية المدعي العام ضد يوفيكا ستانيشيتش وفرانكو سيماتوفيتش* 39
2 - *قضية المدعي العام ضد فيليسيان كابوغا* 39
3 - *قضية المدعي العام ضد ماري روز فاتوما وآخرين* 40
4 - خاتمة 40
باء - الهاربون من وجه العدالة 41
1 - فولجونس كابيشيما 41
2 - بروتيه مبيرانيا 42
3 - فينيَس مونياروغاراما 43
4 - ألويْس نديمباتي 43
5 - خاتمة 44
جيم - المساعدة المقدمة في الملاحقات القضائية الوطنية للمتهمين بارتكاب جرائم حرب 45
دال - الإدارة 49
هاء - تنفيذ توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية 51
واو - خاتمة 51
سادسا - الدعم المقدَّم من قلم الآلية لأنشطتها 52
ألف - دعم المهام القضائية 52
باء - إغلاق المكاتب الميدانية 54
جيم - الإطار القانوني والتنظيمي 55
دال - حماية الضحايا والشهود 56
هاء - مرافق الاحتجاز 57
واو - الإشراف على إنفاذ الأحكام 58
زاي - رصد القضايا المحالة إلى الهيئات القضائية الوطنية 58

حاء – تقديم المساعدة إلى الهيئات القضائية الوطنية 59
طاء – إدارة المحفوظات والسجلات 60
ياء – الميزانية وملاك الموظفين 62
كاف – الشؤون الإدارية 63
لام – أنشطة العلاقات الخارجية 64
سابعا – نقل الأشخاص المبرَّئين والمفرَج عنهم 65
ثامنا – التقييم وعمليات المراجعة 67
ألف – التقييم الذي أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية 67
باء – عمليات المراجعة 68
تاسعا – خاتمة 69
الضميمة
الأولى: الأحكام والقرارات والأوامر التي أصـــدرتها الآلية الدولية لتصـــريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين حتى 15 نيسان/أبريل 2024 71
الثانية: الصكوك القانونية والتنظيمية العامة والسياسات العامة التي أصدرتها الآلية، حتى 15 نيسان/أبريل 2024 75

أولا - مقدمة

1 - أنشئت الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين عملا بقرار مجلس الأمن 1966 (2010) للاضطلاع بالمهام المتبقية للمحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة في أراضي الدول المجاورة بين 1 كانون الثاني/يناير و 31 كانون الأول/ديسمبر 1994، التي أغلقت في عام 2015، والمحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام 1991، التي أغلقت في عام 2017[1].

2 - وتتكون الآلية، وفقا للمادة 3 من نظامها الأساسي، من فرعين اثنين. وبدأ فرعها في أروشا بجمهورية تنزانيا المتحدة عمله في 1 تموز/يوليه 2012، حيث تولى المهام التي ورثها من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، بينما بدأ فرعها في لاهاي يُجري عملياته بعد ذلك بسنة واحدة على وجه التحديد، حيث تولى مهام ورثها من المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وتتألف الآلية، وفقا للمادة 4 من نظامها الأساسي، من ثلاثة أجهزة هي: الدوائر والمدعي العام[2]؛ وقلم المحكمة. ويقود كلَّ جهاز مسؤولٌ رئيسي متفرّغ يضطلع بالمسؤولية عن كلا فرعي الآلية.

3 - وفي حين أن الآلية أنشئت، عملا بقرار مجلس الأمن 1966 (2010) لتعمل ككيان صغير ومؤقت وعلى قدر من الكفاءة، تتقلص مهامه وحجمه مع مرور الوقت، ويوظف عددا صغيرا من الموظفين يتناسب مع مهامه القليلة، فإن عبء العمل الذي ورثته من المحكمتين المخصصتين بعيد كل البعد في الواقع عن أن يكون أعمالا متبقية. بل على العكس من ذلك، تعين على الآلية أن تنظر في القضايا المتبقية، لا في محكمة واحدة فحسب، بل في محكمتين تعملان بكامل طاقتهما، مع الاضطلاع بالمسؤولية عن العديد من إجراءات المحاكمة والاستئناف المتعلقة بالجرائم الأساسية المدرجة في نظامها الأساسي، فضلا عن تعقب تسعة هاربين من المحاكمة أمام المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، إلى جانب الاضطلاع بالعديد من المهام الأخرى المشمولة بولايتها. وفي ظل هذه الخلفية، يمكن فهم أهمية النتائج التي حققتها الآلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، والمفصلة أدناه، فهما كاملا.

4 - وتمشيا مع الفقرة 17 من قرار مجلس الأمن 1966 (2010)، أنشئت الآلية لتعمل لفترة أولية مدتها أربع سنوات، ولفترات لاحقة مدة كل منها سنتان، بعد إجراء استعراضات لما تحرزه من تقدم في أعمالها، ما لم يقرر مجلس الأمن خلاف ذلك. وتم حتى الآن استعراض التقدم الذي أحرزته الآلية في أربع مناسبات، في الأعوام 2016 و 2018 و 2020 و 2022[3]. ويتوافق الاستعراض الخامس للتقدم الذي أحرزته الآلية مع الحكم المذكور أعلاه والإجراءات المنصوص عليها في بيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ 4 آذار/مارس 2024 (S/PRST/2024/1)، الذي طلب فيه المجلس إلى الآلية أن تقدّم بحلول 15 نيسان/أبريل 2024 تقريراً عن التقدم المحرز في عملها منذ الاستعراض السابق الذي خضعت له الآلية في حزيران/يونيه 2022.

(1) تسلمت الآلية في 1 كانون الثاني/يناير 2018 جميع المهام المتبقية من كلتا المحكمتين وأصبحت مؤسسة قائمة بذاتها.

(2) يستخدم مصطلحا "مكتب المدعي العام" و "الادعاء" في هذا التقرير باعتبارهما مترادفين.

(3) انظر S/2015/896 و S/2018/347 و S/2020/309 و S/2022/319.

5 - ويتضمن هذا التقرير لمحة عامة عن العمل الذي اضطلعت به الآلية في الفترة من 15 نيسان/أبريل 2022 إلى 15 نيسان/أبريل 2024[4] من أجل إحراز تقدم كبير في إنجاز ولايتها[5]. ووفقا للإجراءات المحددة في بيان رئيس مجلس الأمن، يبين التقرير التقدم الذي أحرزته الآلية، بما يشمل التقدم المحرز في مجال إنجازها لمهامها، فضلا عن الجداول الزمنية التفصيلية لإنجاز جميع تلك المهام. ويوضح أن الخيارات المفصلة المطلوبة والواقعية، قدر الإمكان، لنقل مهام الآلية ترد في إطار العمليات المنقح لإنجاز المهام الذي قدم رسميا إلى فريق مجلس الأمن العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين. وإضافة إلى ذلك، يتضمن التقرير شرحاً للكيفية التي تناولت بها الآلية التوصيات التي قدمها الفريق والتي وردت في قرار مجلس الأمن 2637 (2022)، ولا سيما الخطوات المتخذة لزيادة تعزيز الكفاءة والإدارة الفعالة والشفافة. ويوجز التقرير أيضا النتائج المشجعة جدا للتقييم الذي أجراه مؤخرا مكتب خدمات الرقابة الداخلية لأساليب الآلية وعملها، والذي يتضمن تقييما إيجابيا لأهمية الأنشطة المتبقية للآلية وفعاليتها واتساقها[6].

6 - وتلاحظ الآلية حدوث تغيير في القيادة أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. ففي 1 تموز/يوليه 2022، تولت القاضية غراسييلا غاتي سانتانا (أوروغواي) رئاسة الآلية، خلفا للقاضي كارمل أغيوس (مالطة)، الذي شغل منصب الرئيس منذ 19 كانون الثاني/يناير 2019 ولا يزال اسمه مدرجا في قائمة قضاة الآلية. وتغتنم الآلية هذه الفرصة لتعرب مرة أخرى عن خالص امتنانها للقاضي أغيوس على خدمته الممتازة وقيادته القديرة للمؤسسة. وبقي المدعي العام سيرج براميرتز (بلجيكا)، ورئيس قلم المحكمة، أبو بكر م. تامبادو (غامبيا)، في منصبيهما طوال الفترة المشمولة بالتقرير. ويوجد مقر رئيس الآلية في لاهاي، في حين يوجد مقر المدعي العام ورئيس القلم في أروشا. وتستمر مدد الولاية الحالية للمسؤولين الرئيسيين الثلاثة إلى 30 حزيران/يونيه 2024.

7 - ويسر الآلية أن تفيد بأن إنجازاتها على مدى العامين الماضيين لم تكن كبيرة فحسب، بل كانت تحويلية أيضا. والواقع أن الفترة المشمولة بالتقرير شهدت تحولا كبيرا في الآفاق المستقبلية للآلية وكانت إيذانا ببداية مرحلة جديدة في دورة حياتها. ولا يمكن المبالغة في تقدير الإنجاز الذي تحقق: فلأول مرة بعد مرور 30 عاما تقريبا على إنشاء المحكمتين المخصصتين، لم تعد هناك محاكمات أو طعون جارية في قضايا الجرائم الأساسية المعروضة على الآلية. ونتيجة لذلك، أصبحت الآلية الآن حقا مؤسسة لتصريف الأعمال المتبقية. وهذا إنجاز كبير، بالنظر إلى طبيعة وحجم المهام التي كلفت بها.

8 - وثمة تطورات رئيسية أدت إلى هذه اللحظة. ففي قضية *المدعي العام ضد يوفيكا ستانيشيتش وفرانكو سيماتوفيتش*، وهي القضية الأخيرة التي نظرت فيها المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، صدر حكم الاستئناف في أيار/مايو 2023، فكان ذلك إيذانا بالانتهاء من جميع قضايا الجرائم الأساسية المعروضة

(4) أُنجز الاستعراض السابق للتقدم الذي أحرزته الآلية رسمياً في حزيران/يونيه 2022. وفي حين أن فترة الاستعراض نفسها تمتد من حزيران/يونيه 2022 إلى حزيران/يونيه 2024، فإنه من أجل ضمان عدم وجود ثغرات في المعلومات المقدمة إلى مجلس الأمن، يغطي هذا التقرير فترة السنتين التالية لتقديم تقرير الاستعراض الرابع في 14 نيسان/أبريل 2022. ويشار إلى فترة السنتين هذه، الممتدة من 15 نيسان/أبريل 2022 إلى 15 نيسان/أبريل 2024 في جميع أجزاء هذا التقرير باسم "الفترة المشمولة بالتقرير". وجميع الأرقام والمعلومات الواردة في هذا التقرير دقيقة حتى 15 نيسان/أبريل 2024، ما لم يشر إلى خلاف ذلك.

(5) ينبغي أن يقرأ هذا التقرير بالاقتران مع التقارير المرحلية نصف السنوية الستة التي تقدمها الآلية إلى مجلس الأمن وتقاريرها السنوية المقدَّمة إلى المجلس والجمعية العامة عملاً بالمادة 32 من النظام الأساسي للآلية.

(6) انظر S/2024/199.

على تلك المحكمة، بعد أيام فقط من الذكرى السنوية الثلاثين لإنشائها التاريخي. وفي قضية *المدعي العام ضد فيليسيان كابوغا*، وهي القضية الأخيرة التي نظرت فيها المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، أوقفت إجراءات المحاكمة إلى أجل غير مسمى في أيلول/سبتمبر 2023، مما أدى إلى إغلاق عبء القضايا الأساسية لتلك المحكمة قبل بضعة أشهر فقط من الذكرى الثلاثين للإبادة الجماعية التي ارتكبت ضد التوتسي في رواندا في عام 1994.

9 - وبعد أكثر من عقد من أداء الآلية لمهامها بوصفها محكمة تعمل بكامل طاقتها، وبعد أن اختتمت بفعالية العمل الموضوعي للمحكمتين المخصصتين، يمكن للآلية الآن أن تستجيب أخيرا لنداء مجلس الأمن وأن تركز على المهام الفعلية المتبقية التي كان من المفترض أصلا أن تضطلع بها. وتشمل هذه المهام تعقب من تبقى من الهاربين من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، والإشراف على إنفاذ الأحكام، وتلبية طلبات المساعدة الوطنية، وكفالة استمرار حماية الضحايا والشهود، ورصد القضايا المحالة إلى الهيئات القضائية الوطنية، وإدارة محفوظات الآلية ومحكمتيها السابقتين. وواصلت الآلية إحراز تقدم في جميع هذه المجالات.

10 - وأحرز تقدم كبير فيما يتعلق بتعقب الهاربين على وجه الخصوص. ففي بداية فترة السنتين، كانت الآلية مسؤولة عن تعقب ستة هاربين، كان من المتوقع أن يحاكم أحدهم أمام الآلية. أما الآن، فبعد إلقاء القبض على السيد فولجينس كايشيما في أيار/مايو 2023، وتأكيد وفاة السادة بروتيس مبيرانيا وفينياس مونياروغاراما وألويس نديمباتي، لم يتبق سوى اثنين من الهاربين من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، ومن المتوقع أن يحاكم كلاهما في رواندا.

11 - وأكملت الآلية رصدها للقضايا المحالة إلى الهيئات القضائية الوطنية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقب الانتهاء من النظر في القضيتين النهائيتين في رواندا وفرنسا. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن الآلية ستستأنف دورها الرقابي في المستقبل القريب في دعويين أخريين، هما قضية *المدعي العام ضد فولجنس كايشيما*، التي أحيلت إلى رواندا في عام 2012، وقضية *المدعي العام ضد فويسلاف شيشيلي وآخرين*، التي أحيلت إلى صربيا في شباط/فبراير 2024.

12 - وكان التخطيط للمستقبل أيضا سمة بالغة الأهمية وضرورية لأنشطة الآلية على مدى العامين الماضيين. وفي حين أن الآلية قد بدأت بالفعل في التحضير بنشاط لمرحلتها المقبلة، استجابة لقرار مجلس الأمن 2637 (2022) وبالنظر إلى انتهائها الوشيك من القضايا الأساسية المعروضة عليها، فقد كرست قدرا كبيرا من الوقت والاهتمام لمستقبل عملياتها وإنهاء جميع المهام المتبقية أو نقلها في نهاية المطاف. وترد تفاصيل الجهود الهائلة التي بذلتها الآلية في هذا الصدد في فرع مخصص من هذا التقرير (الفرع رابعا).

13 - وعلى الرغم من أن الآلية بذلت قصارى جهدها لإحراز تقدم في جميع مجالات العمليات، فإنها لا تزال تواجه صعوبات كبيرة من حيث تعاون الدول. وفيما يتعلق بقضية انتهاك حرمة المحكمة المرفوعة ضد بيتار يوييتش وفجيريكا راديتا، أصرت صربيا على رفضها تنفيذ أوامر إلقاء القبض وأوامر نقل المتهمين. وشكل إنفاذ الأحكام أحد التحديات المستمرة الأخرى. فقد أعيد عدة أشخاص مدانين إلى وحدة الأمم المتحدة للاحتجاز في لاهاي مؤقتا خلال فترة السنتين بسبب عجز الدول عن مواصلة إنفاذ الأحكام، رغم حدوث تطورات إيجابية فيما يتعلق بهذا المأزق في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير. ولسوء الحظ، فإن الأشخاص الذين برئت ساحتهم وأفرج عنهم والذين نقلوا إلى النيجر في كانون الأول/ديسمبر 2021،

لا يزالون في نفس وضعهم الذي طال أمده، بل زاد وضعهم سوءا بعد انقلاب تموز/يوليه 2023. وفشلت أيضا محاولات العثور على دولة يمكن أن ينقل إليها مؤقتا السيد كابوغا بعد الإفراج عنه.

14 - وعلى الرغم من هذه العقبات، وأثر التقليص الأخير لحجم الآلية على عملياتها، تشعر الآلية بارتياح إزاء ما شهدته الفترة المشمولة بالتقرير من زخم وإنجازات هائلة، فضلا عن الدعم المقدم من أصحاب المصلحة الرئيسيين. والآلية ثابتة في التزامها بالوفاء بمهامها الجسام والاضطلاع بجميع المسؤوليات المتبقية بأكثر الطرق الممكنة إنصافا وكفاءة وفعالية. وهي على ثقة من أن هذا التقرير سيسهل على مجلس الأمن إجراء تقييم شامل للتقدم المحرز في عمل الآلية، وتتطلع إلى المشاركة بنشاط مع المجلس وفريقه العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين في الفترة المقبلة.

ثانيا - الرئيس

15 - الرئيس هو الجهة المؤسسية المسؤولة عن الآلية وأعلى سلطة فيها، ويتولى مسؤولية تنفيذ ولايتها بشكل عام. ويتولى الرئيس تنسيق عمل الدوائر، ويترأس جلسات دائرة الاستئناف، ويشرف على أنشطة قلم المحكمة وعلى إنفاذ الأحكام ورصد القضايا المحالة، ويصدر التوجيهات الإجرائية، عند الاقتضاء، ويمثل الآلية أمام مجلس الأمن والجمعية العامة، ويضطلع بمهام تمثيلية أخرى لدى الدول الأعضاء والأمين العام وغيرهم من الجهات صاحبة المصلحة. والرئيس مسؤول أيضاً عن الاضطلاع بعدد من الوظائف القضائية وشبه القضائية والإدارية الموكلة إليه بموجب النظام الأساسي والقواعد الإجرائية وقواعد الإثبات[7]. ويدعم الرئيس فريق صغير من الموظفين القانونيين والإداريين في كلا الفرعين.

ألف - الأولويات

16 - شرعت الرئيسة غاتي سانتانا عند توليها منصبها في 1 تموز/يوليه 2022، وبعد دراسة قرار مجلس الأمن 2637 (2022) عن كثب، في وضع الأولويات الأساسية لرئاستها[8]. وتمثلت هذه الأولويات في ما يلي: (أ) التركيز على اختتام ما تبقَّى من إجراءات المحاكمة والاستئناف بكفاءة وفعالية وإنصاف؛ (ب) قيادة الجهود الرامية إلى وضع استراتيجية شاملة لتوجيه الانتقال المستمر للآلية من محكمة عاملة إلى مؤسسة حقيقية لتصريف الأعمال المتبقية، بما في ذلك عن طريق استكشاف الخيارات المتعلقة بنقل الأنشطة إلى هيئات أخرى، حسب الاقتضاء، مع إيلاء الاعتبار الواجب لاستقلالية القضاء وحقوق الأشخاص المشمولين برعاية الآلية؛ (ج) ترسيخ الإنجازات التي حققتها المحكمتان المخصصتان والآلية، مع مواصلة تعزيز التنسيق والتعاون فيما بين الأجهزة وفيما بين الفرعين[9].

17 - ونظرا للأهمية التي يتسم بها إنجاز القضايا النهائية المتعلقة بالجرائم الأساسية في عام 2023، اعتبرت الرئيسة أنه من المناسب مراجعة هذه الأولويات من أجل أن تعكس بشكل أفضل المرحلة الجديدة للآلية كمؤسسة لتصريف الأعمال المتبقية حقا.

---

(7) يمكن الاطلاع عليها من الموقع التالي: https://www.irmct.org/en/documents/rules-procedure-and-evidence.

(8) يمكن الاطلاع على المعلومات المتعلقة بأولويات الرئيس السابق، القاضي كارمل أغيوس، خلال الأسابيع العشرة الأولى من الفترة المشمولة بالتقرير، في تقرير الاستعراض الرابع للآلية (S/2022/319).

(9) للاطلاع على مزيد من المعلومات بشأن هذه الأولويات، انظر S/2022/866، المرفق الأول و S/2023/357، المرفق الأول.

18 - وأعلنت الرئيسة غاتي سانتانا في 18 تشرين الأول/أكتوبر 2023 عن أولوياتها الثلاث الجديدة أمام الجمعية العامة، وهي كالتالي: (أ) تزويد مجلس الأمن بإطار عمل للعمليات لإنجاز المهام خلال المرحلة المتبقية الجديدة للآلية؛ (ب) تعزيز القيادة الفعالة والإدارة الجيدة في أداء المهام المشمولة بولاية الآلية والاضطلاع بأنشطة تصريف الأعمال المتبقية؛ (ج) مواصلة ترسيخ إرث المحكمتين المخصصتين والآلية والعمل عن كثب مع جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين.

19 - وتستند الأولوية الأولى إلى الجهود الحالية التي تبذلها الرئيسة من أجل التخطيط الاستباقي للمستقبل وتعكس التزامها المستمر بكفالة أن تبذل الآلية قصارى جهدها لإنجاز عملها المتبقي على وجه السرعة. ويشمل ذلك الاستجابة بصورة كاملة للقرار 2637 (2022)، الذي طلب فيه مجلس الأمن إلى الآلية، في جملة أمور، أن تقدم توقعات واضحة ودقيقة للمدد الزمنية التي سيستغرقها إنجاز جميع الأنشطة، وطلب لأول مرة تقديم خيارات بشأن نقل أنشطتها المتبقية، عندما يحين الوقت لذلك.

20 - وتمشيا مع هذه الأولوية، واصلت الرئيسة قيادة العمل التعاوني الذي يقوم به المسؤولون الرئيسيون في الآلية وأجهزتها من أجل وضع الإطار المذكور. وقد أثمرت هذه المساعي وقدمت الرئيسة مشروع إطار للعمليات لإنجاز المهام إلى فريق مجلس الأمن العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين في كانون الأول/ديسمبر 2023. وتتضمن هذه الوثيقة خطة القوة العاملة للآلية القائمة على سيناريوهات متوقعة والتي انبثقت من توصية سابقة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية تم إغلاقها الآن. ويحدد الإطار المهام المتبقية للآلية، وتواريخ إنجازها المتوقعة، وسيناريوهات لما يمكن توقعه في المستقبل، بما في ذلك الخيارات والتوصيات المتعلقة بالنقل المحتمل للأنشطة. وبإضافة إلى ذلك، تتضمن الوثيقة اقتراحات لإعادة هيكلة بعض الملفات وتبسيطها، وتعكس توصيات الفريق المعني بالمهام القضائية التابع للآلية. ويرد في الفرع رابعا أدناه مزيد من التفاصيل عن الإطار وأنشطة التخطيط المستقبلي ذات الصلة.

21 - وتبرهن الأولوية الثانية للرئيسة على تصميمها على إظهار قيمة الشفافية والمسؤولية وإثبات أن مؤسسة محدودة الموارد لا يزال بإمكانها الحفاظ على أعلى معايير الأداء. وهذا يتطلب تحقيق توازن دقيق بين العمل بموارد محدودة وفي ظل تقليص مستمر، من ناحية، وضرورة الحفاظ على منظمة فعالة وناجحة تجسد أفضل الممارسات، من ناحية أخرى. وتمشيا مع هذه الأولوية، ما فتئت الرئيسة تشجع على توثيق التعاون داخل قيادة المؤسسة وإدارتها العليا، من أجل تعزيز الحوكمة الرشيدة وتوجيه العمليات بطريقة شفافة وفعالة ومسؤولة. وفي هذا السياق، تؤدي عمليات الاستعراض والتقييم والمراجعة الدورية التي تخضع لها الآلية دورا رئيسيا في ضمان استمرار خضوعها للمساءلة واستجابتها للتغيير على حد سواء.

22 - وتسلم الأولوية الثالثة بالأهمية البالغة لترسيخ إرث المحكمتين المخصصتين والآلية، ولا سيما الآن وقد تم فعليا الفصل في القضايا النهائية المتعلقة بالجرائم الأساسية. ويمكن أن يؤدي هذا الإرث، الذي سيستمر لفترة طويلة بعد إغلاق الآلية، دورا محوريا لا يقتصر على مكافحة إنكار الإبادة الجماعية والظواهر ذات الصلة، بل يشمل أيضا خدمة الأهداف الأوسع نطاقا للعدالة الجنائية الدولية. ومن المهم للغاية في هذا الصدد ضمان أقصى قدر من إمكانية الوصول إلى السجلات القضائية العامة للآلية، بما في ذلك من خلال موقع الآلية على شبكة الإنترنت وقواعد البيانات العامة والمكتبة. وعلاوة على ذلك، تلتزم الرئيسة بإحراز مزيد من التقدم، حيثما أمكن، في تيسير الآلية لإنشاء مراكز للإعلام، تمشيا مع القرار 1966 (2010). وبالإضافة إلى ذلك، ستواصل الآلية الاضطلاع بأنشطة أخرى من بينها دعم الهيئات القضائية الوطنية في يوغوسلافيا السابقة ورواندا ودول أخرى بالاستجابة لطلبات المساعدة.

باء - الأنشطة القضائية

1 - تنسيق عمل الدوائر

23 - وفقاً للمادة 12 من النظام الأساسي للآلية، ينسق الرئيس عمل الدوائر ويدير قائمة القضاة في الآلية. وهو يعين قضاة الآلية المناوبين ويعهد بالعمل القضائي إلى قضاة منفردين أو هيئات قضائية حسب الاقتضاء، واضعاً في الاعتبار التوزيع العادل للعمل في ما بين القضاة، والتوزيع الجغرافي وكذلك التوازن بين الجنسين وأي تضارب ممكن في المصالح. وسعى كل من الرئيسة الحالية والرئيس السابق إلى إسناد العمل بأكثر الطرق كفاءة وسرعة وتوازنا، لضمان إحراز تقدم مطرد فيما يتعلق بالبت في أي مسائل قضائية معروضة على الآلية.

24 - وأصدرت الرئاسة ما مجموعه 67 أمر تكليف خلال الفترة المشمولة بالتقرير[10]، وشملت هذه الأوامر 29 أمرا بين 15 نيسان/أبريل 2022 ونهاية عام 2022، و 28 في عام 2023، و 10 في الأشهر الثلاثة والنصف الأولى من عام 2024. وتعلقت 24 من هذه الأوامر بالقاعدة 86 من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات. وإجمالا صدر 42 أمر تكليف فيما يتعلق بفرع أروشا و 25 أمرا تتعلق بفرع لاهاي. وبالنسبة لكل مسألة من المسائل الصادر بشأنها أمر تكليف، نظرت الرئاسة بعناية في حجم العمل والأجر المطلوب المرتبط به، استنادا إلى تكليفات سابقة مشابهة.

25 - وعملا بالفقرة 2 من المادة 12 من النظام الأساسي، أبقت الرئيسة على تكليف القاضي جوزيف إ. شيوندو ماسانش، والقاضي ويليام حسين سيكولي، والقاضي فاغن بروس جونسن، على أساس التناوب، للعمل كقضاة مناوبين في فرع أروشا. ويساعد قرار تكليف قضاة مقيمين في جمهورية تنزانيا المتحدة على زيادة الكفاءة إلى أقصى حد، وهم لا يتقاضون أجوراً إلا عندما يؤدّون وظائف قضائية بصفتهم قضاة مناوبين.

2 - الطعون والمراجعة والإجراءات الأخرى

26 - وفقا للفقرة 3 من المادة 12 من النظام الأساسي، يكون الرئيس عضوا في دائرة الاستئناف ويتولى رئاسة إجراءاتها.

27 - وواصل الرئيس، القاضي كارمل أغيوس، رئيس الآلية خلال الأسابيع الـ 10 الأولى من الفترة المشمولة بالتقرير، رئاسة الجلسات المتعلقة بقضية *ستانيشيتش وسيماتوفيتش*، فضلا عن المراحل النهائية من إجراءات الاستئناف في قضية انتهاك حرمة المحكمة وهي قضية *المدعي العام ضد ماري روز فاتوما وآخرين*[11]. وترأس القاضي أغيوس أيضا دائرة الاستئناف في مسألة تتعلق بطلب مساعدة قانونية لتغطية التكاليف المرتبطة ببدء إجراءات إعادة النظر.

28 - وحلت القاضية غاتي سانتانا، بعد تعيينها رئيسة للآلية، محل القاضي أغيوس كقاضية مترئّسة للجلسات وقاضية الإجراءات التمهيدية للاستئناف في قضية *ستانيشيتش وسيماتوفيتش*. وعملت بهذه الصفة

(10) يشمل هذا المجموع 6 أوامر بتكليف قاض مناوب لفرع الآلية في أروشا.

(11) شملت الإجراءات في قضية *فاتوما وآخرين* استئنافات للحكم الابتدائي الصادر في قضية *المدعي العام ضد أنسيلمي نزابونيمبا وآخرين*. وكانت قضية *نزابونيمبا وآخرين* في المرحلة الابتدائية تعرف سابقا باسم *المدعي العام ضد ماكسيميليان تورينابو وآخرين*. وبعد وفاة السيد تورينابو وإنهاء الإجراءات ضده في نيسان/أبريل 2021، أصبحت تعرف باسم قضية *نزابونيمبا وآخرين*. وللاطلاع على المزيد من المعلومات، انظر الفرع ثالثا-باء-6 من هذا التقرير.

حتى صـــدور الحكم، وهي بذلك لم تكتفِ بالاحترام الكامل للجداول الزمنية المعلنة لمجلس الأمن، بل كفلت أيضـــا إمكانية الانتهاء من القضـــية في وقت أبكر مما كان متوقعا في الســـابق (انظر الفرع ثالثا-باء-2) وترأست الرئيسة غاتي سانتانا أيضا عددا من جلسات استئناف قرارات القضاة المنفردين، تتعلق في جملة أمور بتعيين محامين، ونقل الأشخاص الذين برئت ساحتهم وأفرج عنهم، والطلبات المقدمة عملا بالقاعدة 86 من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات.

29 - وفي سياق منفصل، ترأست الرئيسة غاتي سانتانا طلبين لإعادة النظر في الحكم النهائي وفقا للمادة 24 من النظام الأساسي، ولا يزال أحدهما معلقا.

30 - وإضافة إلى ذلك، فصلت الرئيسة في طلبين لمراجعة قرارين إداريين وشكوى واحدة بشأن ظروف الاحتجاز في وحدة الأمم المتحدة للاحتجاز.

31 - وترد في الفرع ثانيا-باء-4 أدناه معلومات عن النشاط القضائي للرئيسة فيما يتعلق بتنفيذ الأحكام.

32 - وفيما يتعلق بحالة الأشخاص المبرئين والمفرج عنهم الذين نقلوا إلى النيجر، أصدرت الرئيسة غاتي سانتانا في 19 كانون الأول/ديسمبر 2022 أمرا بإنشاء نظام للإبلاغ يقدم بموجبه المسجل مذكرات منتظمة تدون في الســـجل وتتعلق، في جملة أمور، بجهوده الرامية إلى إيجاد حل يتماشـــى مع واجب العناية المنوط بالآلية تجاه الأشـخاص الذين تم نقلهم. وبالإضـافة إلى ذلك، أصـدرت الرئيسـة تسـعة قرارات وأوامر تتعلق بالتماســـات أخرى قدمها أشـــخاص تم نقلهم، بما في ذلك الطلبان المذكوران أعلاه لإعادة النظر في قرارين إداريين وطلب واحد للنقل. وتنظر الرئيسة غاتي سانتانا حاليا أيضا في طلب معلق تقدم به أحد الأشخاص الذين تم نقلهم، وانضـم إليه شـخص آخر تم نقله، لعقد جلسـة تمهيدية لأغراض مناقشـة التقدم المحرز نحو إيجاد دولة أخرى ينقلان إليها. ويضـاف هذا النشـاط القضـائي إلى تكليف الرئيسـة قضـاة منفردين بالنظر في الطلبات المقدمة من الأشـخاص الذين تم نقلهم، والبت في طلبات المراجعة القضـائية المقدمة منهم، وترؤس بعض جلسات الاستئناف للبتّ في الطعون المقدمة من الأشخاص الذين تم نقلهم.

3 - رصد القضايا المحالة إلى الهيئات القضائية الوطنية

33 - تكون الآلية، وفقاً للفقرة 5 من المادة 6 من نظامها الأساسي، مسؤولة عن رصد القضايا المحالة إلى الهيئات القضـــائية الوطنية، بمســـاعدة من المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية. والرئيس مســـؤول عن الإشراف العام على عملية الرصد، بينما يتناول رئيس قلم المحكمة الجوانب اللوجستية.

34 - وانخفض خلال الفترة المشمولة بالتقرير عدد القضايا التي ترصدها الآلية رصدا نشطا من قضيتين إلى صفر، عقب الفصل في القضية المرفوعة ضد لاديسلاس نتاغانزوا في رواندا والقضية المرفوعة ضد لوران بوسيباروتا في فرنسا.

35 - بيد أنه من المتوقع أن تتطلب قضيتان أخريان أحيلتا إلى الهيئات القضائية الوطنية رصدا نشطا في المستقبل القريب، وهما قضية *كايشيما* وقضية *شيشيلي وآخرين*. وتعكف الآلية الدولية حاليا على وضع ترتيبات لإنشاء آلية رصد فعالة لهاتين القضيتين المحالتين.

36 - وترد في الفرع سادسا-زاي أدناه تفاصيل عن القضايا الأربع المذكورة أعلاه.

4 - الإشراف على تنفيذ الأحكام

37 - عملا بالفقرة 2 من المادة 25 من النظام الأساسي، تتولى الآلية مسؤولية الإشراف على تنفيذ الأحكام التي قضت بها المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية. ويجري تنفيذ الأحكام في أراضي الدول الأعضاء التي أبرمت اتفاقات بهذا الشأن أو التي أبدت استعدادها لقبول المدانين بموجب ترتيب خاص[12].

38 - ويقضي حاليا 42 شخصاً أدانتهم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا أو المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة أو الآلية مدة العقوبات الصادرة بحقهم في أراضي 12 دولة عضوا، وذلك تحت إشراف الآلية.

39 - ولا يزال ما مجموعه 25 شخصا أدانتهم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا يقضون مدد عقوباتهم تحت إشراف الآلية في دولتين مختلفتين هما: بنن (17) والسنغال (8).

40 - ولم تعد مالي خلال الفترة المشمولة بالتقرير دولة إنفاذ بسبب وفاة الشخصين المدانين المتبقيين في ذلك البلد[13]، بعد أن ظلت منذ عام 1999 تنفذ الأحكام الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والآلية فيما بعد. وإضافة إلى ذلك، توفي شخص مدان أثناء قضاء مدة عقوبته في بنن[14].

41 - ولا يزال ما مجموعه 17 شخصا أدانتهم المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة يقضون مدد عقوباتهم تحت إشراف الآلية في 10 دول مختلفة هي: إستونيا (3)، وألمانيا (4)، وبلجيكا (1)، وبولندا (1)، والسويد (1)، وفرنسا (1)، وفنلندا (2)، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (2)، والنرويج (1)، والنمسا (1).

42 - وإضافة إلى ذلك، يوجد حاليا أربعة أشخاص مدانين محتجزين في وحدة الأمم المتحدة للاحتجاز في لاهاي[15]، بينما ينتظر محتجز واحد في الوحدة نقله إلى دولة بإفراج مؤقت[16]. وأعيد خلال الفترة

---

(12) يمكن الاطلاع على معلومات إضافية بشأن مهام تنفيذ العقوبات التي تؤديها الآلية، بما في ذلك المواقع التي يقضي فيها المدانون مدة عقوبتهم، على العنوان الشبكي التالي: https://www.irmct.org/en/about/functions/enforcement-of-sentences.

(13) توفي سيلفستر غاكومبيتسي وميكايلي موهيمانا في 10 أيلول/سبتمبر 2023 و 26 تشرين الأول/أكتوبر 2023، على التوالي، بينما كانا يقضيان عقوبتهما في مالي.

(14) توفي فرانسوا كاريرا في 9 أيار/مايو 2022 أثناء قضاء مدة عقوبته في بنن.

(15) الأشخاص الأربعة المدانون في وحدة الأمم المتحدة للاحتجاز الذين ينتظرون نقلهم إلى دولة إنفاذ هم السادة راديسلاف كريستيتش، وراتكو ملاديتش، ويوفيكا ستانيشيتش، وستويان زوبليانين.

(16) المحتجز هو السيد كابوغا، الذي أوقفت إجراءات محاكمته إلى أجل غير مسمى في 8 أيلول/سبتمبر 2023.

المشمولة بالتقرير ثلاثة أشخاص مدانين إلى الوحدة بصفة مؤقتة[17]، ونقل أحدهم من الوحدة في وقت لاحق لقضاء مدة عقوبته في دولة إنفاذ[18]. ومنح شخصان مدانان إفراجا مبكرا مشروطا[19].

43 - ولا يزال الآن ما مجموعه ثلاثة أشخاص مدانين منحتهم الآلية إفراجا مبكرا مشروطا خاضعين لإشراف الآلية إلى أن تنتهي مدد عقوبتهم[20]. وتوفي شخصان خلال الفترة المشمولة بالتقرير أثناء الإفراج المبكر المشروط[21]، وأكمل شخص آخر مدان مدة عقوبته بإفراج مبكر مشروط[22].

44 - وفيما يتعلق بتعيين الدولة التي يقضي فيها الشخص المدان مدة عقوبته، بعد صدور حكم نهائي، يتخذ الرئيس هذا القرار وفقا للمادة 25 من النظام الأساسي، والقاعدة 127 من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، والتوجيه الإجرائي ذي الصلة[23]، استنادا إلى المعلومات التي يقدمها رئيس القلم وأي عمليات تقصٍّ أخرى يختار الرئيس الاضطلاع بها.

45 - وفي إطار المسؤولية الإشرافية للآلية، ووفقا للمادة 26 من النظام الأساسي، يتمتع رئيس الآلية أيضا بسلطة البت في طلبات العفو أو تخفيف الحكم المقدّمة من الأشخاص الذين أدانتهم المحكمتان المخصصتان أو الآلية. وفي حين أن المادة 26 من النظام الأساسي، شأنها شأن الأحكام المقابلة لها في النظامين الأساسيين للمحكمتين المخصصتين، لا تتضمن إشارةً محددة إلى طلبات الإفراج المبكر عن

(17) قضية *[المدعي العام ضد راديسلاف كريستيتش]*، *Prosecutor v. Radislav Krstić,* Case No. MICT-13-46-ES.1, Order for the Transfer of Radislav Krstić to the United Nations Detention Unit on a Temporary Basis, 27 October 2023؛ وقضية *[المدعي العام ضد ستويان زوبليانين]*، Case No. MICT-13-53-ES.1, Order for the Transfer of Stojan Župljanin to the United Nations Detention Unit on a Temporary Basis, 12 May 2023؛ وقضية *[المدعي العام ضد غوران يليسيتش]*، Case No. MICT-14-63-ES, Order for the Transfer of Goran Jelisić to the United Nations Detention Unit on a Temporary Basis, 25 November 2022.

(18) قضية *[المدعي العام ضد غوران يليسيتش]*، *Prosecutor v. Goran Jelisić*, Case No. MICT-14-63-ES, Order Designating the State in which Goran Jelisić is to Serve the Remainder of his Sentence, 3 March 2023.

(19) قضية *[المدعي العام ضد فرانكو سيماتوفيتش]*، *Prosecutor v. Franko Simatović*, Case No. MICT-15-96-ES.1, Decision on the Application for Early Release of Franko Simatović, 29 August 2023 (public redacted version)؛ وقضية *[المدعي العام ضد رادوسلاف برجانين]*، Case No. MICT-13-48-ES, Reasons for the 3 September 2022 Decision on the Application for Early Release of Radoslav Brđanin, 26 September 2022 (public redacted version), pp. 1, 57؛ وقضية *[المدعي العام ضد رادوسلاف برجانين]*، Case No. MICT-13-48-ES, Decision on the Application for Early Release of Radoslav Brđanin, 3 September 2022.

(20) قضية *[المدعي العام ضد فرانكو سيماتوفيتش]*، Case No. MICT-15-96-ES.1, Decision on the Application for Early Release of Franko Simatović, 29 August 2023 (public redacted version)؛ وقضية *[المدعي العام ضد ميليفوي بيكتوفيتش]*، Case No. MICT-17-112-ES.5, Decision on the Early Release of Milivoj Petković, 16 December 2021 (public redacted version)؛ وقضية *[المدعي العام ضد سريتين لوكيتش]*، Case No. MICT-14-67-ES.4, Decision on the Application for Early Release of Sreten Lukić, 7 October 2021 (public redacted version).

(21) توفي رادوسلاف برجانين في 7 أيلول/سبتمبر 2022 أثناء الإفراج المبكر المشروط في البوسنة والهرسك، وتوفي ألويس سيمبا في 4 تموز/يوليه 2023 أثناء الإفراج المبكر المشروط في بنن.

(22) أنهى السيد فالنتين تشوريتش مدة عقوبته في 22 كانون الثاني/يناير 2024 أثناء الإفراج المبكر المشروط.

(23) الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، الوثيقة MICT/2/Rev.1، 24 نيسان/أبريل 2014.

الأشـــخاص المدانين، فإن القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات تنص على الســـلطات المخولة للرئيس عند تلقيه مثل هذه الطلبات وتعكس الممارسة الراسخة للمحكمتين المخصصتين والآلية في هذا الصدد[24].

46 - وأصـــدرت الرئيســـة خلال الفترة المشـــمولة بالتقرير ثلاثة أوامر تحدد دول الإنفاذ التي يتعين أن يقضي فيها الأشخاص المدانون مدد عقوبتهم. وإضافة إلى ذلك، أصدرت الرئيسة سبعة قرارات وأوامر تتعلق بنقل أشـخاص مدانين إلى دولة إنفاذ الأحكام أو منها، إضـافة إلى قرارين بشـأن الشـكاوى المتعلقة بظروف السجن في إحدى دول الإنفاذ.

47 - وأصـدرت الرئيسـة بالتشـاور مع قضـاة آخرين، عملا بما تقتضـيه المادة 150 من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، 16 قرارا متعلقا بطلبات العفو أو تخفيف العقوبة أو الإفراج المبكر عن أشـــخاص أدانتهم المحكمتان المخصـصـتان أو الآلية. ومنحت الرئيسـة الإفراج المبكر رهنا بشـروط في حالتين[25]. وأصـدرت الرئيســة أيضــا 25 أمرا آخر وأربعة قرارات أخرى بشــأن المســائل المتصــلة بالإنفاذ. وبتاريخ 15 نيســان/أبريل 2024، كان لا يزال هناك سبعة طلبات قيد نظر الرئيسة تتعلق بإنفاذ الأحكام.

48 - وواصــلت الدول المعنية بإنفاذ الأحكام خلال جزء من الفترة المشــمولة بالتقرير تقديم معلومات عن حالة كوفيد-19 في الســجون التي يودع فيها الأشــخاص الذين أدانتهم الآلية. وأنهت الرئيســة نظام الإبلاغ هذا في 19 أيار/مايو 2023، بعد إعلان منظمة الصــحة العالمية أن جائحة كوفيد-19 لم تعد تشــكل حالة طوارئ صحية عالمية[26].

49 - ويجب أن تكون ظروف السجن في دول الإنفاذ متوافقة مع المعايير الدولية للاحتجاز[27]. وواصلت اللجنة الدولية للصــليب الأحمر واللجنة الأوروبية لمنع التعذيب والمعاملة أو العقوبة اللاإنســانية أو المهينة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، الاضطلاع بدور هيئتي تفتيش مستقلتين وقامتا برصد الأوضاع في السجون بوتيرة منتظمة لكفالة استيفاء المعايير الدولية.

50 - وأجرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر استعراضا مواضيعيا مستقلا بشأن "نهاية دورة العدالة" في الآلية بغية اســتخلاص أفضــل الممارســات والتحديات والدروس المســتفادة في مجال إنفاذ الأحكام. واختتم الاســتعراض المواضــيعي وتلقت الآلية مؤخرا مشــروع تقرير اللجنة الدولية، الذي يتضــمن عددا من النتائج والتوصيات بشأن الممارسات ذات الصلة للآلية ودول إنفاذ الأحكام الصادرة عن الآلية. وأعربت الرئيسة في 12 آذار/مارس 2024 عن سرورها لاستضافة ممثلي دول الإنفاذ الذين يتخذون من لاهاي مقرا لهم لسماع

(24) انظر أيضا الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، الوثيقة MICT/3/Rev.3، 15 أيار/مايو 2020.

(25) قضـية *[المدعي العام ضـد فرانكو سـيماتوفيتش]*، Case No. MICT-15-96-ES.1, Decision on the Application for Early Release of Franko Simatović, 29 August 2023 (public redacted version)؛ وقضـية *[المدعي العام ضـد رادوســـلاف برجانين]*، *Prosecutor v. Radoslav Brđanin*, Case No. MICT-13-48-ES, Reasons for the 3 September 2022 Decision on the Application for Early Release of Radoslav Brđanin, 26 September 2022 (public redacted version), pp. 1, 57؛ وقضـــية *[المدعي العام ضـــد رادوســـلاف برجانين]*، *Prosecutor v. Radoslav Brđanin*, Case No. MICT-13-48-ES, Decision on the Application for Early Release of Radoslav Brđanin, 3 September 2022.

(26) انظر Case No. MICT-12-01-ES, Order Vacating the Tenth Order in Relation to COVID-19 Updates from Enforcement States, 19 May 2023.

(27) تشمل هذه المعايير قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا).

بيان عن التقرير أدلى به ممثلو اللجنة الدولية. وتعرب الآلية عن خالص امتنانها للجنة الدولية للصليب الأحمر ولجميع الذين ساهموا في الاستعراض المواضيعي. وتتطلع الآلية إلى مواصلة المشاركة في مناقشة الأفكار المتعمقة المعروضة، التي يمكن أن تكون مفيدة للغاية لدول الإنفاذ والمحاكم والهيئات القضائية الدولية الأخرى على حد سواء.

51 - وعلاوة على ذلك، تود الآلية أن تتقدم بخالص الشكر والثناء لدول الإنفاذ الـ 12 لما قدمته من دعم كبير خلال الفترة المشمولة بالتقرير والتزامها الواضح، لا بمهمة الآلية فحسب، ولكن أيضا بالعدالة الجنائية الدولية على نطاق أوسع.

52 - وتشجع الآلية بقوة الدول الأخرى على أن تحذو حذوها. وواجهت الآلية في السنوات الأخيرة صعوبات بالغة تتعلق بإنفاذ الأحكام، على نحو ما أقر به مكتب خدمات الرقابة الداخلية في تقرير التقييم الأخير الصادر عنه[28]، ولم تشهد الآلية صعوبات مماثلة بهذا التواتر من قبل، وسيتطلب التصدي لها دعما مستمرا وقويا من الدول. وكما ذكر أعلاه، أعادت دول ثلاثة أشخاص مدانين بصفة مؤقتة إلى وحدة الأمم المتحدة للاحتجاز خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث لم تتمكن من مواصلة إنفاذ الأحكام الصادرة بحقهم بسبب قيود يفرضها القانون المحلي أو لأسباب أخرى داخلية في تلك الدول. ونتيجة لذلك، أصبحت الوحدة سجنا بحكم الأمر الواقع، ويحتمل أن تتحول مسؤوليات الآلية في مجال إنفاذ الأحكام إلى مشاكل مرتبطة بالاحتجاز الطويل الأجل. وبما أن الغرض من الوحدة لم يكن قط إيواء الأشخاص المدانين المعادين بهذه الطريقة، فإن عودة هؤلاء الأشخاص تشكل عبئا على موارد الآلية وتحمل البلد المضيف أعباء إضافية. وتؤكد الآلية من جديد أنها لن تتمكن من التغلب على هذه الصعوبات بمفردها.

53 - ولحسن الحظ، تلقت الآلية قرب نهاية الفترة المشمولة بالتقرير بعض الدعم الذي تمس الحاجة إليه. وصدرت أوامر بتعيين أسماء الدول التي سينقل إليها بعض الأفراد المودعين حاليا في وحدة الأمم المتحدة للاحتجاز، ويعمل رئيس القلم على تحديد دول جديدة لنقل الأشخاص المتبقين إليها. وما زالت التفاصيل في هذا الصدد سرية حتى وقت كتابة هذا التقرير؛ ومع ذلك، تتوقع الآلية أن يكون بمقدورها تقديم أحدث المستجدات ذات الصلة في تقريرها نصف السنوي المقبل، المقرر صدوره قريبا، في أيار/مايو 2024. وتعرب الآلية في هذا الصدد عن امتنانها بوجه خاص للدول التي أبدت مؤخرا استعدادها لإنفاذ الأحكام الصادرة بحق المزيد من الأشخاص المدانين. وإن هذه الدول، بموافقتها على إنفاذ الأحكام الصادرة بحق الأشخاص الذين أدانتهم المحكمتان المخصصتان والآلية، تكون قد أخذت على عاتقها، إلى جانب الدول الأخرى المعنية بإنفاذ أحكام الآلية، مسؤوليات إضافية ثقيلة ومعقدة في آن واحد. وهي بذلك تمكن الآلية من مواصلة الاضطلاع بواحدة من أهم مهامها.

54 - والواقع أن الإشراف على إنفاذ الأحكام يظل إحدى المهام الرئيسية الموكلة إلى الآلية وسيتطلب دعما وتعاونا نشطين في السنوات القادمة. وفيما يتعلق بالأعمال المتبقية في هذا المجال، يقضي حاليا 15 من الأشخاص المدانين مدد عقوبتهم بالسجن المؤبد، في حين سيكمل 16 شخصا مداناً مدد عقوبتهم بين عامي 2030 و 2040، وسيكمل ثمانية آخرون مدد عقوبتهم بعد عام 2040. وعلى الرغم من طلب مجلس الأمن توقعات دقيقة بشأن المدة التي ستستغرقها هذه الأنشطة واحتمالات نقل مهام الإنفاذ،

(28) S/2024/199، الفقرتان 33 و 34.

فإن القاعدة 128 من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات تنص على أنه يجوز لمجلس الأمن أن يعين هيئة أخرى للإشراف على إنفاذ الأحكام بعد انتهاء وجود الآلية.

جيم - الأنشطة الإدارية

55 - يضطلع الرئيس، بصفته رئيساً للمؤسسة، بمجموعة من الأنشطة الإدارية، بما في ذلك عقد جلسات عامة للقضاة والعمل كرئيس لمجلس تنسيق الآلية، فضلا عن الإشراف على أنشطة قلم المحكمة. وتضاف هذه الأنشطة إلى تولي الرئيس مهام الإدارة القضائية، التي تمارس من خلال التنسيق بين الدوائر وإسناد العمل إلى القضاة، على النحو المبين أعلاه، وما يتصل بذلك من الموافقة على الأجور.

1 - الجلسات العامة

56 - عقدت الرئيسة خلال الفترة المشمولة بالتقرير ثلاث جلسات عامة لقضاة الآلية وفقا للقاعدة 26 من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات.

57 - واجتمع القضاة في تشرين الثاني/نوفمبر 2022 في لاهاي لإجراء سلسلة من المناقشات السرية والمتعمقة على مدار يومين ونصف. وكانت هذه أول جلسة عامة تعقد بالحضور الشخصي منذ ما يقرب من أربع سنوات بسبب جائحة كوفيد-19. وناقش القضاة عددا من المسائل، بما في ذلك التعديلات المقترح إدخالها على القاعدة 86 من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات وأنشطة التخطيط المستقبلي للآلية. وفيما يتعلق بالموضوع الأول، أعيدت المسألة إلى لجنة القواعد وواصل القضاة مناقشتها كتابة بعد الجلسة العامة. ولم تعتمد أي تعديلات على المادة 86 في نهاية المطاف. ورأت الرئيسة فيما يتعلق بالتخطيط للمستقبل أن من المهم التماس آراء القضاة الآخرين بشأن الآفاق المستقبلية للمهام القضائية للآلية وقائمة قضاتها. وقد تقرر في هذه الجلسة العامة إنشاء فريق من القضاة لتقييم هذه المسائل. ويرد في الفرع رابعا أدناه مزيد من التفاصيل عن أنشطة الفريق المعني بالمهام القضائية.

58 - وبما أن ميزانية الآلية لا تسمح بعقد جلسات عامة بالحضور الشخصي إلا كل عامين، عقدت الرئيسة في أيلول/سبتمبر 2023 الجلسة العامة الافتراضية الثانية للآلية. وعقدت الجلسة على مدى يومين بواقع نصف يوم في كل منهما. وفي ظل حضور قضاة من ثمانية عشر بلداً مختلفاً ومناطق زمنية متعددة، فإن سير هذه الجلسة، التي تضمنت ترجمة فورية، بسلاسة وأمان، شكّل إنجازا تشغيليا هاما. ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى المنصة الافتراضية الفريدة التي أنشأها داخل الآلية قسم خدمات تكنولوجيا المعلومات التابع لها خلال جائحة كوفيد-19. وجرى بحث عدة مواضيع، بما في ذلك التعديلات المقترح إدخالها على القاعدة 155 من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، التي تحدد إجراء لرفع السرية عن السجلات القضائية بصورة مطردة. وتقرر ترحيل هذا البند من جدول الأعمال إلى الجلسة العامة المقبلة. وناقش القضاة أيضا نسخة منقحة من التقرير الذي أعده الفريق المعني بالمهام القضائية وقرروا اعتمادها.

59 - وعقدت الرئيسة في شباط/فبراير 2024 جلسة عامة بالحضور الشخصي على مدى يومين في فرع الآلية في أروشا. وبعد إجراء مزيد من المناقشات بشأن التعديلات المقترح إدخالها على القاعدة 155 من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، قرر القضاة إلغاء القاعدة برمتها، وارتأوا على وجه الخصوص أن تطبيق إجراء لرفع السرية بصورة منهجية في هذه المرحلة المتقدمة من عمر الآلية من شأنه أن يكون مجافيا للواقع، وأنه يمكن بدلا من ذلك النظر في رفع السرية عن المواد ذات الطابع السري عند الطلب. وأبلغت الرئيسة

رئيس مجلس الأمن بهذا القرار بعد ذلك بوقت قصير. وإضافة إلى ذلك، تباحث القضاة في التعديلات المقترح إدخالها على القواعد 84 و 97 و 125 من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، وتقرر إنشاء فريق عامل من القضاة يعمل بدون مقابل لدراسة هذه المسألة عن كثب قبل طرح المقترحات للتصويت. وأدرج أيضا في جدول الأعمال موضوع المبادئ الأخلاقية للقضاة الجنائيين الدوليين التي اعتمدت في باريس في 15 أيار/مايو 2023 في إطار مشروع ETHICA لينظر فيه القضاة. واتفق القضاة على الاعتراف بهذه المبادئ بوصفها مكملا هاما لمدونة قواعد السلوك القضائي القائمة والأحكام التي تنظم واجبات ومهام قضاة الآلية.

60 - وفي حين أن كل جلسة عامة تتيح فرصا هامة لقضاة الآلية لتناول مسائل ذات أهمية قضائية ومؤسسية، تبرهن الجلستان العامتان اللتان عقدتا بالحضور الشخصي خلال الفترة المشمولة بالتقرير على القيمة الهائلة للتفاعلات والحوارات التي تتم وجها لوجه. وتيسر هذه اللقاءات على نحو أفضل تبادل المعارف وإقامة صلات أوثق بين قضاة الآلية على وجه الخصوص، الذين يعملون في الغالب من بلدانهم، وهو ما يعزز جو الزمالة وروح الفريق.

2 - مجلس تنسيق الآلية

61 - يتألف مجلس تنسيق الآلية من الرئيس والمدعي العام ورئيس القلم، وفقا للقاعدة 25 من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات. وأثبت هذا المحفل مرة أخرى خلال الفترة المشمولة بالتقرير أنه أداة أساسية لتعزيز التنسيق والتواصل فيما بين الأجهزة على مستوى قيادات الآلية. وواصل المجلس، بقيادة الرئيسة، عقد اجتماعات منتظمة، مما سمح للمسؤولين الرئيسيين بالتواصل بشأن المسائل المؤسسية الشاملة مثل مسائل الميزانية، وتقليص حجم الآلية، وأنشطة التخطيط المستقبلي للآلية.

62 - واجتمع مجلس تنسيق الآلية في 13 مناسبة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأضيفت إلى ذلك الحوارات غير الرسمية المتكررة بين المسؤولين الرئيسيين الثلاثة.

3 - الإشراف على أنشطة قلم المحكمة

63 - وفقاً للفقرة ألف من المادة 23 من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، يتمتع الرئيس بسلطة إشرافية على أنشطة قلم المحكمة، ووفقا للفقرة ألف من المادة 31، يمارس رئيس القلم، تحت سلطة الرئيس، مسؤوليته عن إدارة الآلية وتقديم الخدمات لها.

64 - وبالنظر إلى هذا الهيكل والتداخل بين مجالي مسؤولية الرئيس ورئيس القلم، من المهم أن يعملا معا بشكل وثيق حتى يكون الرئيس على علم بجميع التطورات ذات الصلة المتعلقة بعمليات الآلية. وتحقيقا لهذه الغاية، أجرى المسؤولان الرئيسيان اتصالات منتظمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وعقدا اجتماعات وواظبا على إجراء اتصالات متكررة من خلال وسائل التواصل الداخلية الأخرى. وتطلب عدد من المسائل في هذا الصدد تعاونا وثيقا بوجه خاص بين الرئيس/الرئيسة ورئيس القلم. وشملت هذه المسائل المجالات التي يؤدي فيها كلا المسؤولين الرئيسيين أدوارا نشطة، ولكنها متمايزة، مثل إنفاذ الأحكام، ورصد القضايا المحالة، وحالة الأشخاص الذين برئت ساحتهم وأفرج عنهم في النيجر.

65 - وحددت الرئيسة إنفاذ الأحكام بوصفه مجالا يمكن فيه تبسيط مختلف جوانب الأنشطة التي يضطلع بها مكتبها وقلم المحكمة من أجل زيادة الكفاءة وتجنب ازدواجية العمليات. كما تم تحديد بعض الجوانب

المتعلقة بمهمة العلاقات الخارجية ورصد القضايا المحالة بوصفها جوانب حان الوقت لتحسينها على النحو الأمثل. وتشارك الرئيسة ورئيس القلم في مناقشات مستمرة بشأن هذه العمليات ويلتزمان بضمان سير العمل وتحقيق النتائج على نحو يتسم بالكفاءة.

66 - واستلزمت حالة الأشخاص الذين برئت ساحتهم وأفرج عنهم في النيجر تعاونا وثيقا مماثلا بين الرئيسة ورئيس القلم وتبادلا استباقيا للمعلومات ذات الصلة لضمان اتباع نهج موحد وشفاف. ومن خلال نظام الإبلاغ المذكور أعلاه الذي أنشأته الرئيسة، يقدم رئيس القلم بصورة منتظمة مذكرات تدون في السجلات بشأن جهوده الرامية إلى حل المسألة. وإلى جانب هذه المذكرات، تتلقى الرئيسة بانتظام معلومات مستكملة غير رسمية من رئيس القلم بشأن الحالة في الميدان، بما في ذلك صحة الأشخاص الذين تم نقلهم. وفي سياق منفصل، يعمل المسؤولان الرئيسيان على زيادة توضيح وتوثيق مسؤوليات كل منهما في هذا المجال تمشيا مع التوصية ذات الصلة التي قدمها مكتب خدمات الرقابة الداخلية مؤخرا.

67 - وكما سبق بيانه، يتولى الرئيس أيضا مسؤولية المراجعة القضائية لبعض القرارات الإدارية الصادرة عن رئيس القلم، بما فيها القرارات المتعلقة بمسائل المساعدة القضائية أو الاحتجاز وغيرها من طلبات المساعدة، على النحو المنصوص عليه في الإطار القانوني للآلية.

دال - المهام التمثيلية

68 - يتولى الرئيس المسؤولية عن عدد من الواجبات التمثيلية، بما في ذلك تقديم التقارير إلى مجلس الأمن والجمعية العامة، والعمل بصفته محاورا، مع المدعي العام، في فريق مجلس الأمن العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين. ويتفاعل أيضاً مع أوساط السلك الدبلوماسي وكذلك الجهات صاحبة المصلحة الخارجية الأخرى. ويكتسي عمل الرئيس مع البلدين المضيفين والبلدان الأخرى المعنية مباشرة بعمل الآلية أهميةً خاصة.

69 - وعملاً بالمادة 32 من النظام الأساسي، قدم الرئيس/الرئيسة التقارير إلى مجلس الأمن والجمعية العامة، حسب الاقتضاء. وقدمت التقارير المرحلية نصف السنوية العشرون والحادي والعشرون والثاني والعشرون والثالث والعشرون للآلية إلى المجلس في 18 أيار/مايو 2022 و 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 و 15 أيار/مايو 2023 و 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 على التوالي. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت الرئيسة التقرير السنوي العاشر للآلية إلى الجمعية والمجلس في 29 تموز/يوليه 2022 وقدمت التقرير السنوي الحادي عشر في 28 تموز/يوليه 2023.

70 - وأدلى القاضي أغيوس بخطابه الأخير كرئيس للآلية أمام مجلس الأمن في حزيران/يونيه 2022، بينما خاطبت الرئيسة غاتي سانتانا المجلس لأول مرة في كانون الأول/ديسمبر 2022، وبعد ذلك في حزيران/يونيه وكانون الأول/ديسمبر 2023. وخاطبت أيضاً الجمعية العامة في تشرين الأول/أكتوبر 2022، وفي تشرين الأول/أكتوبر 2023. وفيما يتعلق بالإحاطات التي قدمها الرئيسان إلى المجلس والجمعية، اجتمع كلاهما مع فريق مجلس الأمن العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين، فضلا عن ممثلي الدول الأعضاء وكبار المسؤولين في الأمانة العامة.

71 - ومن المقرر تقديم التقرير المرحلي نصف السنوي المقبل إلى مجلس الأمن في منتصف أيار/مايو 2024، ومن المتوقع أن توجه الرئيسة خطابا للمجلس في حزيران/يونيه 2024.

72 - وأجرى القاضي أغيوس خلال الفترة المشمولة بالتقرير زيارة رسمية أخيرة إلى رواندا في حزيران/يونيه 2022 قبل أن يتنحى عن منصبه كرئيس. وقامت الرئيسة غاتي سانتانا بعد ذلك بعدد من الزيارات الرسمية إلى رواندا وبلدان يوغوسلافيا السابقة من أجل التواصل مباشرة مع المسؤولين الحكوميين وأفراد المجتمعات المحلية المتضررة. وشاركت في إحياء الذكريين السابعة والعشرين والثامنة والعشرين للإبادة الجماعية في سريبرينيتسا، وفي إحياء الذكريين التاسعة والعشرين والثلاثين للإبادة الجماعية ضد التوتسي في رواندا في عام 1994، واغتنمت الفرصة لعقد اجتماعات مع المسؤولين الحكوميين وغيرهم خلال هذه البعثات.

73 - وشاركت الرئيسة غاتي سانتانا أيضا في مراسم الاحتفال بذكرى مرور 30 عاما على المذبحة التي وقعت في أهميتشي، في البوسنة والهرسك، فضلا عن مؤتمر عقد في سراييفو بمناسبة مرور 30 عاما على إنشاء المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. واغتنمت الرئيسة فرصة سنحت على هامش هذه المناسبة الأخيرة لعقد اجتماع مائدة مستديرة مع قضاة محكمة البوسنة والهرسك والآلية والمحكمة الجنائية الدولية، انصب التركيز فيه على الممارسات الجيدة والدروس المستفادة من النظر في القضايا المتعلقة بالجنايات الدولية. وإضافة إلى ذلك، قامت الرئيسة بأول زيارة رسمية لها إلى زغرب للاجتماع بمسؤولين رفيعي المستوى في الحكومة الكرواتية، وللقيام، في جملة أمور، بالدفع قدما بالمحادثات بشأن إنشاء مركز للإعلام في تلك المدينة. وفي سياق منفصل، سافرت الرئيسة، أثناء عملها من فرع أروشا، إلى دار السلام ودودوما للاجتماع بمسؤولين في الحكومة التنزانية. وأخيرا، أجرت الرئيسة زيارات إلى كل من جنيف وستراسبورغ، فرنسا، للاجتماع بممثلي أصحاب المصلحة، بما في ذلك اللجنة الدولية للصليب الأحمر واللجنة الأوروبية لمنع التعذيب، فضلا عن رئيسة المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان وممثلين آخرين لمجلس أوروبا.

74 - ونظمت الرئيسة، فيما يتعلق بمهمتها التمثيلية أيضا، الندوة القضائية الثانية للآلية في أروشا في أواخر شباط/فبراير 2024. وتم تمويل هذا الحدث من خلال مساهمة سخية من الراحل بنيامين ب. فيرينتش، المدعي العام السابق في محكمة نورمبرغ، وابنه دونالد فيرينتش. وجمعت الندوة، المعنونة "الوجه الجديد لإجراءات الجرائم الفظيعة: تدويل المعايير، والحوار الإقليمي بشأن المسائل الإجرائية ومسائل التعاون، واستخدام التكنولوجيات الجديدة"، نحو 100 من الخبراء الدوليين والإقليميين، بمن فيهم حقوقيون وممارسون بارزون من بلدان جماعة شرق أفريقيا، لتبادل الآراء بشأن طائفة متنوعة من المواضيع. وتقرر أن تعقد الندوة القضائية الثانية مباشرة بعد الجلسة العامة التي عقدها مؤخرا قضاة الآلية بالحضور الشخصي في أروشا.

ثالثا - الدوائر

ألف - القضاة

75 - تنص المادة 8 من النظام الأساسي على أن يكون لدى الآلية قائمة تتضمن 25 قاضياً مستقلاً يمارسون مهامهم عن بُعد قدر المستطاع، وحسبما يقرره الرئيس. ولا يتلقى قضاة الآلية أي أجر لقاء إدراجهم في قائمة القضاة، بل يتقاضون بدلا من ذلك تعويضات فقط عن الأيام التي يؤدون فيها المهام التي يكلفهم بها الرئيس.

76 - وقد شهدت الفترة قيد الاستعراض عدداً من التغييرات في قائمة القضاة. ومن المحزن جدا أن القاضية إليزابيث إيباندا - ناهاميا (أوغندا) توفيت في 5 كانون الثاني/يناير 2023، بعد أن عملت بامتياز كقاضية في الآلية منذ آذار/مارس 2018. وفي وقت لاحق، عين الأمين العام القاضية ليديا موغامبي (أوغندا) لتشغل،

اعتبارا من 26 أيار/مايو 2023، المنصبَ للفترة المتبقية من مدة ولاية القاضية إيباندا – ناهاميا. وفي الآونة الأخيرة، استقال القاضي ماهاندريسوا إدموند راندريانيرينا (مدغشقر) من مهامه كقاض في الآلية، اعتبارا من 4 تشرين الأول/أكتوبر 2023، وعين القاضي رينيه خوسيه أندرياتياناريفيلو (مدغشقر) مكانه، اعتبارا من 20 شباط/فبراير 2024. وأعربت الآلية عن سرورها لأن هذا التعيين قد تم في وقت كان مناسبا بما يكفي لتمكين القاضي أندرياتياناريفيلو من حضور الجلسة العامة للقضاة التي عقدت بالحضور الشخصي في أروشا والندوة القضائية الثانية التي عقدت في وقت لاحق من الشهر نفسه. وظل عدد القاضيات في قائمة قضاة الآلية 8 قاضيات من أصل 25. وتنتهي حالياً مدة عضوية جميع القضاة في 30 حزيران/يونيه 2024.

77 - وفيما يلي تشكيل القائمة الحالية للقضاة (حسب الأسبقية): القاضية غراسييلا غاتي سانتانا، الرئيسة (أوروغواي)، والقاضي جان – كلود أنتونيتي (فرنسا)، والقاضي جوزيف إ. تشيوندو ماسانتشي (جمهورية تنزانيا المتحدة)، والقاضي وليام حسين سيكول (جمهورية تنزانيا المتحدة)، والقاضي لي غ. موثوغا (كينيا)، والقاضي كارمل أغيوس (مالطة)، والقاضي ألفونس م. م أوري (مملكة هولندا)، والقاضي بورتُن هول (جزر البهاما)، والقاضية فلورانس ريتا آري (الكاميرون)، والقاضي فاغن بروس يونسن (الدانمرك)، والقاضي ليو داكون (الصين)، والقاضية بريسكا ماتيمبا نيامبي (زامبيا)، والقاضية أميناتا لُويس رونيني نغوم (زمبابوي/غامبيا)، والقاضي سيون كي بارك (جمهورية كوريا)، والقاضي خوسيه ريكاردو دي برادا سولايسا (إسبانيا)، والقاضي إيفو نيلسون دي كايرس باتيستا روسا (البرتغال)، والقاضي سيمور بانتون (جامايكا)، والقاضي يوسف أكسار (تركيا)، والقاضي مصطفى البعاج (المغرب)، والقاضية كلاوديا هوفر (ألمانيا)، والقاضي إيَن بونومي (المملكة المتحدة)، والقاضية فاتيماتا سانو توريه (بوركينا فاسو)، والقاضية مارغريت م. ديغوزمان (الولايات المتحدة الأمريكية)، والقاضية ليديا موغامبي (أوغندا)، والقاضي رينيه خوسيه أندرياتياناريفيلو (مدغشقر).

78 - ويزوَّد القضاة المدرجون في القائمة بالدعم القانوني والإداري من موظفي قسم الدعم القانوني للدوائر لمساعدتهم في ممارسة مهامهم. وتسنَد إلى الموظفين القانونيين مسائل متعددة على نطاق الفرعين لضمان أقصى قدر من المرونة وتيسير البحث القانوني، والتحليل وصياغة الأوامر، والقرارات والأحكام، بالإضافة إلى تقديم دعم مصمم حسب الاحتياجات الفردية للقضاة، عند الاقتضاء، في ما يتعلق بعملهم القضائي.

79 - وبالإضافة إلى دعم القضاة في عملهم القضائي، يتعهد قسم الدعم القانوني للدوائر قاعدة بيانات السوابق القضائية التابعة للآلية، التي تتيح للجمهور إمكانية الاطلاع المباشر على مقتطفات ونسخ كاملة من الأحكام والقرارات الرئيسية الصادرة عن دوائر الاستئناف التابعة للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية. وزاد قسم الدعم القانوني للدوائر خلال الفترة المشمولة بالتقرير بشكل كبير من جهوده الرامية إلى كفالة تحديث قاعدة بيانات السوابق القضائية وإتاحة هذا المورد القيم للباحثين والممارسين والقضاة كجزء من المساعدة المقدمة إلى الهيئات القضائية الوطنية.

باء - الأنشطة القضائية

80 - اختتمت الآلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير نظرها في آخر قضية جرائم أساسية موروثة من المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة بإصدار حكم الاستئناف في قضية *ستانيشيتش وسيماتوفيتش* في أيار/مايو 2023. وإضافة إلى ذلك، تم في أيلول/سبتمبر 2023، فرض وقف الإجراءات إلى أجل غير

مسمى في قضية *كابوغا*، وهي قضية الجرائم الأساسية الأخيرة المتعلقة بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وكما هو مبين أدناه، فإن الدائرة الابتدائية في تلك القضية مكلفة الآن بعملية الإفراج المؤقت عن السيد كابوغا، ورصد حالته الصحية، واسترداد الأصول بعد التأكد من أنه ليس فقيرا.

81 - وبما أنه لا توجد إجراءات أخرى جارية تتعلق بالمحاكمة أو الاستئناف في قضايا الجرائم الأساسية، تركز الدوائر على الاضطلاع بالمهام القضائية المتبقية للآلية، التي تشمل البت في طلبات إعادة النظر، والنظر فيما إذا كان ينبغي الإذن بالنظر في دعوى انتهاك حرمة المحكمة، والبت في طلبات الاطلاع على المواد السرية وتغيير تدابير حماية الشهود. وفيما يتعلق بدعوى انتهاك حرمة المحكمة، أصدرت دائرة الاستئناف حكمها في قضية *فاتوما وآخرين* في حزيران/يونيه 2022، وأحال قاض منفرد في شباط/فبراير 2024، قضية *شيشيلي وآخرين* إلى صربيا لإجراء المحاكمة. وللأسف، لم تحدث تطورات في قضية *يوبيتش وراديتا*.

1 - إجراءات المحاكمات الابتدائية

82 - في 8 أيلول/سبتمبر 2023، أوقفت الدائرة الابتدائية إلى أجل غير مسمى محاكمة الجرائم الأساسية الوحيدة المتبقية أمام الآلية - قضية *كابوغا* - إذ تقرر أن السيد كابوغا غير مؤهل للمثول أمام المحكمة، وأنه من غير المرجح أن يتعافى. ولا تزال الدائرة الابتدائية تحتفظ باختصاصها في القضية، ولكن تركيزها ينصب على رصد صحة السيد كابوغا، وتحديد دولة مناسبة للإفراج المؤقت عنه، واسترداد الأصول لسداد نفقات المعونة القضائية للآلية. وستعقد جلسات تحضيرية دورية لاستعراض حالة السيد كابوغا ما دام محتجزا إلى حين العثور على دولة يمكن الإفراج عنه فيها، ولكن مرحلة تقديم الأدلة في القضية قد انتهت فعليا.

83 - وكما هو متوقع في التقرير المرحلي المقدم إلى مجلس الأمن المؤرخ أيار/مايو 2022[29]، بدأت المحاكمة في قضية *كابوغا* في 29 أيلول/سبتمبر 2022 بمشاركة الدائرة الابتدائية والمتهمين من فرع لاهاي. وقبل فرض وقف الإجراءات إلى أجل غير مسمى، استمعت الدائرة الابتدائية إلى 24 شاهدا من شهود الادعاء في المحكمة. ومَثُل الشهود بالحضور الشخصي أمام الدائرة الابتدائية في لاهاي ومن خلال وصلة للتداول بالفيديو من أروشا وكيغالي. وقُبِلت الأدلة المقدمة من 47 شاهدا آخراً من شهود الادعاء في بداية المحاكمة في شكل خطِّي حصرا. وفي الوقت الذي أوقفت فيه الإجراءات، كان لا يزال يتعين الاستماع إلى 30 شاهدا إضافيا من شهود الادعاء في المحكمة.

84 - وجاء بدء المحاكمة بعد مرحلة مطولة من الإجراءات التمهيدية حيث كان من الضروري أن تنظر الدائرة الابتدائية فيما إذا كان السيد كابوغا مؤهلا للمثول للمحاكمة، وما إذا كان المكان المناسب للإجراءات، بالنظر إلى حالته الصحية، هو فرع لاهاي أو فرع أروشا. وشملت هذه العملية إجراء فحوص متعددة على أيدي خبراء طبيين، وعقد جلسة استماع في نهاية أيار/مايو وأوائل حزيران/يونيه 2022 أتيحت فيها الفرصة لطرفي القضية والدائرة الابتدائية لاستجواب الخبراء الطبيين. وفي 13 حزيران/يونيه 2022، قررت الدائرة الابتدائية أن المحاكمة يمكن أن تمضي قدما، وأنشأت نظام رصد ينفذه فريق من الخبراء الطبيين المستقلين (طبيبان نفسيان للاستدلال الجنائي وطبيب أعصاب). واختيرت لاهاي مقرا للمحاكمة بعد أن أُخذت بعين الاعتبار مشورة الخبراء الطبيين بأن نقل السيد كابوغا إلى أروشا من المرجح أن يؤثر تأثيرا كبيرا على الوقت الذي يستغرقه بدء المحاكمة. وأكدت دائرة الاستئناف قرار الدائرة الابتدائية في آب/أغسطس 2022.

(29) S/2022/404، المرفق الأول، الفقرة 45.

85 - ونتيجة للحالة الصحية للسيد كابوغا، وتمشيا مع المشورة الطبية في ذلك الوقت، اقتصر انعقاد الدائرة الابتدائية عموما على ثلاثة أيام في الأسبوع (أيام الثلاثاء والأربعاء والخميس) لمدة ساعتين في اليوم (10:00 صباحا إلى 12:00 بعد الظهر). وفي الحالات التي اختار فيها السيد كابوغا عدم حضور المحكمة شخصيا أو عن طريق وصلة التداول بالفيديو من وحدة الاحتجاز التابعة للأمم المتحدة، انعقدت الدائرة الابتدائية لساعات طويلة.

86 - وفي الفترة ما بين 29 أيلول/سبتمبر و 22 كانون الأول/ديسمبر 2022، انعقدت الدائرة الابتدائية لما مجموعه 29 يوما. وتنازل السيد كابوغا عن حقه في الحضور في ثمانية من تلك الأيام (29 و 30 أيلول/سبتمبر، و 6 و 12 و 13 و 18 و 19 و 20 تشرين الأول/أكتوبر 2022). واختار السيد كابوغا المشاركة عبر وصلة للتداول بالفيديو في ثلاث مناسبات (5 و 25 تشرين الأول/أكتوبر، و 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2022)، وحضر إجراءات المحكمة شخصيا في الأيام الثمانية عشر المتبقية (11 تشرين الأول/أكتوبر، و 8 و 9 و 10 و 15 و 16 و 17 و 23 و 24 تشرين الثاني/نوفمبر، و 1 و 7 و 8 و 13 و 14 و 15 و 20 و 21 و 22 كانون الأول/ديسمبر 2022). وخلال هذه الفترة، تمكنت الدائرة الابتدائية من الاستماع إلى ما مجموعه 19 شاهدا.

87 - وفي 12 كانون الأول/ديسمبر 2022، قدم فريق الخبراء المستقلين تقريرا يشير إلى أنه عندما فحص السيد كابوغا في الموعدين المحددين في تشرين الثاني/نوفمبر، وجد أنه غير مؤهل للمثول أمام المحاكمة. وأوصى الفريق أيضا بإعادة تقييم حالة السيد كابوغا في غضون ثلاثة أشهر لتحديد ما إذا كان تدهور صحته مؤقتا أم دائما. وأمرت الدائرة الابتدائية بتقديم تقرير طبي للمتابعة، ولكنها رفضت وقف الإجراءات فورا إلى ما بعد النظر في التقرير التالي للخبراء.

88 - وعقب عطلة نهاية العام، كان من المقرر استئناف إجراءات المحكمة في 17 كانون الثاني/يناير 2023، ولكن تم تأجيلها حتى 14 شباط/فبراير 2023 بسبب إرهاق السيد كابوغا الناجم عن عدة أمراض متداخلة، بما في ذلك الأنفلونزا والالتهاب الرئوي، على النحو المفصل في التقارير الواردة من طبيب وحدة الأمم المتحدة للاحتجاز. وتضمن قرار الدائرة الابتدائية باستئناف الإجراءات بعد تعافي السيد كابوغا أيضا تغييرا مؤقتا في طرائق المحاكمة. واعتبارا من 14 شباط/فبراير 2023، استأنفت الدائرة الابتدائية جلسات المحاكمة على أساس جدول زمني مخفض يتضمن جلستين في الأسبوع مدة كل منهما 90 دقيقة، مع استراحة واحدة لمدة 15 دقيقة على الأقل، وبحضور السيد كابوغا حصرا عبر وصلة للتداول بالفيديو من وحدة الاحتجاز، من أجل مراعاة التوصيات الطبية ومستوى الإرهاق الذي يعاني منه. وحضر السيد كابوغا إجراءات المحاكمة في 14 و 15 و 22 و 23 و 28 شباط/فبراير و 1 و 2 آذار/مارس 2023 عبر وصلة للتداول بالفيديو من وحدة الاحتجاز. وخلال هذه الفترة، اكتملت شهادة أربعة شهود إضافيين.

89 - وفي 6 آذار/مارس 2023، أودع قلم المحكمة تقرير متابعة طبي أعده فريق الخبراء المستقلين، ورأى فيه أن صحة السيد كابوغا قد ازدادت تدهورا منذ أن قدم الفريق تقريره الصادر في كانون الأول/ديسمبر 2022 وأنه كان غير مؤهل للمثول أمام المحكمة. وعقب إيداع هذا التقرير، علقت الدائرة الابتدائية مؤقتا عرض أدلة الادعاء، وعقدت جلسة إجرائية في 8 آذار/مارس 2023 بشأن الخطوات التالية. وعقب جلسة الاستماع، استجوبت الدائرة الابتدائية وطرفا القضية كلَّ عضو من أعضاء فريق الخبراء الثلاثة في جلسات استماع عقدت في 15 و 16 و 17 و 23 و 29 آذار/مارس 2023، واستمعت إلى المذكرات الشفوية التي قدمها الطرفان بشأن هذه الأدلة في 30 آذار/مارس 2023. وحضر السيد كابوغا كل جلسة

من جلسات الاستماع هذه عن طريق وصلة التداول بالفيديو. وعقب الانتهاء من مرافعات الطرفين، تداولت الدائرة الابتدائية بشأن مسألة أهلية السيد كابوغا، ونظرت أيضا في مذكرات الطرفين بشأن المراحل التالية من الإجراءات إذا تبين أنه غير مؤهل للمثول أمام المحكمة.

90 - وفي 6 حزيران/يونيه 2023، رأت الدائرة الابتدائية، بالأغلبية، أن السيد كابوغا غير مؤهل للمثول أمام المحكمة، وأنه من غير المرجح أن يستعيد تلك الأهلية، استنادا إلى الرأي الذي أجمع عليه الخبراء الطبيون الثلاثة. واعترض القاضي البعاج على ذلك، واعتبر أن السيد كابوغا مؤهل للمثول أمام المحكمة، وأنه ينبغي استئناف إجراءات المحاكمة. وعلاوة على ذلك، قررت الدائرة الابتدائية، بالأغلبية، أنه لمّا كان من غير المرجح أن يستعيد السيد كابوغا أهليته للمحاكمة، ينبغي لها القيام بإجراء بديل للبت في القضية. ورأت الدائرة الابتدائية أن الالتزام باحترام حقوق السيد كابوغا يبرر اعتماد إجراء بديل، بدلا من وقف الإجراءات دون إتاحة أي فرصة له لتبرئة ساحته والإفراج عنه دون شروط. ونظرا لمخاطر الاحتجاز التعسفي بصورة أساسية، لاحظت الدائرة الابتدائية أن اللجنة المعنية باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة قد حثت الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على أن تتيح للمتهمين ذوي الإعاقة إجراءات أقرب ما تكون إلى الإجراءات المتاحة عموما لأي متهم.

91 - وبالإضافة إلى ذلك، رأت الدائرة الابتدائية أن وقف الإجراءات في هذه القضية ليس أفضل طريقة لتحقيق أهداف الآلية، بما في ذلك مكافحة الإفلات من العقاب والمساهمة في استعادة السلام وصونه في رواندا. وأضافت أن وقف الإجراءات بهذه الطريقة سيحرم الضحايا والناجين من الخروج بأي نتائج فيما يتعلق بادعاءات السلوك المنسوب إلى السيد كابوغا. وأخيرا، لاحظت الدائرة الابتدائية أن قرار السيد كابوغا بالتهرب من العدالة لأكثر من عقدين من الزمن أدى إلى الحالة الراهنة، مما يجعل من غير المنصف بوجه خاص منح تفضيله إنهاء الإجراءات أو وقفها الأولوية على احتياجات الضحايا والناجين.

92 - وأبقت الدائرة الابتدائية على الوقف المؤقت للاستماع إلى أدلة الادعاء حتى انقضاء الفترة المتاحة للطرفين لالتماس التصديق على الاستئناف أو البت في هذا الاستئناف. وحافظت الدائرة أيضا على نظام المراقبة الطبية من قبل فريق الخبراء المستقلين المنشأ بموجب القرار المؤرخ 13 حزيران/يونيه 2022، وتقرَّرَ أن يصدر التقرير التالي بعد مرور 180 يوما على تقديم التقرير المؤرخ 6 آذار/مارس 2023.

93 - وقدم كل من الادعاء والدفاع طعونا في قرار الدائرة الابتدائية، وعقدت جلسة تحضيرية لاستعراض الحالة في تموز/يوليه 2023، نظرا لأن إجراءات المحاكمة قد عُلقت منذ آذار/مارس 2023. وفي 7 آب/أغسطس 2023، أصدرت دائرة الاستئناف قرارها بشأن الطعون. وترد التفاصيل في الفرع ثالثا-باء-3 أدناه.

94 - وفي 31 آب/أغسطس 2023، تلقت الدائرة الابتدائية تقرير الرصد الطبي الذي قدمه فريق الخبراء المستقلين، والذي تمسك فيه الخبراء برأيهم بأن السيد كابوغا يفتقر إلى أربع قدرات ضرورية للمشاركة الفعالة في المحاكمة، وأن قدراته العقلية، بحسب ترجيح إحدى الاحتمالات، لن تتحسن إلى الحد الذي يجعله مؤهلا للمثول أمام المحاكمة.

95 - وفي 8 أيلول/سبتمبر 2023، وعقب قرار دائرة الاستئناف وبعد الاستماع إلى الطرفين، أصدرت الدائرة الابتدائية قرارا بوقف الإجراءات إلى أجل غير مسمى، وأمرت فيه بضرورة الإبقاء على السيد كابوغا محتجزا في وحدة الأمم المتحدة للاحتجاز، ريثما يتم البت في مسألة الإفراج المؤقت عنه، والإبقاء على نظام المراقبة الطبية الخاص به. وأمرت الدائرة الابتدائية كذلك قلم المحكمة باستخدام مساعيه الحميدة لتقديم كل

دعم ممكن لتيسير الاتصال والتواصل بين الدفاع والسلطات المختصة في الولايات القضائية الوطنية التي يلتمس السيد كابوغا الإفراج المؤقت عنه فيها. وأمِر الدفاع بعد ذلك بتقديم تقارير منتظمة بشأن التقدم المحرز في تحديد الدولة المناسبة المستعدة لقبول أن يُفرج مؤقتا عن السيد كابوغا فيها.

96 - وفي 13 كانون الأول/ديسمبر 2023، عقدت الدائرة الابتدائية جلسة تحضيرية، لا سيما لمناقشة الجهود التي يبذلها الدفاع فيما يتعلق بالإفراج المؤقت عن السيد كابوغا. وفي 26 شباط/فبراير 2024، تلقت الدائرة الابتدائية تقرير رصد مشترك آخر للخبراء، تمسك فيه الخبراء برأيهم بأن السيد كابوغا لا يزال غير مؤهل للمثول أمام المحكمة، وبأنه من غير المرجح أن يستعيد أهليته للمثول أمام المحكمة. ولاحظ الخبراء كذلك أن السيد كابوغا يتلقى رعاية وعلاجا من نوعية عالية وهو ما يتناسب مع شدة حاجته لهما. وعقدت الدائرة الابتدائية جلسة تحضيرية أخرى في 26 آذار/مارس 2024.

97 - وفيما يتعلق بإمكانية الإفراج المؤقت، تلقت الدائرة الابتدائية تقارير منتظمة من الدفاع عن الجهود التي يبذلها لتحديد دولة مناسبة. وتوخيا للشفافية، أصدرت الدائرة الابتدائية، في 15 شباط/فبراير 2024، أمرا بإيداع مذكرة تلقاها قلم المحكمة من وزارة العدل في رواندا تشير إلى أن رواندا وجهة راغبة ومناسبة للإفراج المؤقت عن السيد كابوغا. ولدى إصدار هذا الأمر، أشارت الدائرة الابتدائية إلى أنها لن تنظر حاليا في المذكرة لأن الإفراج المؤقت عن السيد كابوغا إلى رواندا لا يعد مسألة تنظر فيها الدائرة الابتدائية حاليا، والحكومة الرواندية ليست طرفا في هذه الإجراءات. وأشارت الدائرة الابتدائية إلى أنه سيتم الاستماع إلى رواندا في الوقت المناسب، إذا طُرحت المسألة على النحو الواجب ومتى حدث ذلك. وفي 29 شباط/فبراير 2024، أصدرت الدائرة الابتدائية قرارا سريا رفضت فيه ما طلبه السيد كابوغا بأن تؤمر دولةٌ بقبوله في أراضيها كمتهم مفرج عنه مؤقتا عملا بالمادة 28 من النظام الأساسي للآلية.

98 - وفيما يتعلق بجانب مختلف من الإجراءات، اختتم رئيس القلم في تشرين الأول/أكتوبر 2023 تحقيقه بشأن أموال السيد كابوغا، واعتبر أن المتهم غير معوز وقادر على تمويل دفاعه بالكامل أمام الآلية. غير أن رئيس القلم أرجأ التماس أمر من الدائرة الابتدائية يقضي بسداد تكاليف التمويل الجاري للمعونة القضائية إلى أن يتسنّى الوصول إلى الأصول المجمدة. ولم يطلب الدفاع إعادة النظر في هذا القرار أمام الدائرة الابتدائية. وفيما يتعلق باسترداد أموال المعونة القضائية عقب قرار رئيس القلم الصادر في تشرين الأول/أكتوبر 2023، أصدرت الدائرة الابتدائية أمرا سريا بتقديم المذكرات في 26 شباط/فبراير 2024، طلبت فيه إلى رئيس القلم تقديم مذكرة ردا على عدة أسئلة يؤمل أن تساعد في تحديد الإمكانية الواقعية والطريقة الأكثر فعالية لاسترداد التكلفة الباهظة للنفقات القانونية للسيد كابوغا من الأصول المنسوبة إليه.

99 - وكان التشكيل الأصلي للدائرة الابتدائية، الذي استمر طوال المرحلة التمهيدية للقضية، هو القاضي بونومي، رئيسا، والقاضية غاتي سانتانا والقاضية إيباندا - ناهاميا. وفي آب/أغسطس 2022، كلفت الرئيسة غاتي سانتانا، بعد تعيينها رئيسة للآلية، القاضي البعاج ليحل محلها في هيئة المحكمة، والقاضي ديغوزمان للعمل كقاض احتياطي. وبعد وفاة القاضية إيباندا - ناهاميا في كانون الثاني/يناير 2023، حل القاضي ديغوزمان محلها في هيئة المحكمة، وعينت رئيسة الآلية القاضية روزا قاضية احتياطية. وبعد أن أمرت دائرة الاستئناف الدائرة الابتدائية بوقف الإجراءات إلى أجل غير مسمى، في آب/أغسطس 2023، عدّلت رئيسة الآلية تشكيل الدائرة الابتدائية، وخلصت إلى أنه لم يعد من الضروري وجود قاض احتياطي لضمان سير المحاكمة على وجه السرعة. وبالنظر إلى الوضع الإجرائي للقضية، تعمل الدائرة الابتدائية الآن عن بعد،

بعد وقف إجراءات المحاكمة، ولا يتقاضى القضاة أجرا إلا لعدد محدود من الأيام في الشهر، بدلا من العمل على أساس التفرغ كما كان الحال عليه حتى 30 أيلول/سبتمبر 2023.

2 - دعاوى استئناف الأحكام

100 - تتولى دائرة الاستئناف في الآلية، التي تترأسها الرئيسة، المسؤولية عن إجراءات الاستئناف في القضايا التي أنجزت فيها المحاكمات الابتدائية بعد بدء العمليات في كل فرع من فرعي الآلية، وفي أي قضية باشرت الآلية فيها المحاكمة الابتدائية أو إعادة المحاكمة.

101 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نظرت دائرة الاستئناف في دعاوى استئناف الحكم الصادر في إحدى قضايا الجرائم الأساسية، وهي قضية *ستانيشيتش وسيماتوفيتش*. وأصدرت الدائرة حكمها في 31 أيار/مايو 2023، أي قبل شهر واحد مما كان متوقعا أصلا. ومع اختتام هذه القضية الأخيرة المتعلقة بالجرائم الأساسية من المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، ووقف الإجراءات المفروضة في قضية *كابوغا* إلى أجل غير مسمى، تتوقع الآلية ألا تتلقى أي دعاوى استئناف أخرى للأحكام المتعلقة بقضايا الجرائم الأساسية.

102 - ورفضت دائرة الاستئناف، المؤلفة من القضاة غاتي سانتانا، رئيسة، وموثوغا، ونغوم، وأكسار، وهوفر، في حكمها الاستئنافَين المقدمَين من السيد ستانيشيتش والسيد سيماتوفيتش ضد إدانتهما بالمساعدة والتحريض على القتل باعتبار ذلك انتهاكا لقوانين الحرب أو أعرافها، فضلا عن أعمال القتل والترحيل والأفعال اللاإنسانية (النقل القسري) والاضطهاد بوصفها جرائم ضد الإنسانية ارتكبت فيما يتصل بالاستيلاء على بوسانسكي شاماك في البوسنة والهرسك في نيسان/أبريل 1992 وما بعد ذلك. ورفضت دائرة الاستئناف أيضا الطعنين اللذين قدمهما السيد ستانيشيتش والسيد سيماتوفيتش على الحكم الصادر ضدهما بالسجن لمدة 12 عاما.

103 - وبالإضافة إلى ذلك، وافقت دائرة الاستئناف على جوانب من استئناف الادعاء، ونقضت حكمي تبرئة السيد ستانيشيتش والسيد سيماتوفيتش من المسؤولية عن العمل الإجرامي المشترك. وعلى وجه التحديد، وجدت الدائرة أن كلا منهما مسؤول بصفته طرفا في عمل إجرامي مشترك له غرض إجرامي مشترك يتمثل في ترحيل أغلبية السكان من غير الصرب قسرا وبشكل دائم من مناطق واسعة من كرواتيا والبوسنة والهرسك، من خلال ارتكاب جرائم القتل والترحيل والأفعال اللاإنسانية (النقل القسري) والاضطهاد. ووجدت دائرة الاستئناف أن السيد ستانيشيتش والسيد سيماتوفيتش مسؤولان عن كل أو بعض الجرائم التي ارتكبتها مختلف القوى الصربية في البوسنة والهرسك في عام 1992 في بيليينا، وزفورنيك، وبوسانسكي شاماك، ودوبوي، وسانسكي موست، وعن الجرائم التي ارتكبت في عام 1995 في ترنوفو وسانسكي موست. ووجدت الدائرة أيضا أنهما مسؤولان عن جريمة قتل ارتكبت في دالجسكا بلانينا، كرواتيا، في حزيران/يونيه 1992. وأخيرا، رفعت دائرة الاستئناف مدة العقوبات الصادرة بحق السيد ستانيشيتش والسيد سيماتوفيتش إلى السجن لمدة 15 سنة لكل منهما.

104 - وصدر الحكم الابتدائي في قضية *ستانيشيتش وسيماتوفيتش*، في 30 حزيران/يونيه 2021، وقُدّمت الحيثيات خطياً في 6 آب/أغسطس 2021. وقامت أطراف القضية الثلاثة جميعها بالاستئناف على الحكم الابتدائي، وأودعت إخطاراتها بالاستئناف في 6 أيلول/سبتمبر 2021. وبعد تمديد إيداع مذكرات الرد لمدة شهر واحد، اختتمت جلسة الاستئناف في 15 شباط/فبراير 2022. وتم تسريع التوقعات الأصلية لاستكمال

إجراءات الاستئناف في هذه القضية بواقع ستة أشهر حتى نهاية حزيران/يونيه 2023، وذلك بسبب تقييم نطاق الطعون بعد اختتام الإحاطة.

105 - وتألفت دائرة الاستئناف مبدئيا من القضاة أغيوس، رئيساً، وموثوغا ونغوم وأكسار وهوفر. غير أن القاضية غاتي سانتانا، بعد تعيينها رئيسة للآلية، حلّت محل القاضي أغيوس كرئيسة وقاضية الإجراءات التمهيدية للاستئناف في القضية في تموز/يوليه 2022. وعقدت دائرة الاستئناف جلسات تحضيرية في 16 كانون الأول/ديسمبر 2021، و 1 نيسان/أبريل و 23 حزيران/يونيه و 22 أيلول/سبتمبر 2022، و 19 كانون الثاني/يناير و 17 أيار/مايو 2023. وعُقدت جلسات الاستئناف في لاهاي أمام دائرة الاستئناف يومي 24 و 25 كانون الثاني/يناير 2023.

106 - وطوال عملية الاستئناف، استفادت دائرة الاستئناف من التكنولوجيا في عقد الإجراءات عن بعد لتجنب التأخيرات المحتملة الناجمة عن عدم الحضور المادي للمشاركين في قاعة المحكمة. وأذن للسيد ستانيشيتش والسيد سيماتوفيتش، وكذلك محامي السيد ستانيشيتش والادعاء، بالمشاركة في الجلسات التحضيرية عن بعد. وعلاوة على ذلك، عندما حالت الظروف دون سفر محامي السيد ستانيشيتش إلى لاهاي قبل أيام من جلسة الاستئناف، أذنت دائرة الاستئناف، بموافقة السيد ستانيشيتش، لمحاميه بصورة استثنائية بالمثول عن بعد، وأنشأت وحدة السجلات القضائية التابعة للآلية وصلة آمنة للتداول بالفيديو لهذا الغرض. وبالمثل، أذن للسيد سيماتوفيتش ومحامي السيد ستانيشيتش بمتابعة النطق بحكم الاستئناف عن بعد.

107 - وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من إعادة تشكيل هيئة المحكمة، أحرزت دائرة الاستئناف، بدعم من قسم الدعم القانوني للدوائر، تقدما جديا في إجراءات الاستئناف، وأصدرت حكمها قبل التوقعات، و 26 قرارا وأمرا أثناء الإجراءات، بما في ذلك الفصل في ثلاثة التماسات قدمت قبل أيام من صدور حكم الاستئناف. وإلى جانب الاستماع إلى الطعون وإصدار حكم الاستئناف، عمل القضاة موثوغا ونغوم وأكسار وهوفر عن بعد في القضية.

3 - أنشطة الاستئناف الأخرى

108 - تتولى دائرة الاستئناف المسؤولية، علاوة على دعاوى استئناف الأحكام وإجراءات إعادة النظر في القضايا، عن النظر في دعاوى استئناف القرارات الصادرة عن الدوائر الابتدائية أو القضاة المنفردين. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نظرت دائرة الاستئناف في دعاوى استئناف ذات صلة بجملة أمور منها قرارات تتعلق بطلبات بشأن تغيير تدابير حماية الشهود، والمساعدة المالية المقدمة لأشخاص بُرئت ساحتهم وأُفرج عنهم ونقل هؤلاء الأشخاص، وأهلية المثول أمام المحكمة، وتعيين محامين. ويتوقع أن تواصل دائرة الاستئناف هذا النوع من الأنشطة القضائية بما يتماشى مع مستويات النشاط القضائي للدائرة الابتدائية والقضاة المنفردين.

109 - وفي 12 آب/أغسطس 2022، رفضت دائرة الاستئناف طعنا قدمه السيد كابوغا، وأكدت قرار الدائرة الابتدائية بأن السيد كابوغا كان في ذلك الوقت مؤهلا للمثول أمام المحكمة. وفي وقت لاحق، في 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، رفضت دائرة الاستئناف طعنا في قرار الدائرة الابتدائية برفض طلب سحب المحامي المعين للسيد كابوغا قبل وقت قصير من بدء المحاكمة.

110 - وفي أعقاب تدهور حالة السيد كابوغا، أكدت دائرة الاستئناف في 7 آب/أغسطس 2023 قرار الدائرة الابتدائية بأن السيد كابوغا لم يعد مؤهلا للمثول أمام المحكمة، وأنه من غير المرجح أن يستعيد أهليته. غير أن دائرة الاستئناف نقضت قرار الدائرة الابتدائية بالقيام بإجراء بديل للبت في القضية، وقررت، في جملة أمور، أن هذا الإجراء لا يتفق مع أحكام النظام الأساسي للآلية والقواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، وبالتالي فهو خارج نطاق ولاية الآلية. وأعادت دائرة الاستئناف المسألة إلى الدائرة الابتدائية مشفوعة بتعليمات بفرض وقف الإجراءات إلى أجل غير مسمى، ومعالجة مسألة احتجاز السيد كابوغا على وجه السرعة، والنظر في الطرائق والشروط المناسبة للإفراج عنه. ورأت دائرة الاستئناف، لدى التوصل إلى قرارها، أن فرض وقف الإجراءات إلى أجل غير مسمى يتسق مع الممارسة السابقة، ويقيم التوازن المناسب بين التمسك بالضمانات القانونية الممنوحة لجميع المتهمين أمام الآلية، مع كفالة أن يكون المتهم، الذي يدعى أنه مسؤول عن بعض أفظع الجرائم والذي أفلت من العدالة لأكثر من عقدين، لا يزال مشمولا باختصاص الآلية.

111 - وأخيراً، رفضت دائرة الاستئناف، في قرارين منفصلين، دعوى استئناف قدمها فرديناند ناهيمانا في 7 آب/أغسطس 2023، وأخرى قدمها إيمانويل روكوندو في 15 آب/أغسطس 2023، طعنا فيهما في قرارين يحرمانهما من الدعم المالي الإضافي بعد إطلاق سراحهما من السجن.

4 - إجراءات إعادة النظر

112 - وفقاً للمادة 24 من النظام الأساسي للآلية، فإن حق الشخص المدان في أن تتم إعادة النظر في حكم نهائي صادر عن المحكمتين المخصصتين أو الآلية حق أساسي. وفي حين لم تُحدد مهلة زمنية يجب على الشخص المدان الالتزام بها عند ممارسة حقه في التماس إعادة النظر، فبإمكان الادعاء أيضاً أن يلتمس إعادة النظر في السنة الأولى بعد صدور الحكم النهائي. وتتطلب إجراءات إعادة النظر أن تُحدد دائرة الاستئناف عتبة يُقرر بالاستناد إليها ما إذا كان مقدم الطلب قد وقف على واقعة جديدة كانت غير معروفة إبان الإجراءات الأصلية وكان يمكن أن تكون، لو تم إثباتها، عنصراً حاسماً في التوصل إلى الحكم. وإذا استوفيت هذه العتبة، يؤذن بإعادة النظر في الحكم، وتُعقد إجراءات إضافية، ويصدر حكم بإعادة النظر.

113 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، فصلت دائرة الاستئناف، المؤلفة من القضاة غاتي سانتانا، رئيسة، وماسانش، وهول، وليو ونغوم، في طلب ثان لإعادة النظر قدمه أوغستين نغيراباتواري في 14 آذار/مارس 2023. ورفضت دائرة الاستئناف الطلب الأول الذي قدمه السيد نغيراباتواري لإعادة النظر في إدانته في حكم بشأن إعادة النظر صدر في 27 أيلول/سبتمبر 2019، تلته محاكمة متصلة بانتهاك حرمة المحكمة وإجراءات الاستئناف التي أدين فيها السيد نغيراباتواري وأربعة من شركائه بتهمة انتهاك حرمة المحكمة من خلال التدخل عن علم وعمد في إقامة العدل. ودفع السيد نغيراباتواري، في طلبه الثاني لإعادة النظر، بأن ثمة أدلة ونتائج جديدة في المحاكمة المتعلقة بانتهاك حرمة المحكمة قوضت مصداقية الشهود الرئيسيين الأربعة الذين استندت إليهم إدانته بالتحريض المباشر والعلني على ارتكاب الإبادة الجماعية والتحريض على الإبادة الجماعية والمساعدة فيها والحض عليها، وهي الإدانة التي خلصت إليها دائرة ابتدائية تابعة للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا وأكدتها دائرة الاستئناف التابعة للآلية. وفي 10 تشرين الأول/أكتوبر 2023، رفضت دائرة الاستئناف طلب إعادة النظر الثاني الذي قدمه السيد نغيراباتواري، وخلصت إلى أن حججه المتعلقة بمصداقية الشهود الأربعة قد تم التقاضي بشأنها على نطاق واسع طوال إجراءات المحاكمة والاستئناف

وإعادة النظر الأصلية، وأن أيا من المواد والنتائج التي انبثقت عن المحاكمة المتعلقة بانتهاك حرمة المحكمة لا تشكل واقعة جديدة لأغراض إعادة النظر.

114 - وتنظر حاليا دائرة الاستئناف، المؤلفة من القضاة غاتي سانتانا، رئيسة، وأنتونيتي وهول ونغوم وبارك، في طلب إعادة نظر قدمه جيرار نتاكيروتيمانا سرا في 14 كانون الأول/ديسمبر 2023 ضد إدانته بالإبادة الجماعية والقتل والإبادة بوصفها جرائم ضد الإنسانية أدانته فيها المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ويدل قيام السيد نتاكيروتيمانا بطلب إعادة النظر بعد مرور أكثر من 19 عاما على صدور الحكم النهائي بحقه، وأكثر من 10 سنوات على الإفراج المبكر عنه، على الطابع الطويل الأجل لمسؤوليات الآلية عن إعادة النظر وصعوبة القيام بتنبؤات واقعية في هذا الصدد. واختتم عرض المذكرات المتصلة بهذه المسألة في 28 آذار/مارس 2024، ومن المتوقع اتخاذ قرار في نيسان/أبريل أو أوائل أيار/مايو 2024. وإذا أذن بإعادة النظر، يقدر أن تُنجز الإجراءات المتصلة بالمسألة في غضون ثلاثة إلى ستة أشهر ما لم تكن هناك ظروف متداخلة تستدعي فترة أطول. وحتى وقت قريب، كانت دائرة الاستئناف في هذه القضية تتألف من القضاة غاتي سانتانا، رئيسة، وأنتونيتي وهول وآري ونغوم. وفي 5 نيسان/أبريل 2024، حلت القاضية بارك محل القاضية آري في هيئة المحكمة بسبب التغييرات التي طرأت على توافرها لأداء واجباتها القضائية في سياق طلب إعادة النظر.

115 - وفي مسألة فرعية، في 30 حزيران/يونيه 2022، رفضت دائرة الاستئناف، المؤلفة من القضاة أغيوس، رئيسا، وهول، وآري، وروزا، وديغوزمان، طلبا قدمه غاسبار كانياروكيغا للحصول على معونة قضائية لتغطية التكاليف المرتبطة ببدء إجراءات إعادة النظر في إدانته بالتخطيط للإبادة الجماعية والإبادة، باعتبارها جرائم ضد الإنسانية، التي أدانته فيها المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وأشارت دائرة الاستئناف في قرارها إلى أنه قبل الإذن بإجراء إعادة النظر عملا بالمادة 24 من النظام الأساسي، لا يحق للمدعي الحصول على مساعدة قانونية على نفقة الآلية إلا إذا رأت دائرة الاستئناف أن ذلك ضروري لضمان نزاهة الإجراءات، وعندما لا يمكنها، بصفة عامة، استبعاد احتمال نجاح سبب من الأسباب المحتملة لإعادة النظر. ويقيم هذا القرار، إلى حد كبير، في ضوء الأسباب المحتملة التي قدمها المدعي لإعادة النظر، وبالنظر إلى عدم تقديم السيد كانياروكيغا أي معلومات عن الأسباب المحتملة لإعادة النظر في أحكام إدانته، رفضت دائرة الاستئناف طلبه الحصول على معونة قضائية.

116 - وإعادة النظر سبيل انتصاف استثنائي، وعتبة الإذن بها عالية[30]. وعلى الرغم من أنه نادرا ما تتم الموافقة على إعادة النظر، تظل قدرة الشخص المدان على التماس إعادة النظر وحقه في القيام بذلك ضمانا أساسيا للحق في المحاكمة العادلة، والبت في هذه الطلبات مهمة قضائية مستمرة من مهام الآلية. واستنادا إلى التجربة الأخيرة، نقحت التوقعات، ويقدر الآن أن الآلية ستتلقى في المتوسط طلبا واحدا لإعادة النظر في السنة. وإذا أُذن بإعادة النظر، يُقدَّر أن تستغرق الإجراءات حوالي 10 أشهر من تقديم الطلب الأولي لإعادة النظر حتى إصدار حكم إعادة النظر، في حالة عدم وجود ظروف استثنائية.

(30) قضية *المدعي العام ضد أوغستين نغيراباتوار*، *Prosecutor v. Augustin Ngirabatware*, Case No. MICT-12-29-R, Review Judgment, 27 September 2019, para. 63.

5 - الإجراءات المتعلقة بالهاربين من العدالة

117 - فيما يتعلق بالإجراءات المتصلة بالهاربين من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، أنهيت في 14 أيلول/سبتمبر 2022 الإجراءات المتخذة ضد السيد مبيرانيا، آخر هارب من العدالة من المتوقع محاكمته أمام الآلية. وكانت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا قد أصدرت أول الأمر لائحة اتهام بحق السيد مبيرانيا في عام 2000، وتم تأكيد منطوق لائحة الاتهام الصادرة بحقه في عام 2012. ولدى الحكم بإنهاء الإجراءات، نظرت القاضية المنفردة، القاضية آري، في الأدلة التي قدمها الادعاء، بما في ذلك تقرير طب شرعي يحتوي على تحليل الحمض النووي للرفات المستخرج، وقررت أن هناك معلومات كافية لإثبات وفاة السيد مبيرانيا.

118 - ومن ناحية أخرى، في 16 كانون الأول/ديسمبر 2022، أنهيت الإجراءات ضد السيد مونياروغاراما أمام الآلية بسبب وفاته. وكانت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا قد أصدرت أول الأمر لائحة اتهام بحق السيد مونياروغاراما في عام 2002، وتم تأكيد منطوق لائحة الاتهام الصادرة بحقه في عام 2012. وبعد ذلك بوقت قصير، أحالت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا الإجراءات المرفوعة ضده إلى سلطات رواندا، عملا بالقاعدة 11 مكررا من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات الخاصة بتلك المحكمة. وفي ضوء هذه الإحالة، دعا قاض منفرد، هو القاضي سيكول، في 20 أيلول/سبتمبر 2022 حكومة رواندا إلى أن تقدم مذكرات ردا على طلب إنهاء الإجراءات الذي قدمه الادعاء. وبعد الاطلاع على المعلومات التي قدمها الادعاء بشأن وفاة السيد مونياروغاراما، وبالنظر إلى موقف حكومة رواندا المتمثل في عدم وجود أدلة موثوق بها في حوزتها تتناقض مع تلك المعلومات، أنهى القاضي المنفرد الإجراءات ضد السيد مونياروغاراما أمام الآلية.

119 - وفيما يتعلق بقضية *كابيشيما*، ألقي القبض على السيد كابيشيما في جنوب أفريقيا في 24 أيار/مايو 2023، ولا يزال يخضع لإجراءات محاكمة جنائية محلية هناك. وقد وجهت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لائحة اتهام إلى السيد كابيشيما في عام 2001، وأحيلت قضيته إلى المحاكمة في رواندا في شباط/فبراير 2012. وكانت مذكرات التوقيف الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وعن الآلية فيما بعد، تقتضي إلقاء القبض على السيد كابيشيما ونقله إلى هيئة الادعاء العام الوطنية في رواندا. ومع ذلك، عُدلت مذكرة توقيف السيد كابيشيما في آذار/مارس 2019 لتنص على نقله مؤقتا إلى فرع الآلية في أروشا. وتمت الموافقة على هذا التعديل بناء على التماس من الادعاء يثير مخاوف من ألا يعود بإمكان شريك رئيسي يمكن أن يساعد في تعقب السيد كابيشيما وإلقاء القبض عليه القيام بذلك إذا كانت مذكرة التوقيف تنص على نقله إلى رواندا. وأعلن عن مذكرة توقيف السيد كابيشيما في آذار/مارس 2019 بأمر من قاض منفرد في 7 أيلول/سبتمبر 2023. ومن ثم، يُتوقع أن ينقل السيد كابيشيما أولاً إلى أروشا، بشكل مؤقت، ثم إلى رواندا حيث سيحاكَم.

120 - وفي 19 آذار/مارس 2024، أنهيت الإجراءات ضد السيد ندمباتي أمام الآلية بسبب وفاته. وكانت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا قد أصدرت أول الأمر لائحة اتهام بحق السيد ندمباتي في عام 1995، وتم تأكيد منطوق لائحة الاتهام الصادرة بحقه في عام 2012. وبعد ذلك بوقت قصير، أحالت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا الإجراءات ضده إلى سلطات رواندا، عملا بالقاعدة 11 مكررا من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات الخاصة بتلك المحكمة. وبعد الاطلاع على المعلومات التي قدمها الادعاء ومفادها أن السيد ندمباتي قد توفي، والتي أكدها وفقا للادعاء تحقيق مستقل أجرته سلطات رواندا، أنهى قاض منفرد، هو القاضي نيامبي، الإجراءات ضد السيد ندمباتي أمام الآلية.

6 - انتهاك حرمة المحكمة والإدلاء بشهادات الزور

121 - تقضي أحكام الفقرة 1 من المادة 12 من النظام الأساسي للآلية بأن يتولى قاض منفرد من قضاتها مسؤولية إجراء أي محاكمات تتعلق بانتهاك حرمة المحكمة أو الإدلاء بشهادة زور فيما يتصل بالقضايا المعروضة على المحكمتين المخصصتين أو الآلية، على ألا تُحال هذه القضايا إلى محكمة وطنية عملا بأحكام الفقرة 4 من المادة 1 من النظام الأساسي. وتتناول هيئة من ثلاثة قضاة من دائرة الاستئناف التابعة للآلية أي دعاوى استئناف ناشئة عن هذه المحاكمات التي ينظر فيها قاض منفرد.

122 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، فصلت دائرة الاستئناف، المؤلفة من القضاة أغيوس، رئيسا، وأوري وبانتون، في الطعون المقدمة من السيدة فاتوما والادعاء ضد الحكم الابتدائي الذي أصدره قاض منفرد، هو القاضي جونسن، في 25 حزيران/يونيه 2021 في قضية *المدعي العام ضد آنسيلم نزابونيمبا وآخرين*[31]. وفي الحكم الابتدائي، أدان القاضي المنفرد كلا من السيد نغيراباتواري، والسيد نزابونيمبا، وجان دوديوه نداغيجيمانا، والسيدة فاتوما بانتهاك حرمة المحكمة بسبب محاولة التأثير على الشهود. وأدين السيد نغيراباتواري أيضا بتهمة انتهاك حرمة المحكمة على أساس مخالفة أوامر المحكمة. وأصدر القاضي المنفرد حكماً بتبرئة أحد المتهمين، وهو ديك برودانس مونييشولي، من تهمة واحدة بانتهاك حرمة المحكمة متعلقة بمخالفة أوامر المحكمة. وحكم القاضي المنفرد على السيد نغيراباتواري بالسجن لمدة سنتين، على أن يقضيهما بالتزامن مع عقوبته الحالية على الجرائم الأساسية، بينما حكم على السيد نزابونيمبا والسيد نداغيجيمانا والسيدة فاتوما بالسجن للمدة التي قضوها في الحبس الاحتياطي، وهي مدة تجاوزت 11 شهرا.

123 - واستأنفت السيدة فاتوما إدانتها والحكم الصادر بحقها، واستأنف الادعاء حكم تبرئة السيد مونييشولي وبعض جوانب الحكم الصادر بحق السيد نغيراباتواري. ولم يستأنف السيد نغيراباتواري والسيد نزابونيمبا والسيد نداغيجيمانا الحكم الابتدائي. ونتيجة لانخفاض عدد الأطراف في القضية، تغير اسم القضية من *المدعي العام ضد آنسيلم نزابونيمبا وآخرين* إلى *المدعي العام ضد ماري روز فاتوما وآخرين*. وبعد إتمام إجراءات تقديم المذكرات الخطية لدعاوى الاستئناف، قررت دائرة الاستئناف أنه ليس من الضروري عقد جلسة استئناف شفوية.

124 - وصدر حكم الاستئناف في قضية *فاتوما وآخرين* في 29 حزيران/يونيه 2022، وبذلك استكملت إجراءات الاستئناف بما يتماشى مع التوقعات المحدثة المقدمة في تقرير إعادة النظر الأخير، وتمت قبل خمسة أشهر من تاريخ التوقعات الأولية. وفي حكم الاستئناف، رفضت دائرة الاستئناف طلب استئناف السيدة فاتوما برمته، وألغت مدة العقوبة التي قضتها في السجن، وفرضت عليها عقوبة جديدة بالسجن لمدة 11 شهرا. وقبلت دائرة الاستئناف الطعن الذي قدمه الادعاء برمته، فنقضت الحكم الصادر بتبرئة السيد مونيشولي من تهمة انتهاك حرمة المحكمة، وحكمت عليه بعقوبة السجن لمدة خمسة أشهر. وألغت الدائرة أيضا الحكم الصادر بالتزامن بحق السيد نغيراباتواري بعقوبة السجن لمدة سنتين بتهمة انتهاك حرمة المحكمة، وفرضت، بالأغلبية، عقوبة بالسجن لمدة سنتين يقضيها تباعا مع عقوبة السجن لمدة 30 عاما التي يقضيها السيد نغيراباتواري بالفعل بسبب إدانته بارتكاب الإبادة الجماعية والتحريض المباشر والعلني على ارتكاب الإبادة الجماعية.

(31) انظر الحاشية 11 أعلاه.

125 - وفيما يتعلق بقضية *يوبيتش وراديتا*، تأسف الآلية أسفا عميقا لعدم حدوث أي تطورات منذ تقرير إعادة النظر الأخير، مع استمرار صربيا مرة أخرى في رفض إلقاء القبض على المتهميّن، السيد يوبيتش والسيدة راديتا، اللذين لا يزالان طليقين، ونقلهما إلى المحكمة. فالآلية لا تجري محاكمات غيابية، وهي من ثم تعتمد على تعاون الدول الأعضاء لضمان حضور المتهمين. ومرة أخرى، تشدد الآلية على أن جميع الدول، بما فيها صربيا، يجب أن تتقيد بالتزاماتها بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. ولذلك، يتوقع منها أن تتصرف وفقا لأوامر الاعتقال القائمة وأن تؤمن اعتقال المتهميّن واحتجازهما ونقلهما إلى عهدة الآلية دون تأخير، بل إنها إضافة إلى ذلك ملزمة بذلك قانونا. وكما هو مبين في تقرير إعادة النظر الأخير، في حالة إلقاء القبض على المتهمَين ونقلهما إلى الآلية، وعلى أساس الخبرة المكتسبة من قضايا مماثلة من حيث التعقيد، فإن مرحلة المحكمة الابتدائية في قضية *يوبيتش وراديتا* ستدوم سنة تقريباً من تاريخ المثول الأول أمام حكم المحكمة الابتدائية، وستستغرق مرحلة الاستئناف سنة واحدة من صدور حكم المحكمة الابتدائية حتى صدور حكم الاستئناف. وستحدّث هذه التوقعات بعد إلقاء القبض على أي من المتهمَين، ثم مرة أخرى بعد إنجاز حكم المحكمة الابتدائية وتقديم الإشعارات بالاستئناف، إن وجدت، عندما يصبح من الممكن تحديد نطاق القضية وتعقيدها في مرحلة الاستئناف على نحو أدق.

126 - وفي قضية *شيشيلي وآخرين*، أكد قاض منفرد، هو القاضي لو، في 11 آب/أغسطس 2023 لائحة اتهام قدمها الادعاء بحق السيد شيشيلي، وميليان داميانوفيتش، وميروليوب إغناتوفيتش، وليليانا ميهايلوفيتش، وأوغنيين ميهايلوفيتش، بتهمة انتهاك حرمة المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية. وتدفع لائحة الاتهام بأن المتهمين كشفوا عن معلومات منتهكين عن علم أوامر صادرة عن المحكمة، بما في ذلك أوامر متعلقة بحماية الشهود، ولم يمتثلوا لأوامر المحكمة بالتوقف والكف عن نشر المعلومات السرية. وفي القرار الذي صدق على لائحة الاتهام، طلب القاضي المنفرد إلى سلطات صربيا أن تبلغ لائحة الاتهام للمتهمين، وأوعز إلى قلم المحكمة بإكمال تبليغ لائحة الاتهام إذا لم تنفذ التبليغ بالكامل في غضون الموعد النهائي المحدد. وفي 18 كانون الأول/ديسمبر 2023، أخطر قلم المحكمة القاضي المنفرد بأنه لم يتلق إثباتا للتبليغ من صربيا وأنه بالتالي أكمل تبليغ لائحة الاتهام بحق جميع المتهمين.

127 - وبالنظر إلى الفقرة 2 من المادة 6 من النظام الأساسي، أحال القاضي المنفرد المسألة، في 5 تشرين الأول/أكتوبر 2023، إلى الرئيسة لتعيين قاض مكلف بتحديد ما إذا كان ينبغي إحالة القضية المرفوعة ضد المتهمين إلى سلطات دولة ما. وفي 9 تشرين الأول/أكتوبر 2023، عينت الرئيسة القاضي المنفرد نفسه، القاضي لو، الذي دعا صربيا والادعاء بعد فترة وجيزة إلى تقديم مذكرات بشأن ما إذا كان ينبغي إحالة القضية إلى صربيا لأغراض المحاكمة. وبعد تبليغ لائحة الاتهام للمتهمين، دعا القاضي المنفرد المتهم في 22 كانون الأول/ديسمبر 2023 إلى تقديم مذكرات بشأن مدى ملاءمة إحالة القضية إلى صربيا.

128 - وأشارت صربيا في مذكراتها أمام القاضي المنفرد إلى أن جميع الشروط القانونية لإحالة القضية قد استوفيت. وفي هذا الصدد، أشارت صربيا إلى التزامها القانوني بالتعاون مع الآلية، ولاحظت أن المتهمين يقيمون في أراضيها، وذكرت أن لديها الإطار القانوني اللازم لمقاضاة السلوك المزعوم في لائحة الاتهام. وأعرب الادعاء في مذكراته عن رأي مفاده أن صربيا قد استوفت المعايير الأولية لإحالة القضية، بالنظر إلى أن الجرائم المزعومة ارتكبت في إقليمها، ولكنها لم تثبت بما فيه الكفاية أن لديها إطارا قانونيا ملائما يجرم السلوك المزعوم في لائحة الاتهام. وأشار المتهمون بدورهم إلى تأييدهم لإحالة القضية إلى صربيا وأعربوا عن التزامهم بالمثول أمام السلطات المحلية المختصة عند استدعائهم.

129 - وبعد النظر في المذكرات التي قدمتها صـــربيا والادعاء والمتهمين، أمر القاضـــي المنفرد في 29 شـــباط/فبراير 2024 بإحالة القضـــية إلى صـــربيا لإجراء المحاكمة. ومن بين العوامل المؤيدة لإحالة القضـية إلى صـربيا التي نظر فيها القاضـي المنفرد أن المتهمين أقاموا في الأراضـي الصـربية، وهو أيضـا المكان الذي يدعى أن الجرائم ارتكبت فيه، وأنه لم تثر أي شـــواغل فيما يتعلق بحق المتهمين في محاكمة عادلة، في حالة إحالة القضية. وفيما يتعلق ببعض التحفظات المتعلقة بوجود إطار قانوني ملائم في صربيا يجرم معظم، إن لم يكن كل، الأفعال التي يُدّعى في لائحة الاتهام أن المتهمين اقترفوها، أخذ القاضـــي المنفرد في الاعتبار توافر إجراء إلغاء بموجب النظام الأساسي والقواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، إذا اتضح أن شـروط إحالة القضـية لم تعد مسـتوفاة وأن في مصـلحة العدالة أن يأمر بتأجيل القضـية. وعلى وجه التحديد، لاحظ القاضـــي المنفرد أنه إذا لم يُقدَّم المتهمون إلى المحاكمة في غضـــون فترة زمنية معقولة، أو إذا قررت محكمة صربية مختصة بأن المتهم غير مشمول باختصاصها القضائي فيما يتعلق بسلوكه المزعوم، يجوز التماس إحالة القضـية لصـالح تحقيق العدالة. وبعد أن نظر القاضـي المنفرد في التفضـيل القوي الوارد في النظام الأساسي للإحالة، في حالة استيفاء جميع الشروط ذات الصلة، وجد أن من المناسب ممارسة سلطته التقديرية وإحالة القضية إلى صربيا، وأوعز إلى قلم المحكمة باتخاذ التدابير المناسبة لتنفيذ آلية رصد فعالة.

130 - وفيما يتعلق بمســـألة انتهاك محتمل لحرمة المحكمة تجلت أثناء المحاكمة في قضـــية *نزابونيمبا وآخرين*، أوعز قاضٍ منفرد، في 25 تشـرين الأول/أكتوبر 2021، إلى رئيس القلم بتعيين صـــديق للمحكمة للتحقيق في المســـألة، وبتقديم تقرير في غضـــون 120 يوما من تعيينه. وبعد تعيين صـــديق المحكمة في 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، أَذِن القاضـي المنفرد بتمديد المهلة ست مرات، بالنظر إلى حجم المواد قيد النظر وطبيعتها. وقدم صـــديق المحكمة التقرير المتعلق بتحقيقه في 13 آذار/مارس 2023، وقدم ملحقا للتقرير في 13 حزيران/يونيه 2023، بناء على طلب القاضـــي المنفرد. وأثارت هذه المذكرات الختامية المقدمة من صديق المحكمة أسئلة معقدة بشأن ما إذا كان يمكن قبول بعض المواد التي اعتمد عليها لإجراء تحقيقه في أي دعوى محتملة تتعلق بانتهاك حرمة المحكمة. ومن ثم، طلب القاضـــي المنفرد، في 27 تشـــرين الأول/ أكتوبر 2023، مزيدا من المذكرات من موضـوع التحقيق وصـديق المحكمة بشـأن هذه القضـايا، مع اختتام جلسـة الإحاطة في 4 كانون الثاني/يناير 2024. وأصـدر القاضـي المنفرد قراره بشـأن هذه المسـألة في 2 نيسـان/أبريل 2024، وقدم صـديق المحكمة التماسـا سـريا في 9 نيسـان/أبريل 2024 للتصـديق على اسـتئناف جوانب القرار. ومن المتوقع أن تختتم جلسـة الإحاطة الإضـافية بشـأن هذا الالتماس، على النحو المنصوص عليه في القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، بحلول 30 نيسان/أبريل 2024. ولا يزال يجري النظر في مسـألة ما إذا كان ينبغي الشـروع في المحاكمة على أسـاس المعلومات الواردة في التقرير وملحقه أم لا، لأن الدعوى المذكورة أعلاه قد يكون لها تأثير على جدوى المقاضـاة، عند الاقتضـاء، على بعض الانتهاكات التي حددها صـديق المحكمة. وإذا اتُخذ قرار الشروع في المحاكمة، سيتعين على القاضـي المنفرد أولا النظر فيما إذا كان من المناسب إحالة القضية إلى هيئة قضائية وطنية.

131 - وفي مسـألة أخرى، أوعز قاضٍ منفرد في 19 نيسـان/أبريل 2022 إلى رئيس القلم بتعيين صـديق للمحكمة من أجل التحقيق مع شـخصـين ومحاميهما السـابق، بغية تبيُّن ما إذا كان ينبغي الشـروع في دعوى تتعلق بانتهاك حرمة المحكمة، أو اتخاذ أي إجراءات مناسـبة أخرى فيما يتعلق بتقديمهم وثائق مزورة، وذلك خلال إجراءات معروضـة على قاضٍ منفرد آخر بشـأن أصـول مجمدة نُسبت إلى السيد كابوغا. وعيَّن رئيسُ القلم صـديقَ المحكمة في 23 أيار/مايو 2022. وفي 19 أيلول/سبتمبر 2022، أوقف القاضـي المنفرد مهلة

الـــــ 120 يوما المحددة لإيداع تقرير التحقيق، ريثما يتم حل مســـألة مؤقتة. وقُدم التقرير في 6 نيســـان/أبريل 2023، ولا يزال يجري النظر في مسألة ما إذا كان ينبغي الشروع في المحاكمة على أساس المعلومات الواردة في التقرير أم لا. وإذا اتخذ قرار بالشروع في المحاكمة، ستكون الخطوة التالية هي النظر فيما إذا كان ينبغي إحالة القضية إلى هيئة قضائية وطنية.

132 - وإذا أذن بإجراء محاكمة، وعلى افتراض تســـليم المتهمين، فإن كل قضـــية من هذه القضـــايا - إذا جرت المحاكمة بشـــأنها أمام الآلية - ســـتكون قصـــيرة المدة، وتنطوي على حد أدنى من النشـــاط داخل المحكمة ربما لا يزيد عن 15 إلى 30 يوما من وقت المحكمة لكل قضية. وسيحكم في القضايا أيضا قاض منفرد يعمل إلى حد كبير عن بعد، إلا عندما يكون النشـــاط داخل المحكمة مطلوبا. ومن المرجح أن تتراوح المدة الإجمالية للإجراءات، بما في ذلك وقت التحضـــير للأطراف، والإجراءات داخل المحكمة، والمذكرات النهائية، في حدود 10 أشـهر إلى 15 شـهرا. ويمكن لهيئة من ثلاثة قضـاة أن تنجز الاسـتئناف، إن وجد، في غضون 7 إلى 10 أشهر.

133 - وبما أن الآلية مُلزمة على الدوام بضـــمان إقامة العدل، فإن واجبها في التحقيق والمقاضـــاة في الادعاءات المتعلقة بانتهاك حرمة المحكمة أو بالإدلاء بشـــهادات الزور، عملاً بأحكام الفقرة 4 من المادة 1 من النظام الأســاســي، يعد مهمة قضــائية مســتمرة. وتتوقع الآلية، فيما يتعلق بالتنبؤ بأنشــطتها القضــائية المتبقية في هذا المجال، أن يكون عدد دعاوى انتهاك حرمة المحكمة المعروضـــة عليها في المســـتقبل منخفضــا للغاية، نظرا لما ينطوي عليه النظام الأســاســي من تفضــيل قوي لإحالة هذه القضــايا إلى الهيئات القضائية الوطنية لإجراء المحاكمة.

7 - أعباء العمل القضائي الأخرى

134 - بالإضافة إلى المهام المبينة أعلاه، اضطلعت الآلية بنشاط قضائي كبير خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

135 - ووفق ما تنص عليه الفقرة 1 من المادة 12 من النظام الأســاســي، يضــطلع القضــاة المنفردون بالمســـؤولية عن النظر في طائفة واســـعة من الطلبات في المرحلة الابتدائية. وإلى جانب الطلبات المتعلقة بانتهاك حرمة المحكمة والإدلاء بشـهادات الزور، بت القضـاة المنفردون، خلال الفترة المشـمولة بالتقرير، في جملة أمور، في طلبات تتعلق بتغيير و/أو معلومات عن تدابير حماية الشـــهود، وإمكانية الحصـــول على المواد، والمسـاعدة المالية، ونقل الأشـخاص الذين برئت سـاحتهم وأطلق سـراحهم، وإعادة تصـنيف الملفات أو تنقيحها، وعدم جواز المحاكمة على ذات الجرم مرتين، وإنهاء الإجراءات.

136 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان ثلث المسائل المعروضة على القضاة المنفردين يتعلق بمسائل حماية الشـهود، وطلبات الاطلاع على المواد السـرية من أجل الاسـتعانة بها في القضـايا المعروضـة على الهيئات القضائية المحلية أو في الدعاوى المرفوعة أمام الآلية. وفي هذا الصدد، واصل قضاة منفردون تلقي طلبات عديدة والنظر فيها، عملا بالقاعدة 86 من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، التي تنص، في جملة أمور، على إلغاء أو تغيير أو زيادة تدابير الحماية الممنوحة للشـــهود الذين أدلوا بشـــهاداتهم في قضـــايا معروضـة على المحكمتين المخصـصـتين أو الآلية. وخلال الفترة المشـمولة بالتقرير، صـدر 41 أمرا وقرارا فيما يتعلق بهذه الطلبات[32]. وعند الفصـل في هذه المسـائل، اضـطلعت الآلية بمهامها المتبقية فيما يتعلق

(32) لا يشمل هذا الرقم أوامر التكليف ذات الصلة التي أصدرتها الرئيسة.

بحماية الضحايا والشهود على السواء، تماشيا مع المادة 20 من النظام الأساسي، واستجابةً لطلبات المساعدة الواردة من السلطات الوطنية، وفقا للفقرة 3 من المادة 28 من النظام الأساسي. وترد في الفرع السادس–دال والفرع السادس–حاء معلومات إضافية فيما يتعلق بهذه المهام. وترد في الفرع الخامس معلومات عن أنشطة المدعي العام في هذه المجالات.

137 - وفيما يتعلق بالأشخاص الذين برئت ساحتهم وأفرج عنهم في النيجر، أصدر قاض منفرد خمسة قرارات خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك ما يتعلق بإعادة تصنيف الملفات، وطلبات المعونة القضائية وزيارات المحامين، وطلبات الحصول على أموال الإعاشة. وعلى وجه التحديد، رفض القاضي المنفرد، وهو القاضي ماسانش، في 3 أيار/مايو 2023، طلبي ثارسيس موفونيي وإينوسنت ساغاهوتو بأن يتم إعلان عوزهما، وأن يتم تخصيص أموال إضافية لزيارة محام في النيجر من أجل تقييم مدى كفاية مسكنهما وغذائهما ورعايتهما الطبية، على أساس أنهما لم يثبتا وجود ظروف استثنائية أو إهمال من جانب الآلية في سياق واجبها في رعاية الأشخاص المنقولين. ورفض القاضي المنفرد طلبا لإعادة النظر في هذا القرار في 15 حزيران/يونيه 2023. وفي 12 كانون الثاني/يناير 2023 و 4 كانون الثاني/يناير 2024، أذن القاضي المنفرد بدفع منحة إقامة بمبلغ مقطوع قدره 000 10 دولار لكل من الأشخاص المنقولين، نظرا لاستمرار انتهاك النيجر لاتفاق النقل. وأشار القاضي المنفرد، في القرار المؤرخ كانون الثاني/يناير 2024، إلى أن دفع أموال منحة الإقامة هذه لا يرقى إلى استحقاق سنوي، وأن أي مدفوعات مستقبلية ستكون مشروطة بتقييم حالة الأشخاص المنقولين وقت تقديم الطلب.

138 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدر القضاة المنفردون 38 قراراً أو أمراً (25 في فرع أروشا و 13 في فرع لاهاي) في عام 2022، و 59 قراراً أو أمراً (27 في فرع أروشا و 32 في فرع لاهاي) في عام 2023. وأصدر القضاة المنفردون 17 قراراً أو أمراً (8 في فرع أروشا و 9 في فرع لاهاي) في الأشهر الثلاثة والنصف الأولى من عام 2024.

139 - ومن المتوقع أن تظل الأنشطة القضائية التي يقوم بها القضاة المنفردون مستمرة على مدى السنوات القليلة القادمة، وخاصة بالنظر إلى الإجراءات الوطنية الجارية المتعلقة بالقضايا التي نظرت فيها المحكمتان المخصصتان والآلية. ومن المتوقع تقديم ما بين 20 و 30 طلبا في السنة لتغيير تدابير حماية الشهود وما يتصل بذلك من إمكانية الحصول على شهادات الشهود السرية، حيث إن مساعدة الهيئات القضائية الوطنية في اتخاذ إجراءات بشأن قضايا جرائم الحرب المتصلة بالنزاعات في يوغوسلافيا السابقة ورواندا لا تزال تشكل أولوية. ووردت أعلاه توقعات تتعلق بدعاوى انتهاك حرمة المحكمة. وفيما يتعلق بالطلبات المتعلقة بمبدأ عدم جواز المحاكمة على ذات الجرم مرتين، تتوقع الآلية أن تتلقى طلبا واحدا في المتوسط في السنة، مما يقلل إلى أدنى حد من الآثار المترتبة على الموارد.

رابعا - التخطيط للمستقبل

140 - على النحو المبين أعلاه، أصبحت الآلية، منذ اختتام عبء القضايا الموضوعية، مؤسسة ذات مهام متبقية على النحو الذي كان من المفترض أن تكون عليه حقا. وقد كثفت الآلية تخطيطها لنقطة التحول الحرجة هذه ولمستقبل عملياتها خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

141 - وتعاظم تركيز الآلية على تخطيطها المستقبلي بالانتهاء الوشيك من جميع المحاكمات والطعون المتعلقة بالجرائم الأساسية، فضلا عن قرار مجلس الأمن 2637 (2022)، الذي دعا فيه المجلس، لأول مرة، الآلية إلى أن تقدّم خياراتٍ بشأن نقل أنشطتها المتبقية إلى جهات أخرى عندما يحين الوقت لذلك. وبالإضافة إلى ذلك، حثت توصيتان من توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية تتعلقان بالتخطيط القائم على السيناريوهات والتفكير المؤسسي الاستراتيجي (انظر الفرع ثامنا-ألف)، وكانتا معلقتين في ذلك الوقت، الآلية على التفكير في المستقبل وإجراء تقييم دقيق لمختلف الاتجاهات التي قد تسير فيها عملياتها في السنوات القادمة، والإعداد لها. وفي الآونة الأخيرة، طلِب إلى الآلية، في بيان رئيس مجلس الأمن الصادر في 4 آذار/مارس 2024، أن تقدم تقريرا عن التقدم المحرز في عملها منذ الاستعراض الأخير، بما في ذلك التقدم المحرز في إنجاز مهامها، مشفوعا بجداول زمنية مفصلة لإنجاز جميع تلك المهام، وخيارات مفصلة، وواقعية قدر الإمكان، لنقل مهام الآلية.

142 - وقد أظهرت الآلية باستمرار التزامها وعزمها على التخطيط الملائم للمستقبل. ومنذ عام 2021، عملت الإدارة العليا للآلية معا بشكل وثيق لإصدار مذكرة مفاهيمية أوجزت النهج الذي تتبعه المؤسسة في التخطيط الطويل المدى، وتضمنت قائمة بجميع المهام المتبقية ووصفا لها مع تحديد توقعات إنجاز محددة. وقدمت هذه الوثيقة إلى فريق مجلس الأمن العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين في كانون الأول/ديسمبر 2021.

143 - ومنذ ذلك الحين، خطت الآلية خطوات كبيرة للمضي قدما في تخطيطها المستقبلي والقائم على السيناريوهات. وفي نهاية عام 2022، أصدرت الآلية خريطة طريق لوضع خطة للقوة العاملة على نطاق الآلية قائمة على السيناريوهات، والتي حددت بشكل عام رؤية الآلية للمستقبل والجداول الزمنية المتوقعة لكل مهمة من مهامها. وجرى أيضا إطلاع الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين على خريطة الطريق، التي شكلت الأساس للمناقشات الداخلية اللاحقة للآلية بشأن التخطيط في المستقبل.

144 - وكما ذكر أعلاه، برز مستقبل الآلية أيضا بوضوح خلال مناقشات القضاة في الجلسة العامة الحضورية التي عقدت في لاهاي في تشرين الثاني/نوفمبر 2022. وفي كانون الثاني/يناير 2023، أنشأت الرئيسةُ الفريقَ المعني بالمهام القضائية لتقييم طبيعة المهام القضائية المتبقية للآلية والمدة التي ستستغرقها، وكذلك إمكانية نقلها، وذلك في أعقاب توجيه الدعوة للتعبير عن الاهتمام بالانضمام للفريق. وقدم الفريق المعني بالمهام القضائية، الذي يرأسه القاضي يونسن ويتألف من تسعة قضاة من الآلية، تقييمه إلى الرئيسة في تموز/يوليه 2023. وناقش جميعُ القضاة في الجلسة العامة الافتراضية في أيلول/سبتمبر 2023 تقريرَ الفريق في وقت لاحق، واعتمد في شكل منقح قليلا باعتباره تقرير المهام القضائية. وكان هذا التقرير مفيدا للغاية في توفير المعلومات اللازمة لوضع خطط الآلية للمستقبل.

145 - وفي أوائل عام 2023، أعيد إحياء الفريق العامل المشترك بين الأجهزة التابع للآلية، المكون من كبار المديرين، والذي أنشئ سابقا للعمل على تخطيط القوة العاملة القائم على السيناريوهات التابع للآلية، وأصدر المذكرة المفاهيمية المذكورة أعلاه في عام 2021. وعقد الفريق العامل المشترك بين الأجهزة، بتوجيه من ممثلي مكتب الرئيس، عدة اجتماعات مثمرة، تواصلت خلالها بلورة سيناريوهات المهام المنوطة بالآلية. واستُطلعت في المناقشات أيضا احتمالات عديدة تتعلق بنقل الأنشطة المتبقية للآلية عندما يحين الوقت لذلك.

146 - وبالإضافة إلى الاستفادة من الخبرة المتاحة داخل الآلية، تواصلت الرئيسة أيضا مع المحاكم والهيئات القضائية الأخرى التي تتولى تصريف أعمال متبقية والتي مرت بتجربة الانتقال من محكمة عاملة إلى مؤسسة لتصريف الأعمال المتبقية بغية الاستفادة من إلمامها بالمسائل ذات الصلة. وتحقيقا لهذه الغاية، أجرى فريق الرئيسة اتصالات غير رسمية مع ممثلي الدوائر الاستئنافية في محاكم كمبوديا، ومحكمة سيراليون الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية، والمحكمة الخاصة بلبنان، من أجل مناقشة الدروس المستفادة فيما يتعلق بالمهام المتبقية التي تضطلع بها تلك المؤسسات. وشملت المواضيع التي نوقشت التحديات الهيكلية التي تنشأ داخل أي مؤسسة لتصريف أعمال متبقية، واستمرار المهام القضائية بعد الانتهاء من الإجراءات في قاعة المحكمة، وإحالة المهام المتبقية أو نقلها إلى كيانات أخرى، والتحديات المتعلقة بالمحفوظات وإدارة إمكانية الوصول إليها، والحقائق المتعلقة بواقع حماية الشهود في مؤسسة لتصريف أعمال متبقية، وأهمية استمرار تقديم المساعدة إلى الهيئات القضائية الوطنية.

147 - وعقِدت أيضا اجتماعاتٌ مع مسؤولي الأمانة العامة وممثلي الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011، لمناقشة النهج الطويلة الأجل لإدارة المعلومات وحفظها.

148 - وعلاوة على ذلك، تشاورت الرئيسة مع الدول المشمولة بالولاية القضائية للآلية، فضلا عن البلدان المضيفة لها، فيما يتعلق بالتخطيط المستقبلي للمؤسسة، حتى تكون في وضع يسمح لها بالنظر في جميع العوامل ذات الصلة المتصلة بأصحاب المصلحة الرئيسيين، والسماح لمجلس الأمن باتخاذ قرارات مستنيرة على أساس المعلومات الشاملة الواردة من الآلية.

149 - وتُوِّجت كل هذه الجهود بوضع إطار العمليات لاستكمال المهام، الذي قدمته الرئيسة إلى فريق مجلس الأمن العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين في كانون الأول/ديسمبر 2023 في شكل مسودة. ودعي أعضاء الفريق في وقت لاحق إلى طرح تعليقاتهم على الوثيقة. ومنذ كانون الأول/ديسمبر، ظلت الآلية على اتصال وثيق بالفريق من أجل زيادة توضيح الإطار ليتسنى أن يكون منتجا قويا لاستعراض مجلس الأمن. ومع التسليم بأن الإطار هو بطبيعته وثيقة قابلة للتعديل تتطلب تحديثا وتكييفا مستمرين، فقد قدمت الآلية رسميا نسخة منقحة إلى الفريق، وتأمل أن ذلك سيساعد مجلس الأمن أثناء استعراضه.

150 - ويعكس الإطار نهجا قائما على المهام، ويتمحور حول المواضيع التالية: الإجراءات المتعلقة بانتهاك حرمة المحكمة والإدلاء بشهادات الزور؛ والمسائل القضائية الأخرى مثل عدم جواز المحاكمة على ذات الجرم مرتين أو طلبات إعادة النظر في الأحكام الصادرة المقدمة من الأشخاص المدانين؛ ورصد القضايا المحالة إلى الهيئات القضائية الوطنية؛ وتنفيذ وتغيير الأوامر القضائية المتعلقة بحماية الشهود؛ والإشراف على تنفيذ العقوبات والعفو أو تخفيف الأحكام؛ وإدارة المحفوظات؛ وتعقب من تبقّى من الهاربين من العدالة؛ وتقديم المساعدة إلى الهيئات القضائية الوطنية.

151 - ويحدد الإطار تواريخ الإنجاز المتوقعة لكل مهمة بالإضافة إلى سيناريوهات متنوعة تتوقع التطورات المستقبلية. وتشمل هذه الخطط القائمة على السيناريوهات توقعات متنوعة لعبء العمل وما يقابلها من مخصصات للموارد، مما يمكّن الآلية من الاستجابة بدقة للظروف المتغيرة.

152 - وفيما يتعلق بالمدة التي يُتوقّع أن تستغرقها المهام، من المهم ملاحظة أن كون مهمة ما تستغرق مدة معيّنة لا يعني بالضرورة أن الآلية نفسها مطلوب وجودها طوال هذه المدة. وطلب مجلس الأمن، في قراره 2637 (2022)، إلى الآلية أن تنظر في إمكانية نقل الأنشطة إلى جهة أخرى. ويكرّس جزء كبير من التحليل الذي يتضمّنه الإطار لهذه المسألة، وبالتالي فإنه يستجيب أيضا لطلب تحديد الخيارات التفصيلية والواقعية للنقل الوارد في بيان رئيس مجلس الأمن الصادر في 4 آذار/مارس 2024.

153 - وفي هذا الصدد، أدرجت الآلية معلومات إضافية عن مختلف خيارات النقل مباشرة في الإطار، حتى يتمكن أعضاء الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين من النظر في هذه المعلومات ومناقشتها، وإبلاغ عملية الاستعراض التي يجريها مجلس الأمن على نحو كاف بها. وعلاوة على ذلك، يقدم الإطار تحليلا شاملا للجدوى العامة لنقل مهام الآلية، مما يوفر سياقا أكثر ملاءمة من هذا التقرير لإجراء مناقشة مفصلة. وبطبيعة الحال، ستعلن الآلية عن الإطار على الملأ[33] إذا رأى مجلس الأمن أن ذلك سيكون مناسبا.

154 - وبغض النظر عن أي نقل للمهام، يشار في الإطار إلى أن عبء عمل الآلية سيتناقص تدريجيا بمرور الوقت، ويتوقع أن يشمل، لأغراض التخطيط، ثلاث مراحل. والمرحلة الأولى هي الفترة التي يتوقع أن يكتمل فيها النشاط القضائي المخصص وتعقب الهاربين من العدالة؛ ومن المتوقع تحقيق ذلك في عام 2024. والمرحلة الثانية هي الفترة التي يُتوقع أن تتحمل فيها الآلية عبئا كبيرا من العمل فيما يتعلق بمهامها الطويلة الأمد. ومن المتوقع حاليا أن تستمر هذه المرحلة حتى عام 2032 على الأقل. ومن المرجح أن تنطوي المرحلة الثالثة، اعتبارا من عام 2032 فصاعدا، على انخفاض كبير في عبء العمل.

155 - ويتضمن الإطار تحليلا شاملا للتعقيدات التي ينطوي عليها نقل المهام القضائية وتلك المتصلة بالادعاء. وفي حين يُستنتج في الإطار أنه سيكون من الممكن نظريا نقل مهام الآلية، يتم تسليط الضوء أيضا على العقبات السياسية والعملية وأوجه القصور المالية المحتملة التي ستنطوي عليها عمليات النقل هذه.

156 - وعلى الرغم من الجاذبية الواضحة لنقل المهام كوسيلة لوقف الأنشطة التنظيمية للآلية، تعتقد الآلية اعتقادا راسخا، بعد إجراء تحليل لإمكانية نقل المهام، بأن الإبقاء، في الوقت الراهن، على الآلية بنطاق أصغر هو الخيار الأفضل والأكثر واقعية لمواصلة أداء المهام الموكلة إليها من المجتمع الدولي بأكبر قدر ممكن من الكفاءة والفعالية.

157 - وعلاوة على ذلك، تعتقد الآلية أن بعض الترتيبات العملية يمكن أن تكون مفيدة خلال عملية خفضها التدريجي. وهذه الترتيبات تضطلع بها بالفعل شعبة الإدارة التابعة للآلية، التي ما فتئت تستعين بمكاتب أخرى تابعة للأمم المتحدة لتقديم خدمات معينة، من قبيل الخدمات المتصلة بالموارد البشرية والمالية والمشتريات. وينبغي أيضا النظر في ترتيبات الاشتراك في موقع واحد وتقاسم التكاليف مع المحاكم والهيئات القضائية الأخرى أو الدول للوفاء بمتطلبات الآلية من أماكن العمل والمرافق (مثل قاعات المحاكم ومراكز الاحتجاز).

158 - وبغض النظر عن طرائق عمل الآلية أو وجودها كمؤسسة، فإن الأمر الأكثر أهمية هو ألا يتم تقليص مهامها، وأن يكفل المجتمع الدولي مواصلة الأنشطة المتبقية للآلية وإنجازها على النحو السليم.

(33) على سبيل المثال، من خلال إرفاق الإطار كضميمة للتقرير المرحلي نصف السنوي المقبل للآلية، المقرر إصداره في أيار/مايو 2024.

خامسا - المدعي العام[34]

159 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أنجز مكتب المدعي العام مهمة رئيسية واحدة متبقية، وهي الملاحقة القضائية للمتهمين بارتكاب الجرائم الأساسية في المحاكمات الابتدائية ودعاوى الاستئناف المحالة من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وسينجز المكتب قريباً مهمة متبقية أخرى، وهي تحديد أماكن وجود الهاربين من وجه العدالة المتبقين الذين أصدرت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لوائح اتهام بحقهم. وأخيراً، وكما أقر مكتب خدمات الرقابة الداخلية في تقييمه لأساليب الآلية وعملها، قدم مكتب المدعي العام خدمات قيمة للغاية إلى الدول الأعضاء التي تحقق في الجرائم المرتكبة خلال النزاعين في يوغوسلافيا السابقة ورواندا وتلاحق مرتكبيها قضائيا. وقد تركت هذه الخدمات أثراً كبيراً وأسهمت في تحقيق نتائج إيجابية مهمة[35]، على نحو ما أفادت به الدول الأعضاء.

160 - ويواصل مكتب المدعي العام إدارة شؤون موظفيه وموارده وفقاً لتعليمات مجلس الأمن وتوقعاته. وقد خلص مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى أن مكتب المدعي العام استجاب بطريقة مناسبة للظروف المتغيرة في أنشطته المتعلقة بالمساعدة والتعقب. وبينما استمر مكتب المدعي العام في تقليص عدد الموظفين، فقد تمكن من التعامل مع الزيادة الكبيرة في عدد طلبات المساعدة في حدود الموارد المتاحة[36]. وقد أشار مكتب خدمات الرقابة الداخلية بارتياح أيضاً إلى أن مكتب المدعي العام أجرى تغييرات لزيادة فعالية جهوده الرامية إلى تعقب الهاربين من وجه العدالة، بسبل منها تعيين رؤساء مشاركين جدد لفريق التعقب، وتعيين موظفين من ذوي المهارات المناسبة في مجال التحقيقات المعقّدة والأدوات التحليلية المتطورة، وتحديث ممارساته المتعلقة بالتحقيقات المتعددة المصادر[37]. وبحلول نهاية عام 2024، سيكون مكتب المدعي العام قد خفّض موارده من المساعدة المؤقتة العامة بنسبة 50 في المائة مع تخفيض ميزانيته الإجمالية بنسبة 35 في المائة منذ بداية عام 2022، وهذا يدل مرة أخرى على أنه يواصل تنفيذ ولايته وتحقيق نتائج ناجحة مع الإبقاء على هيكل مصغر ومؤقت وفعال.

ألف - الإنجاز السريع للمحاكمات الابتدائية ودعاوى الاستئناف

161 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أنجز مكتب المدعي العام بنجاح ولايته المتمثلة في الملاحقة القضائية للمتهمين بارتكاب الجرائم الأساسية في القضايا المحالة من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وأفضى عمل المكتب إلى إصدار أحكام بالإدانة في دعوى الاستئناف في قضيتين هما قضية *ستانيشيتش وسيماتوفيتش* وقضية *فاتوما وآخرين*. أما في قضية *كابوغا*، فقد شرع الادعاء في تقديم أدلته، غير أن المحاكمة انتهت فعلياً بعد أن قضت الدائرة الابتدائية بأن السيد كابوغا يفتقر إلى الأهلية اللازمة للمثول أمام المحكمة وفرضت وقف النظر في الدعوى إلى أجل غير مسمى.

(34) يتضمن هذا الفرع آراء المدعي العام للآلية، الذي يعمل بشكل مستقل بوصفه جهازاً منفصلا، عملا بالمادة 14 من النظام الأساسي.

(35) انظر S/2024/199، الفقرات 15-27.

(36) المرجع نفسه، الفقرة 19.

(37) المرجع نفسه، الفقرة 22.

1 - قضية *المدعي العام ضد يوفيكا ستانيشيتش وفرانكو سيماتوفيتش*

162 - في 31 أيار/مايو 2023، أصدرت دائرة الاستئناف حكمها في قضية *ستانيشيتش وسيماتوفيتش*. وقبلت دائرة الاستئناف الدفوع التي قدمها الادعاء بأن السيد ستانيشيتش والسيد سيماتوفيتش يتحملان المسؤولية الجنائية، بوصفهما ضالعين في عمل إجرامي مشترك، عن عدد كبير من الجرائم المروعة التي ارتُكبت بحق مدنيين أبرياء. وأكدت دائرة الاستئناف أن هذا العمل الإجرامي المشترك يضم، بالإضافة إلى السيد ستانيشيتش والسيد سيماتوفيتش، العديد من كبار القادة السياسيين والعسكريين والشُّرطيين من الصرب، والصرب الكرواتيين، والصرب البوسنيين، منهم سلوبودان ميلوسيفيتش، وميلان مارتيتش، وميلان بابيتش، وغوران هادزيتش، ورادوفان كارادجيتش، وراتكو ملاديتش، ومومتشيلو كراييشنك، وبيليانا بلافشيتش، وجيليكو راجناتوفيتش (المعروف أيضاً باسم أركان). وكان الغرض من هذا العمل الإجرامي المشترك هو إخراج أغلبية المدنيين من غير الصرب، ومعظمهم من الكرواتيين والمسلمين البوسنيين والكرواتيين البوسنيين، قسراً وبصفة نهائية من مناطق واسعة من كرواتيا والبوسنة والهرسك، من خلال ارتكاب جرائم الاضطهاد والقتل العمد والترحيل والأفعال اللاإنسانية (النقل القسري). ورفضت دائرة الاستئناف أيضاً جميع طلبات الاستئناف التي تقدم بها الدفاع. وأخيراً، زادت دائرة الاستئناف في مدة أحكام السجن الصادرة بحق السيد ستانيشيتش والسيد سيماتوفيتش إلى 15 سنة لكل منهما.

2 - قضية *المدعي العام ضد فيليسيان كابوغا*

163 - في قضية *كابوغا*، قدم الادعاء بيانه الافتتاحي في 29 أيلول/سبتمبر 2022 واستدعى شاهده الأول في 5 تشرين الأول/أكتوبر 2022. وفي الفترة بين تشرين الأول/أكتوبر 2022 وأيار/مايو 2023، قدم الادعاء أدلة 71 شاهداً، قدم 24 منهم أدلة شفوية (سبعة شهود في لاهاي، و 12 شاهداً في أروشا، وخمسة شهود في كيغالي). وأدلى شاهدان من شهود الادعاء بشهادتيهما شفويا، وأدلى 21 شاهدا بشهاداتهم عملا بالقاعدة 111 من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، وأدلى شاهد واحد بشهادته عملا بالقاعدة 116، وقدمت أدلة الشهود الـ 40 المتبقين كتابة بموجب القاعدتين 110 و 112. وقد تمكن الادعاء بفضل ذلك من استخدام 12 ساعة فقط من وقت قاعة المحكمة لتقديم أدلته، بينما استخدم الدفاع 40 ساعة في استجواب الشهود. بالإضافة إلى ذلك، قُبلت 416 مادة إثبات مقدَّمة من الادعاء بلغ مجموعها نحو 000 30 صفحة من الأدلة. وفي الوقت الذي توقفت فيه المحاكمة، كان الادعاء قد عرض معظم مرافعته. ولم يُستمع بعد إلى أدلة 30 شاهدا آخر، في حين لم يُبت بعد في التماس قدمه الادعاء بقبول الأدلة المقدَّمة من شاهديْن عملا بالقاعدة 110 والتماس قدمه الادعاء بقبول 109 مواد إثبات مقدَّمة من الدفاع.

164 - وفي 6 حزيران/يونيه 2023، خلصت الدائرة الابتدائية، بالأغلبية، إلى أن السيد كابوغا لم يعد يتمتع بالأهلية اللازمة للمثول أمام المحكمة، وقررت مواصلة الإجراءات باتباع إجراء بديل للبت في القضية. وطلب الادعاء استئناف القرار الصادر بشأن تمتع السيد كابوغا بالأهلية اللازمة للمثول أمام المحكمة، أما الدفاع فطلب استئناف القرار الصادر باستخدام إجراء بديل للبت في القضية. وفي 7 آب/أغسطس 2023، أصدرت دائرة الاستئناف قرارها بقبول طلب الاستئناف المقدَّم من الدفاع ورفض طلب الاستئناف المقدَّم من الادعاء. وبناء على ذلك، أيدت دائرة الاستئناف الاستنتاج القائل بأن السيد كابوغا لم يعد يتمتع بالأهلية اللازمة للمثول أمام المحكمة وأعادت المسألة إلى الدائرة الابتدائية لفرض وقف النظر

في الدعوى إلى أجل غير مسمى. وفي 8 أيلول/سبتمبر 2023، أصدرت الدائرة الابتدائية قرارها بوقف النظر في الدعوى إلى أجل غير مسمى.

165 - ولئن كان مكتب المدعي العام يقبل هذه النتيجة، فإنه غير راض عنها. والأهم من ذلك أن الضحايا والناجين في رواندا يشعرون بخيبة أمل مريرة لأن السيد كابوغا لن يواجه أي حكم على جرائمه المزعومة، وتحديداً لأنه كان واحداً من بين المدرجين على رأس قائمة الهاربين من وجه العدالة المطلوبين في العالم لأكثر من عقدين من الزمن، آوته خلالهما أسرته وشركاؤه.

3 - قضية *المدعي العام ضد ماري روز فاتوما وآخرين*

166 - في 29 حزيران/يونيه 2022، أصدرت دائرة الاستئناف حكمها في قضية *فاتوما وآخرين*، ووافقت على جميع دفوع الاستئناف التي قدمها الادعاء. ونتيجة لذلك، أصدرت الدائرة حكماً بإدانة السيد مونييشولي، وهو محقق في فريق الدفاع عن السيد نغيراباتوار، بتهمة انتهاك حرمة المحكمة من خلال تدخله عن علم وعن عمد في سير إجراءات العدالة، وحكمت عليه بعقوبة السجن لمدة خمسة أشهر. وقررت الدائرة كذلك أن ينفَّذ الحكم الصادر بحق السيد نغيراباتوار بالسجن لمدة سنتين بتهمة انتهاك حرمة المحكمة على التوالي مع الحكم السابق الصادر ضده بالسجن لمدة 30 سنة لارتكابه جريمة الإبادة الجماعية. ورفضت الدائرة أيضاً جميع الطعون الثمانية التي قدمتها السيدة فاتوما ضد الحكم الصادر بإدانتها والعقوبة الصادرة بحقها.

167 - والتحقيق والملاحقة القضائية على نحو فعال في حالات انتهاك حرمة المحكمة وفي حالات الإخلال بحماية الشهود ضروريان من أجل حماية الشهود والحفاظ على سلامة الإجراءات التي تباشرها المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية. ويعرب مكتب المدعي العام عن ارتياحه لاكتشاف وإحباط محاولة السيد نغيراباتوار التأثير على الشهود بطريقة غير ملائمة من أجل نقض الحكم الصادر بإدانته بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية، وارتياحه لإدانة السيد نغيراباتوار والسيدة فاتوما والسيد مونييشولي والسيد نداغيجيمانا والسيد نزابونيمبا، ومعاقبتهم على جرائمهم.

4 - خاتمة

168 - يسرُّ مكتب المدعي العام أنه تمكّن من إنجاز المهمة الرئيسية المتبقية بسرعة وفعالية. فقد اضطلع المكتب، على مدار فترة ولايته التي بدأت في تموز/يوليه 2012، بإجراءات الملاحقة القضائية في ما مجموعه ثلاث محاكمات ابتدائية مَثُلَ فيها ما مجموعه تسعة متهمين، وست دعاوى استئناف، وجلسة استماع واحدة بغرض إعادة النظر في الأحكام. وأفضى عمل المكتب إلى إصدار ثمانية أحكام بالإدانة، منها حكمان بالإدانة في دعاوى استئناف بعد تبرئة المتهمين في المرحلة الابتدائية. وأفضى عمل المكتب أيضاً إلى إصدار أحكام بالسجن بلغ مجموعها أكثر من 45 عاماً إضافة إلى عقوبة واحدة بالسجن مدى الحياة. وأثبت المكتب وقائع مهمة بما لا يدع مجالا للشك، منها أن النزاع المسلح في البوسنة والهرسك كان ذا طابع دولي، وأن أحد وزراء الحكومة المؤقتة لرواندا كان ضالعاً في التحريض المباشر والعلني على الإبادة الجماعية، وأن العديد من كبار القادة السياسيين والعسكريين والشُّرطيين من الصرب والصرب الكرواتيين والصرب البوسنيين ارتكبوا جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب على نطاق واسع في البوسنة والهرسك وكرواتيا في إطار عمل إجرامي مشترك يرمي إلى إخراج أغلبية المدنيين من غير الصرب قسراً وبصفة نهائية من البلاد. ومن ثم، أسهم المكتب في إرساء سجل المساءلة القوي الذي حققته المحكمتان

المخصصتان، اللتان قامتا مجتمعتين بإصدار لوائح اتهام بحق أكثر من 250 شخصاً وإصدار أكثر من 150 حكماً بالإدانة في قضايا تتعلق بالإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب التي ارتُكبت أثناء الإبادة الجماعية التي وقعت ضد التوتسي في رواندا في عام 1994 والنزاعات في يوغوسلافيا السابقة.

169 - ورغم أن الملاحقة القضائية الدولية لمرتكبي هذه الجرائم قد انتهت الآن، فإن عملية المساءلة يجب أن تستمر. فلا يزال هناك أكثر من 000 1 "متهم بارتكاب الإبادة الجماعية" ممن يتعين تقديمهم إلى العدالة في محاكم وطنية، ولا يزال هناك آلاف من المشتبه في ارتكابهم جرائم حرب في جميع أنحاء بلدان يوغوسلافيا السابقة يتعين ملاحقتهم قضائياً. ويؤكد الاحتفال الجاري بإحياء ذكرى مرور ثلاثين عاماً على الإبادة الجماعية التي وقعت ضد التوتسي على ضرورة إبداء الالتزام المستمر. وسيواصل المكتب جهوده المكثفة الرامية إلى تقديم الدعم والمساعدة للنظراء الوطنيين لضمان مواصلة إحقاق العدل لعدد أكبر من الضحايا.

باء - الهاربون من وجه العدالة

170 - كما أقر مكتب خدمات الرقابة الداخلية، حقق مكتب المدعي العام خلال الفترة المشمولة بالتقرير "قدراً مرتفعاً نسبياً من النجاح" في جهوده الرامية إلى تعقب الهاربين من وجه العدالة مقارنة بالفترات السابقة[38]. وأرجع مكتب خدمات الرقابة الداخلية أسباب هذا التقدم إلى "الإصلاحات التي نفذها مكتب المدعي العام، والاعتراف بالحاجة الماسة إلى التعاون الدبلوماسي وإقامة شراكات مع الدول الأعضاء المعنية"[39]. وبالمثل، أكدت الجهات صاحبة المصلحة في الدول الأعضاء أن هذا النهج التعاوني جزءٌ لا يتجزأ من نجاح أنشطة التعقب في السنوات الأخيرة[40].

171 - وفي بداية الفترة المشمولة بالتقرير، ظل ستة هاربين من وجه العدالة أصدرت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لوائح اتهام بحقهم بسبب الجرائم المرتكبة أثناء الإبادة الجماعية التي وقعت ضد التوتسي في رواندا طلقاء. وعلى مدى العامين الماضيين، تعرّف فريق التعقب على مصير أربعة من الهاربين من وجه العدالة - أي ثلثَي الهاربين - منهم آخر هارب رئيسي متبق كانت ستتم مقاضاته في الآلية. ويتوقع مكتب المدعي العام تماماً أن يُغلَق ملفا الهاربين الاثنين المتبقيين بعد فترة وجيزة من انتهاء الفترة المشمولة بالتقرير.

1 - فولجونس كاييشيما

172 - في 24 أيار/مايو 2023، قام الرؤساء المشاركون لفريق التعقب التابع لمكتب المدعي العام، بالتعاون مع سلطات جنوب أفريقيا، بتحديد مكان وجود السيد كاييشيما في بارل بجنوب أفريقيا وإلقاء القبض عليه. وكان السيد كاييشيما قد صدرت بحقه لائحة اتهام في عام 2001، وظل هارباً من وجه العدالة لأكثر من عقدين من الزمن. وهو متهم بارتكاب الإبادة الجماعية، والتواطؤ في ارتكاب الإبادة الجماعية، والتآمر لارتكاب الإبادة الجماعية وجرائم ضد الإنسانية بسبب ارتكاب جرائم قتل وجرائم أخرى في بلدية كيفومو بمحافظة كيبويه، أثناء الإبادة الجماعية التي وقعت ضد التوتسي في رواندا. وتدفع لائحة الاتهام بأن السيد

(38) S/2024/199، الفقرة 29.

(39) المرجع نفسه.

(40) المرجع نفسه.

كاييشـــيما قام، مع جناة آخرين، في 15 نيســـان/أبريل 1994، بقتل أكثر من 000 2 من النســـاء والرجال والأطفال والشيوخ كانوا قد لجأوا إلى كنيسة نيانج في بلدية كيفومو.

173 - وقد عُرف مكان وجود السيد كاييشيما وأُلقي القبض عليه نتيجة لتحقيق تفصيلي ومنهجي وشامل أجراه فريق التعقب. وشمل نطاق التحقيق بلداناً متعددة على صعيد أفريقيا وخارجها. واستخدم السيد كاييشيما أثناء هروبه من وجه العدالة العديد من الأســـماء المســـتعارة والوثائق المزورة لإخفاء هويته ومكان وجوده. واعتمد أيضاً على شبكة من المؤيدين الموثوق بهم، ومنهم أفراد من أسرته، وأفراد سابقون في القوات المسلحة الرواندية والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وأولئك الذين يعتنقون أيديولوجيا الإبادة لسـلطة الهوتو. وللتغلب على هذه التحديات، أجرى فريق تعقب الهاربين تحقيقاً قائماً على التحليل، واسـتغل في هذا الصـدد أدلة من مصادر متعددة، مستخدماً أساليب منها التقليدي ومنها الطليعي.

174 - وكان التعاون الكامل والفعال من جانب الدول الأعضاء عاملا أساسياً لبلوغ هذه النتيجة. فقد أنشأ فريق التعقب أفرقة عمل مشـــتركة مع عدد من البلدان الأفريقية، منها على وجه الخصـــوص إســـواتيني وموزامبيق وجنوب أفريقيا. وقدمت السلطات الرواندية بقيادة المدعي العام لرواندا أيضاً مساعدة أساسية في هذا الصدد. وأخيراً، قدمت بلدان أخرى، منها الولايات المتحدة وكندا والمملكة المتحدة، مساعدة مهمة.

175 - وسـيخضـع السـيد كاييشـيما، بعد نقله إلى كيغالي عبر أروشـا، لإجراءات الملاحقة القضـائية في محكمة وطنية رواندية. وقد بدأ مكتب المدعي العام في تقديم مشورة متخصصـة ومساعدة إلى هيئة الادعاء العام الوطنية في رواندا بشأن هذه القضية.

2 - بروتيه مبيرانيا

176 - في 12 أيار/مايو 2022، أعلن مكتب المدعي العام أنه تأكد من وفاة الســـيد مبيرانيا. وكان السيد مبيرانيا آخر الهاربين الرئيسيين من وجه العدالة الذين أصـدرت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لوائح اتهام بحقهم، وزُعم أنه كان من كبار قادة الإبادة الجماعية التي وقعت ضد التوتسي. وبصفته القائد السابق للحرس الرئاسـي التابع للقوات المسـلحة الرواندية، وُجهت إليه ثماني تهم بارتكاب الإبادة الجماعية، والتواطؤ في ارتكاب الإبادة الجماعية، وارتكاب جرائم ضـد الإنسـانية وجرائم حرب، ولا سـيما بسـبب قتل كبار القادة الروانديين المعتدلين وعشرة من جنود حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة في بداية أعمال الإبادة الجماعية.

177 - وبعد عملية تحقيق مكثفة اكتنفتها بعض الصـــعوبات، تبيَّن المكتب أن السـيد مبيرانيا قد تُوفي في هراري في 5 تشـرين الأول/أكتوبر 2006 نتيجة لمضـاعفات من جراء الإصـابة بمرض السـل الرئوي. وفي الفترة من عام 1999 إلى عام 2002، كان الســـيد مبيرانيا قائداً برتبة عليا في القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، التي كانت منتشرة في مقاطعتَي كاساي وكاتانغا في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبعد نشر لائحة الاتهام التي أصـــدرتها بحقه المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، فرَّ الســـيد مبيرانيا إلى زمبابوي في أواخر عام 2002، حيث أقام فيها حتى وفاته. وقد أُخفيَ عمداً مكان وجود مبيرانيا في زمبابوي، ثم نبأ وفاته في وقت لاحق، بفضل الجهود المتضافرة التي بذلتها أسرته وشركاؤه، بما في ذلك حتى وقت التحقيق الذي أجراه المكتب. وعرقلت تلك الجهود التحقيقات وحالت دون التعرف على رفاته إلى أن تم ذلك في مطلع عام 2022.

178 - وأبدت زمبابوي التعاون في استخراج الرفات من موقع القبر الذي حدّده مكتب المدعي العام، وهو ما مكّن من إجراء تحليل للحمض النووي أسفر عن نتيجة إيجابية. ويعرب المكتب عن تقديره للجهود التي بذلتها فرقة العمل المشتركة بين الوزارات للمساعدة في هذه المهمة الكبيرة.

3 - فينيَس مونياروغاراما

179 - في 18 أيار/مايو 2022، أعلن مكتب المدعي العام أنه تأكد من وفاة السيد مونياروغاراما. وكان السيد مونياروغاراما قد وُجّهت إليه، بصفته ضابطاً برتبة مقدّم وقائد معسكر غاكو العسكري للقوات المسلحة الرواندية، ما مجموعه ثماني تهم بالإبادة الجماعية، والتواطؤ في الإبادة الجماعية، والتحريض المباشر والعلني على ارتكاب الإبادة الجماعية، وارتكاب جرائم ضد الإنسانية. وزُعم في جملة ادعاءات أخرى أن السيد مونياروغاراما مسؤول عن عمليات قتل جماعي وتنفيذ هجمات وارتكاب أعمال عنف جنسي ضد المدنيين التوتسي في مواقع مختلفة في منطقة بوغيسيرا، إضافة إلى الهجمات التي شُنت على اللاجئين التوتسي في كنيستَي نتاراما ونياماتا الكاثوليكيتين.

180 - وبعد تحقيق مفصّل، خلص مكتب المدعي العام إلى أن السيد مونياروغاراما تُوفي في 28 شباط/فبراير 2002 أو نحو ذلك التاريخ في كانكوالا بجمهورية الكونغو الديمقراطية. وكان السيد مونياروغاراما يعمل آنذاك قائداً برتبة عليا في القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وفي إطار عملية إعادة تنظيم داخلية داخل تلك الحركة، سافر السيد مونياروغاراما بمعية آخرين من مقاطعتي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية للقاء قادة كبار آخرين من الحركة نفسها. فألمّ به المرض وسرعان ما وافته المنيّة. وقد اعترضت التحقيقَ الذي أجراه المكتب تحدياتٌ واجهته في الوصول إلى موقع قبر مونياروغاراما، الذي يقع في منطقة نائية وخطرة من جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولاستكمال هذا الملف، غيَّر فريق التعقب نهجه، فتعرّف على هوية عدد كبير من الأشخاص الذين كانوا حاضرين وقت وفاة السيد مونياروغاراما وأجرى مقابلات معهم. وقد أثبتت الأدلة المتسقة والمقنعة التي قدمها هؤلاء الشهود، بمن فيهم أفراد أسرته وأشخاص منتسبون إلى القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وقائعَ وفاته وبلغت المستوى المطلوب من الثقة.

4 - ألويْس نديمباتي

181 - في 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، أعلن مكتب المدعي العام أنه تأكد من وفاة السيد نديمباتي. وكانت المحكمة الجنائية الدولية قد أصدرت لائحة اتهام بحق السيد نديمباتي أول الأمر في تشرين الثاني/نوفمبر 1995، وهو العمدة السابق لبلدية غيسوفو بمحافظة كيبوي. ووُجهت إليه سبع تهم بالإبادة الجماعية، والتواطؤ في الإبادة الجماعية، والتحريض المباشر والعلني على ارتكاب الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية المتمثلة في الإبادة والقتل والاغتصاب والاضطهاد. وزُعم أن السيد نديمباتي تنقل، في بداية الإبادة الجماعية، في مناطق محيطة ببلدية غيسوفو داعياً علناً إلى القضاء على التوتسي. وفي الفترة ما بين نيسان/أبريل وحزيران/يونيه 1994، دبّر نديمباتي، مع زعماء محليين آخرين، هجمات ضد اللاجئين التوتسي في مواقع في جميع أنحاء بلدية غيسوفو ومنطقة بيسيسيرو. وزُعم أن السيد نديمباتي قام بنفسه بتدبير وتوجيه عمليات ذبح وقتل الآلاف من التوتسي في مواقع منها تل بيسيسيرو وتل كيداشيا وتل موبرا وكهف نياكافومو وتل جيتوي وتل رويرامبو وتل بينيرو وتل كازيراندياموي.

182 - وبعد إجراء تحقيق شامل اكتنفته بعض الصعوبات، تمكن مكتب المدعي العام من الاستنتاج بأن السيد نديمباتي تُوفي عند اقتراب نهاية حزيران/يونيه 1997 في منطقة قطاع غاتورِه الحالي الواقع في دائرة كيريهي بالمقاطعة الشرقية في رواندا. وفي حين أن الملابسات الدقيقة لوفاته لم تُعرف بسبب الارتباك وغياب النظام آنذاك، فإن الأدلة التي جمعها المكتب تثبت أن السيد نديمباتي لم يغادر منطقة غاتورِه، وأنه لم يُر أو تُسمع عنه أي أخبار مرة أخرى. ولم يتم التوصل إلى أي دليل موثوق فيه ومؤكد على أنه كان على قيد الحياة بعد ذلك الوقت. وقد أكدت هيئة الادعاء العام الوطنية في رواندا بشكل مستقل وفاة السيد نديمباتي في هذا الزمان والمكان التقريبيين بعد التحقيق الذي أجرته.

5 - خاتمة

183 - لم يتبق الآن سوى هاربين اثنين، هما شارل سيكوبوابو وريانديكايو. ويحرز فريق التعقب التابع لمكتب المدعي العام تقدماً مهماً في كلا التحقيقين. واتساقاً مع الممارسات التي أثبتت جدواها، أعد المكتب، استناداً إلى أدلة ذات مصداقية وموثوق فيها ومتعددة المصادر، روايات عن تحركات الهاربين الاثنين وأنشطتهما بعد الإبادة الجماعية التي وقعت ضد التوتسي. وجرى حصر أشخاص موضع اهتمام لديهم معلومات عن أماكن وجود الفارين في السابق وفي الوقت الحاضر. وحصل المكتب على كمية كبيرة من المعلومات الاستخباراتية والبيانات واستعرضها بدقة، وهو ما مكَّن من التحسين المستمر لاستراتيجيات التعقب. وما زال المكتب يتوقع تحقيق النتائج بعد فترة وجيزة من انتهاء الفترة المشمولة بالتقرير، وهو ما سيؤدي إلى إنجاز مهمة تعقب الهاربين من وجه العدالة.

184 - وقد عُرف مصير جميع الهاربين من وجه العدالة الذين أصدرت المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة لوائح اتهام بحقهم. وفي المستقبل القريب، ستتحقق النتيجة نفسها في ما يتعلق بمن أصدرت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لوائح اتهام بحقهم. وتبرهن معرفة مصير جميع الهاربين من المحكمتين المخصصتين على أنه لا مجال إطلاقاً للتسامح مع إفلات مرتكبي الجرائم الدولية الخطيرة من العقاب.

185 - ومع ذلك، لا يزال هناك عمل كثير يتعين القيام به لمعرفة مصير مرتكبي الإبادة الجماعية الهاربين من وجه العدالة المطلوبين للمحاكم الوطنية بسبب الجرائم المرتكبة أثناء الإبادة الجماعية التي وقعت ضد التوتسي في رواندا في عام 1994، ولا يزال أكثر من 000 1 من هؤلاء الهاربين طلقاء. وينبغي أن يكون فرار الكثيرين من المشتبه في ارتكابهم جرائم الإبادة الجماعية إلى بلدان ثالثة حيث يعيشون فيما يبدو دون خشية من العقاب مدعاة لشعور المجتمع الدولي ككل بقلق بالغ. ذلك أن ضحايا الإبادة الجماعية والناجين لا يستوعبون كيف أن من ظلموهم يعيشون الآن في بيوت جديدة في بلدان جديدة. ومن الجلي أنه كان هناك ولا يزال سوء استعمال واسع ومستمر لعملية اللجوء من جانب مواطنين روانديين قدموا معلومات كاذبة أو مضللة بشأن أنشطتهم خلال الإبادة الجماعية ضد التوتسي و/أو مع القوات الديمقراطية لتحرير رواندا.

186 - وبناء على طلب المدعي العام لرواندا، يقدم مكتب المدعي العام مساعدة أساسية لإيجاد حلول لهذا التحدي المستمر، بسبل منها دعم الجهود الوطنية الرامية إلى تحديد مكان المواطنين الروانديين المشتبه في ارتكابهم جرائم إبادة جماعية، لا سيما من يعيش منهم خارج رواندا، وإجراء التحقيقات بشأنهم وملاحقتهم قضائياً. ويتوقع المكتب تماماً أن يتمكن من الإفادة في المستقبل بأن السلطات الوطنية، بدعم من المكتب، تقوم بتحديد أماكن وجود المزيد من الهاربين من وجه العدالة وتلقي القبض عليهم وتقدمهم إلى العدالة.

جيم – المساعدة المقدمة في الملاحقات القضائية الوطنية للمتهمين بارتكاب جرائم حرب

187 – عملا بالفقرة 3 من المادة 28 من النظام الأساسي، تتضمن الولاية المنوطة بمكتب المدعي العام الاستجابة لطلبات المساعدة المقدمة من السلطات الوطنية في ما يتعلق بالتحقيق مع أشخاص مشتبه في ارتكابهم جرائم أثناء الإبادة الجماعية التي وقعت في رواندا في عام 1994 والنزاعات في يوغوسلافيا السابقة وفي ما يتعلق بالملاحقة القضائية لهؤلاء الأشخاص ومحاكمتهم. ومع إغلاق المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، تعتمد مواصلة المساءلة حالياً عن الجرائم التي ارتُكِبت في رواندا ويوغوسلافيا السابقة اعتماداً كاملا على قطاعات العدالة الوطنية، بما يتسق مع استراتيجيتَي الإنجاز المتبعتين في هاتين المحكمتين.

188 – وفي هذا الصدد، يواجه المدعون العامون الوطنيون عدداً كبيراً من القضايا المتراكمة التي يتعين النظر فيها. وكما سبقت الإشارة، لا يزال هناك أكثر من 000 1 رواندي متهم بارتكاب الإبادة الجماعية يتعين تقديمهم إلى العدالة في محاكم وطنية. ولا يزال هناك الآلاف من المشتبه في ارتكابهم جرائم حرب في جميع أنحاء بلدان يوغوسلافيا السابقة ممن يتعين ملاحقتهم قضائياً.

189 – ولمساعدة الدول الأعضاء على التحقيق في هذه القضايا وملاحقة مرتكبيها قضائياً، يستجيب مكتب المدعي العام للطلبات المقدمة في ثلاثة مجالات ذات صلة يُحتاج فيها إلى الدعم المقدَّم منه، وهي: الاطلاع على الأدلة والمعلومات؛ والحصول على مساعدة مباشرة في الجوانب الموضوعية في المسائل القانونية وفي مجالَي التحقيق والادعاء، بسبل منها إعداد ملفات التحقيق وإحالتها؛ والحصول على المساعدة لحل مشاكل استراتيجية و/أو شاملة تؤثر على عملية المساءلة، بما في ذلك الصعوبات التي يمثلها الهاربون من وجه العدالة والحاجة إلى تكثيف التعاون الدولي.

190 – وعلى نحو ما خلص إليه مكتب خدمات الرقابة الداخلية، أعطى مكتب المدعي العام الأولوية خلال الفترة المشمولة بالتقرير لدعمه للدول الأعضاء ونفذ ولايته بنجاح. وسُجلت زيادة كبيرة في عدد طلبات الدعم المقدمة إلى المكتب ودرجة تعقيدها؛ حيث تلقى المكتب 696 من هذه الطلبات في الفترة ما بين 1 كانون الثاني/يناير 2021 و 26 نيسان/أبريل 2023[41]. وأكد مكتب خدمات الرقابة الداخلية أيضاً أن "مكتب المدعي العام اتخذ خطوات للعمل بشكل استباقي مع البلدان لتلبية احتياجاتها"، وشمل ذلك "تقديم المساعدة المباشرة في القضايا في شكل خبرة ومشورة للتحقيقات والملاحقات القضائية الوطنية، وكذلك إعداد وتسليم ملفات الأدلة المتعلقة بقضايا جرائم الحرب المحتملة"[42].

191 – وأكد ممثلو الدول الأعضاء الذين أجرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية مقابلات معهم أن مكتب المدعي العام يقدم مساعدة فريدة غير متاحة من مصادر أخرى ويقدم قيمة كبيرة للدول الأعضاء من خلال دعم جهودها الوطنية. وكانت نسبة تقدر بنحو 82 في المائة من الجهات صاحبة المصلحة المشمولة بالدراسة الاستقصائية قد "وافقت بشدة أو وافقت على أن المساعدة المتلقاة قد أسهمت في تيسير التحقيقات والإجراءات القضائية في ولاياتهم القضائية"[43]. وأشارت الدول الأعضاء إلى أن مكتب المدعي العام يقدِّم "الأدلة التي لا تكون متاحة للجهات القضائية الوطنية لولا ذلك" ويقدِّم "الخبرة في إجراء الملاحقة القضائية

(41) S/2024/199، الجدول.

(42) المرجع نفسه، الفقرة 20.

(43) المرجع نفسه، الفقرة 27.

في القضايا المعقدة"[44]. وأثنى ممثلو الدول الأعضاء "ثناء صريحاً" على مكتب المدعي العام لما قدمه من دعم واسع النطاق وعالي الجودة وفي أوانه، كما "أثنوا تحديداً" على نظام الإفصاح الإلكتروني الخاص بالمكتب، وعلى إلمام المكتب بالنظم القانونية الوطنية وتقديم الخدمات باللغات الإقليمية[45]. وسلط ممثلو الدول الأعضاء الضوء على الإسهامات المميزة التي يقدمها مكتب المدعي العام، من قبيل تقديم كراسة ثبت أنها دليل حاسم في قضية معينة، وتقديم أدلة بشأن الهيكل القيادي لمجموعات الجناة، وهي إسهامات وفرت مساعدة تجاوزت نطاق الحالات الفردية[46].

192 - وأكدت الدول الأعضاء كذلك أن مكتب المدعي العام يقدم مجموعة واسعة من أشكال الدعم القيم بالإضافة إلى تقديم ما لديه من أدلة وخبرات. ولاحظ مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن مكتب المدعي العام "اضطلع بدور نشط في تيسير التعاون الإقليمي [بين المدعين العامين] بما في ذلك الدعوة إلى التعاون، وطلبات تبادل المساعدة القانونية، وإحالة القضايا فيما بين الهيئات القضائية، حيثما انطبق ذلك"[47]. ووصف ممثلو الدول الأعضاء الدورات التدريبية التي ينظمها مكتب المدعي العام للمدعين العامين بأنها "ذات صلة ومفيدة ومُرضية، وأنهم تسهم في تجهيز العديد من القضايا في المحاكم الأدنى درجة"، وأكدوا كذلك على "فعالية استفادة الهيئات القضائية الوطنية من القضايا المحددة التي نظرت فيها المحكمتان المخصصتان والآلية"[48]. كما أثنت الدول الأعضاء على إسهامات مكتب المدعي العام في تنقيح الاستراتيجيات الوطنية لمعالجة جرائم الحرب، وهو ما أدى إلى "إدارة عبء القضايا، بما يؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق العدالة الانتقالية"[49].

193 - ويعرب مكتب المدعي العام عن امتنانه لمكتب خدمات الرقابة الداخلية والدول الأعضاء على الاعتراف الإيجابي بجهوده المكثفة الرامية إلى المساعدة في المساءلة الوطنية عن الجرائم المرتكبة في رواندا ويوغوسلافيا السابقة. وقد حدد المدعي العام هذه الولاية كأولوية استراتيجية لمكتب المدعي العام في عام 2016، وبذل مكتب المدعي العام جهوداً عديدة منذ ذلك الحين لاستعراض الدعم الذي يقدمه إلى الدول الأعضاء وتعزيزه وترسيخه. وقد بلغ التعاون بين مكتب المدعي العام والجهات الشريكة الوطنية الآن مستوى مرتفعاً بشكل استثنائي، وقد أفادت الدول الأعضاء نفسها بأنه يحقق نتائج مهمة.

194 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر الاتجاه الذي سبق الإبلاغ عنه والمتمثل في زيادة طلبات المساعدة المقدَّمة إلى المكتب عما كان متوقعاً. ففي الفترة من 16 نيسان/أبريل 2022 إلى 15 نيسان/أبريل 2024، تلقى مكتب المدعي العام 629 طلباً للحصول على مساعدة. واستجابة لهذه الطلبات، قدم المكتب الدعم لما مجموعه 219 ملفاً من ملفات القضايا الوطنية.

195 - وتلقى المكتب، في سياق تعاونه مع هيئة الادعاء العام الوطنية في رواندا وغيرها من دوائر الادعاء الوطنية، 71 طلباً للحصول على مساعدة من 10 دول أعضاء في ما يتعلق بجرائم مرتكبة في

(44) المرجع نفسه، الفقرة 18.

(45) المرجع نفسه، الفقرة 24.

(46) المرجع نفسه، الفقرة 27.

(47) المرجع نفسه، الفقرة 18.

(48) المرجع نفسه، الفقرة 25.

(49) S/2024/199، الفقرة 27.

رواندا. وقدمت رواندا 21 طلباً، وقدمت المملكة المتحدة 17 طلباً، وقدمت فرنسا سبعة طلبات، وقدمت مملكة هولندا أربعة طلبات، وقدمت كندا ثلاثة طلبات. وورد أربعة وأربعون طلباً للاطلاع على أدلة ومعلومات من تسع دول أعضاء. وإجمالا، سلَّم المكتب 699 2 وثيقة وستة تسجيلات سمعية بصرية. وحدد المكتب أيضاً مكان وجود 69 شاهداً وتأكد من وجودهم لدعم التحقيقات التي تباشرها السلطات الوطنية. وقدم المكتب أيضاً مساعدة في المسائل القانونية والاستراتيجية والمسائل المتعلقة بالأدلة استجابة لما عدده 27 طلباً قدمتها ست دول أعضاء للحصول على مساعدة مباشرة في القضايا. وشمل هذا العمل إحالة ملف واحد من ملفات التحقيق إلى المدعين العامين الوطنيين، وإحالة خطتين من خطط التحقيق، وتوفير معلومات استخبارية وأدلة تتعلق بأماكن وجود تسعة هاربين من وجه العدالة، وعقْد 50 اجتماعاً تنفيذياً مع نظراء وطنيين، فضلا عن نقل 277 2 وثيقة تضم أكثر من 000 50 صفحة من المواد.

196 - وفي ما يتعلق بجرائم مرتكبة في يوغوسلافيا السابقة، تلقى مكتب المدعي العام 552 طلباً للمساعدة مقدمة من سبع دول أعضاء وأربع منظمات دولية. ومن بين هذه الطلبات، قدمت البوسنة والهرسك 362 طلباً، وقدمت صربيا 39 طلباً، وقدم الجبل الأسود ثمانية طلبات، وقدمت كرواتيا خمسة طلبات، وقدمت الولايات المتحدة 16 طلباً. وورد نحو 521 طلباً للاطلاع على أدلة ومعلومات من ست دول أعضاء وأربع منظمات دولية وصديق واحد للمحكمة. وسَلَّم المكتب ما مجموعه أكثر من 400 17 وثيقة تتألّف مما يزيد على 800 575 صفحة أدلة و 100 من التسجيلات السمعية البصرية. وبالإضافة إلى ذلك، أودع المكتب 20 مذكرة تتعلق بتدابير حماية الشهود و/أو بالاطلاع على الأدلة دعماً للسلطات الوطنية. وعلاوة على ذلك، قدم المكتب مساعدة في المسائل القانونية والاستراتيجية والمسائل المتعلقة بالأدلة في ما يخص 38 طلباً قدمها ثلاث دول أعضاء للحصول على مساعدة مباشرة في القضايا. وشمل هذا العمل إعداد 10 تقارير عن أركان الجرائم، و 10 مذكرات وتقارير تحليلية، وعقد 29 اجتماعاً تنفيذياً، فضلا عن نقل 701 2 وثيقة تتألف من 343 51 صفحة من المواد. وبالإضافة إلى ذلك، يسَّر المكتب تعاون أربعة شهود لهم أهمية حاسمة في الإجراءات الوطنية المتعلقة بجرائم الحرب، وهو يتواصل باستمرار مع شهود آخرين. كما أحال المكتب ملفين من ملفات التحقيق، تضمنا أكثر من 000 22 صفحة من الأدلة، إلى مدعين عامين وطنيين.

197 - وتبيّن الأمثلة البارزة للمساعدة التي قدمها مكتب المدعي العام إلى الدول الأعضاء قيمة تلك المساعدة، وهي مبينة بالتفصيل أدناه.

198 - ففي تموز/يوليه 2023، قدم مكتب المدعي العام خيوط تحقيق إلى هيئة الادعاء العام الوطنية في رواندا بشأن مرتكب جريمة لم يتم التعرف على هويته سابقاً ويشتبه في مشاركته في ارتكاب فظائع جماعية بشعة أثناء الإبادة الجماعية. وتمكن المكتب، من خلال عمله في قضية ذات صلة بذلك، من التأكد من هوية شخص أشير إليه في إفادات الضحايا والشهود، وتمكن أيضاً من تحديد مكان وجود ذلك الشخص في بلد أفريقي. وبناء على طلب المدعي العام لرواندا، قام المكتب في تشرين الثاني/نوفمبر 2023 بإعداد وتسليم ملف يبين بالتفصيل هوية الشخص ومكانه، ويحلل الأدلة المتاحة بشأن المسؤولية الجنائية لهذا الشخص، ويقدم خطة لجمع الأدلة من أجل المضي قدماً في التحقيق. ويقدم المكتب الآن المساعدة إلى المدعين العامين الروانديين في الحصول على الأدلة ذات الصلة واستعراضها، وكذلك التحضير لإجراءات تسليم المطلوبين.

199 - وفي شباط/فبراير 2023، حدد رئيس هيئة الادعاء للبوسنة والهرسك القضايا المعقدة ذات الأولوية التي ستُسند إلى المدعين العامين باعتبارها محور تركيزهم الرئيسي لهذه السنة، والتمس رئيس الهيئة مساعدة مكتب المدعي العام في استكمال التحقيقات بفعالية وكفاءة وتحضير القضايا للمحاكمة. وتتعلق القضايا ذات الأولوية بجرائم مرتكبة بين عامَي 1992 و 1995 في عدة مناطق في البوسنة والهرسك، منها شرق البوسنة ووسط البوسنة ومنطقة سراييفو ومنطقة كراييا والهرسك، وتركز عموماً على جرائم بشعة مثل القتل الجماعي للمدنيين، بمن فيهم الأطفال، و/أو تورط مشتبه فيهم من أصحاب المناصب الرفيعة في ارتكاب جرائم. وللاستجابة لذلك الطلب، تعاون المكتب تعاوناً وثيقاً على المستوى العملي مع المدعين العامين المعنيين، بسبل منها عقد اجتماعات بالحضور الشخصي والتعاون المنتظم عن بُعد. وقدم المكتب تقارير ومذكرات تحليلية تتناول مجموعة من المواضيع المنفصلة المتعلقة بالأدلة والشؤون القانونية، منها تقارير شاملة عن الهياكل العسكرية والشُّرطية، وتقارير مفصلة عن الحوادث، وتحليلات متعمقة لأدلة الشهود الخبراء، ورسوم بيانية شاملة للضحايا. وفي إطار هذه الجهود، نقل المكتب مجموعة كبيرة من الأدلة، منها 915 وثيقة بلغ مجموعها أكثر من 000 21 صفحة و 24 ملفاً سمعياً بصرياً. وبفضل المساعدة التي قدمها المكتب، تم بالفعل تأكيد لوائح الاتهام في عدد من القضايا، ويواصل المكتب تقديم الدعم لتحقيقات جارية يتوقع أن تُنجز بنجاح في المستقبل القريب.

200 - وبالإضافة إلى تقديم المساعدة في قضايا بعينها، يدعم المكتب جهات شريكة وطنية لتعزيز تعاونها على الصعيد الدولي، على النحو الذي أبرزه مكتب خدمات الرقابة الداخلية[50]. والتعاون القضائي أمرٌ لا بد منه للتحقيق في الجرائم المرتكبة في رواندا ويوغوسلافيا السابقة وملاحقة مرتكبيها قضائياً على نحو فعال، لا سيما بالنظر إلى توزع الضحايا والمشتبه فيهم والأدلة غالباً في بلدان متعددة.

201 - وفي 11 آذار/مارس 2024، عقد المدعي العام مناقشة ثلاثية مع المدعي العام لرواندا ورئيس مكتب المدعي العام الوطني لمكافحة الإرهاب في فرنسا. واتُّفق على أنه سيكون من الضروري، في مرحلة لاحقة، أن يقوم المدعون العامون من الآلية وهيئة الادعاء العام الوطنية في رواندا ومكتب المدعي العام الوطني لمكافحة الإرهاب في فرنسا بزيادة تعاونهم العملي المباشر بشأن قضايا بعينها، بسبل منها تبادل الأدلة وتنسيق التحقيقات. وطلب كذلك إلى مكتب المدعي العام تقديم مساعدة موسعة إلى نظرائه الروانديين والفرنسيين، لا سيما من خلال تقديم معارفه وخبراته. وأجرى المدعون العامون من الهيئات الثلاث مزيداً من المناقشات التقنية بشأن القضايا المحددة ذات الأولوية، وهو ما سيتيح الفرصة لتعزيز التعاون في الممارسة العملية.

202 - وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل مكتب المدعي العام دعم رئيس هيئة الادعاء للبوسنة والهرسك ورئيس مكتب الادعاء العام الصربي المعني بجرائم الحرب لتعزيز تعاونهما الثنائي في قضايا جرائم الحرب. وبعد أن سعى المكتب من قبل لحل قضايا متعلقة بإلقاء القبض على مواطنين بوسنيين في صربيا بسبب جرائم يُزعم ارتكابها في البوسنة والهرسك[51]، عمل المكتب مع شريكيه البوسني والصربي لتسهيل نقل ملفات القضايا التي تورط فيها مواطنون صرب من البوسنة والهرسك إلى صربيا. وأُحرزَ تقدم ملموس، بما في ذلك بدء إجراءات المحاكمة في صربيا ضد ميلينكو جيفانوفيتش، القائد السابق لفيلق درينا التابع لجيش صرب البوسنة، وهو الشخص الأعلى رتبة في صربيا من بين من وُجهت لهم تُهم بارتكاب جرائم

(50) S/2024/199، الفقرة 18.

(51) S/2021/955، المرفق الثاني، الفقرة 76.

حرب. ويجري الآن التحقيق في ملفات قضـايا مهمة أخرى واردة من البوسـنة والهرسـك في صـربيا، ووافق رئيسا هيئتَي الادعاء على إحالة ملفات تحقيق إضافية.

203 - ومن الأمثلة المشابهة على المساعدة التي قدمها مكتب المدعي العام خلال الفترة المشمولة بالتقرير بشأن مسائل استراتيجية رئيسية متعلقة بالمساءلة، ما قدمه المكتب من دعم استجابة لطلب مقدَّم من المدعي العام لرواندا للمساعدة في تحديد أماكن أشخاص مشتبه في ارتكابهم جرائم إبادة جماعية أفلتوا حتى الآن من العدالة عن طريق الاختباء في بلدان أخرى، لا سيما في أفريقيا. وتثير هذه الفجوة في المساءلة القلق بشكل خاص، لأنها تشمل قادة ومسؤولين حكوميين وعسكريين وغيرهم ممن خطط ونظم هجمات الإبادة الجماعية. وقد حصل مكتب المدعي العام، عن طريق أنشطته الخاصة بتعقب الهاربين، على معلومات استخبارية قيمة عن أماكن وجود هؤلاء الأشـخاص السابقة والحالية، وكذلك عن شبكات الدعم التي يعتمدون عليها. ومكتب المدعي العام ملتزمٌ بالعمل مع المدعي العام لرواندا وغيره من النظراء الوطنيين من أجل ضـمان ألّا يسـتمر تمتُّع مرتكبي جرائم الإبادة الجماعية المشتبه بهم بالملاذ الآمن وتهرُّبهم من المساءلة عن جرائمهم.

204 - ويتوقع مكتب المدعي العام أن يسـتمر في المسـتقبل المنظور عبء العمل الذي تنطوي عليه الاسـتجابة لطلبات المسـاعدة المقدَّمة من الجهات الشـريكة الوطنية بالمسـتوى المرتفع في الوقت الحالي، وسيلزم توفير مستوى متناسب من الموارد. والدول الأعضاء في حاجة ماسة إلى الدعم المقدم من المكتب، في مجموعة واسـعة من المجالات، لتحقيق أهدافها الوطنية المتعلقة بالمسـاءلة. ففي ما يتعلق برواندا، تقوم هيئة الادعاء العام الوطنية في رواندا حالياً بملاحقة أكثر من 000 1 هارب من وجه العدالة في جميع أنحاء العالم. وفي ما يتعلق ببلدان يوغوسـلافيا السـابقة، اعتمدت الدول الأعضـاء في جميع أنحاء المنطقة اسـتراتيجيات وطنية متعلقة بجرائم الحرب من أجل معالجة تراكم آلاف القضـايا غير المنجزة. ولا تزال دول ثالثة في جميع أنحاء العالم أيضاً تحقق مع أشخاص موجودين في أراضيها وتلاحقهم قضائياً بسبب الجرائم المرتكبة في رواندا ويوغوسـلافيا السـابقة. وبالإضـافة إلى الحجم الكبير لطلبات المسـاعدة المذكورة، لا تزال هذه الطلبات تزداد تعقيداً، وهو ما يستلزم خبرة قانونية وتحليلا متعمقاً.

205 - إن ولاية مكتب المدعي العام بموجب الفقرة 3 من المادة 28 من النظام الأسـاسـي، المتمثلة في مسـاعدة السـلطات الوطنية على الملاحقة القضـائية للمسـؤولين عن الجرائم المرتكبة أثناء الإبادة الجماعية التي وقعت ضد التوتسي والنزاعات التي شهدتها يوغوسلافيا السابقة، ضروريةٌ لضمان قسط أوفر من العدالة لعدد أكبر من ضـحايا الجرائم الفظيعة. ويولي المكتب أولوية عليا للاضـطلاع بأنشـطة تحظى بتقدير كبير من الجهات الشريكة الوطنية وتحقق نتائج ملموسة. وسيواصل المكتب دعم ومساعدة جهود المساءلة الوطنية التي تبذلها الدول الأعضـاء، وفقاً للنظام الأسـاسـي ولاسـتراتيجيتَي الإنجاز للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

دال - الإدارة

206 - يلتزم مكتب المدعي العام بإدارة شـؤون موظفيه وموارده بما يتماشـى مع التعليمات الصـادرة عن مجلس الأمن التي تقضـي بأن تكون الآلية "هيكلا صـغيراً ومؤقتاً وفعالا". ويواصـل المكتب الاسترشاد بآراء مجلس الأمن وطلباته على النحو المبين في جملة مواضـيع منها الفقرات 18 إلى 20 من قرار المجلس 2256 (2015)، والفقرتان 7 و 8 من قرار المجلس 2422 (2018)، والفقرتان 8 و 9 من قرار المجلس 2529 (2020). ويتمثل جزء مهم من تلك الجهود في سياسة "المكتب الواحد" التي يتبعها المدعي العام من

أجل تحقيق التكامل بين موظفي المكتب وموارده على نطاق فرعَي الآلية. وفي إطار هذه السياسة، يُتاح الموظفون والموارد للنشر بمرونة من أجل العمل في أي من الفرعين عند الاقتضاء.

207 - وقد أثبت المكتب مرة أخرى خلال الفترة المشمولة بالتقرير فعالية جهوده الإدارية واستمرار التزامه بتوقعات مجلس الأمن، ولا سيما في أربعة مجالات مهمة حددها المجلس، وهي: (أ) تنفيذ سياسة للموارد البشرية تتسق مع ولايته المؤقتة؛ (ب) وزيادة خفض التكاليف بسبل منها التوظيف بشروط مرنة؛ (ج) وضمان التنوع الجغرافي للموظفين وتحقيق التوازن بين الجنسين، مع كفالة استمرار توافر الخبرة المهنية؛ (د) والتنسيق بين الأجهزة الثلاثة للآلية وتبادل المعلومات في ما بينها بشأن المسائل التي تؤثر عليها جميعاً من أجل كفالة التفكير في المستقبل والتخطيط له بطريقة منهجية.

208 - ففي ما يتعلق بالنقطتين (أ) و (ب)، وكما أقر بذلك مكتب خدمات الرقابة الداخلية، لا يزال لدى مكتب المدعي العام "هيكل صغير مؤقت وفعال يضم عدداً قليلا من الموظفين يتناسب مع وظائفه المحدودة"[52]. ومع ذلك، واصل مكتب المدعي العام تخفيض حجمه إلى الحجم المناسب خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ولا سيما في فرع لاهاي[53]. وقام مكتب المدعي العام بتخفيض ميزانيته من اعتماد سنوي قدره 18,1 مليون دولار في عام 2022 إلى 11,9 مليون دولار في عام 2024، أو ما يعادل تخفيضاً بنسبة 35 في المائة. وخلال الفترة نفسها، خفض المكتب موارده من المساعدة المؤقتة العامة من 77 وظيفة في 1 كانون الثاني/يناير 2022 إلى 38 وظيفة بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2024، وهو ما يمثل تخفيضاً بنسبة 50 في المائة. وفي هذا الصدد، فإن عدد موظفي مكتب المدعي العام "الأساسيين"[54] هو الحد الأدنى المطلوب للوفاء بعبء العمل المرتفع المستمر في جميع المهام الصادر بها تكليف، لا سيما في الاستجابة للطلبات المقدمة من الدول الأعضاء للحصول على مساعدة.

209 - وعلاوة على ذلك، تمكن مكتب المدعي العام من تحقيق نتائج مع الحفاظ على هيكله الوظيفي الضئيل من خلال ممارساته المرنة في مجال الموارد البشرية. وكما أقر مكتب خدمات الرقابة الداخلية بذلك، فقد "أُدخلت تغييرات على فريق التعقب التابع لمكتب المدعي العام تصديا لتباطؤ إحراز التقدم في السنوات السابقة"، بما في ذلك تعيين رؤساء مشاركين جدد للفريق وضمان امتلاك الموظفين المهارات المناسبة لمتطلبات التحقيق[55]. وبالمثل، تمكن مكتب المدعي العام من تقليص عدد الوظائف وإعادة توزيع الموارد بسرعة بعد الإنهاء غير المتوقع لمحاكمة السيد كابوغا في آب/أغسطس 2023.

210 - وفي ما يتعلق بالنقطة (ج)، كفل مكتب المدعي العام، شأنه شأن الآلية ككل، التنوع الجغرافي للموظفين. كما حافظ المكتب على التكافؤ بين الجنسين، إذ بلغت نسبة الموظفات 55 في المائة ونسبة الموظفين 45 في المائة. وتشكل النساء 57 في المائة والرجال 43 في المائة من الموظفين الفنيين في المكتب.

(52) S/2022/148، الفقرتان 27 و 32.

(53) المرجع نفسه، الفقرة 31.

(54) المرجع نفسه، الفقرتان 27 و 32.

(55) S/2024/199، الفقرة 22.

211 - وأخيراً، في ما يتعلق بالنقطة (د)، اضطلع مكتب المدعي العام بدور فعال في التخطيط على نطاق الآلية، بما في ذلك عند إعداد خريطة الطريق الرامية إلى وضع خطة للقوة العاملة تستند إلى سيناريوهات على نطاق الآلية وإطار العمليات لإكمال المهام.

هاء - تنفيذ توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية

212 - لم تكن هناك أي توصيات قيد التنفيذ صادرة من مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن مكتب المدعي العام. وعمل مكتب المدعي العام بالتعاون الوثيق مع مكتب الرئيسة لتنفيذ توصيتي مكتب خدمات الرقابة الداخلية 1 و 3 اعتباراً من عام 2022[56].

213 - وأصدر مكتب خدمات الرقابة الداخلية في آخر تقرير له بشأن الآلية توصية واحدة تتعلق بمكتب المدعي العام، وهي التوصية 4، وقد قبلها مكتب المدعي العام بالكامل. وكما يسلِّم مكتب خدمات الرقابة الداخلية وهو محق في ذلك، ستركز أنشطة مكتب المدعي العام في المستقبل على تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء، وسيواصل تعزيز "توجهه المراعي لاحتياجات العملاء" وفقاً لذلك. ويوافق مكتب المدعي العام أيضاً على أن الإحصاءات المتعلقة بطلبات المساعدة والتعليقات الواردة من الدول الأعضاء المتعاملة معه تمثل مؤشرات رئيسية لعبء عمل الواقع على عاتق مكتب المدعي العام وتبين قيمة الأنشطة التي يضطلع بها مكتب المدعي العام والأثر الذي تتركه[57].

واو - خاتمة

214 - يعرب مكتب المدعي العام عن امتنانه لمكتب خدمات الرقابة الداخلية على تقريره واعترافه بالخطوات التي اتخذها مكتب المدعي العام من أجل الارتقاء إلى مستوى توقعات مجلس الأمن. ويعرب مكتب المدعي العام عن سروره بشكل خاص بما خلص إليه مكتب خدمات الرقابة الداخلية من استنتاج مفاده أن مكتب المدعي العام قد أقام تعاوناً عميقاً ومستمراً مع الدول الأعضاء، وأنه يقدم خدمات إلى الدول الأعضاء تحظى بتقدير كبير وتحقق نتائج ملموسة. وكما لاحظ مكتب خدمات الرقابة الداخلية، ذكر مكتب المدعي العام أن الاستجابة لطلبات المساعدة المقدمة من الدول الأعضاء هي أهم وظيفة متبقية يضطلع بها بينما يمضي قدماً، وأنه قام بتعديل توجهه وأنشطته وفقاً لذلك. واستخدم مكتب المدعي العام موارده المحدودة لتلبية الزيادة الكبيرة في طلبات المساعدة الواردة من الدول الأعضاء. وبفضل التعاون المتين مع الجهات صاحبة المصلحة في الدول الأعضاء، بادر مكتب المدعي العام بشكل استباقي إلى تحديد احتياجات هذه الجهات وقدم مساعدة فعالة استجابة لتلك الاحتياجات، وهو مجال يتمتع فيه مكتب المدعي العام بوضع فريد على ضوء معرفته وخبرته التي اكتسبها.

215 - ويقدر مكتب المدعي العام علاقاته المميزة مع الدول الأعضاء والثقة التي توليها له. ويرحب المكتب بقيام الدول الأعضاء، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بتوجيه طلبات إلى المكتب للحصول على دعم ومساعدة إضافيين على مستوى مجموعة من مجالات التحقيق والملاحقة القضائية الحاسمة. وسيواصل المكتب تعزيز تعاونه وشراكاته مع السلطات القضائية الوطنية وتزويدها بالخدمات التي تُحدِث أثراً،

(56) انظر S/2022/148.

(57) المرجع نفسه، الفقرات 12-14.

وهو ما يدل على إمكانية إحقاق العدل للضحايا والناجين من خلال التعاون المباشر بين وكالات إنفاذ القانون الدولية والوطنية.

سادسا - الدعم المقدَّم من قلم الآلية لأنشطتها

216 - يضطلع قلم الآلية بالمسؤولية عن أعمال إدارة الآلية وتقديم الخدمات لفرعيها وفقاً للمادة 15 من النظام الأساسي. ويضطلع قلم الآلية، برئاسة رئيس القلم، بعمل بالغ الأهمية من أجل التنفيذ الفعال لولاية الآلية. ويشمل ذلك تقديم الدعم للأنشطة القضائية المتبقية التي تضطلع بها الآلية وغير ذلك من مهام، وكفالة سلاسة إدارة الآلية كمؤسسة، من خلال الوفاء بمسؤولياتها في ما يتعلق بالموارد البشرية، والسلامة والأمن، وإدارة المرافق، وخدمات دعم تكنولوجيا المعلومات، والميزانية، والمالية، والمشتريات، والامتثال للمتطلبات التنظيمية. وأخيراً، يواصل قلم الآلية التصدي للتحديات السياقية المتطورة عن طريق تحديد أوجه كفاءات واستراتيجيات جديدة وعن طريق صقل الممارسات والإجراءات القائمة على النحو المبين بالتفصيل أدناه، وذلك من أجل إنجاز أنشطته البالغة الأهمية المذكورة أعلاه بأكبر قدر ممكن من السلاسة والسرعة، على الرغم من التحديات من قبيل قلة تعاون الدول وتقليص عدد الموظفين.

ألف - دعم المهام القضائية

217 - شمل الدعم المقدم من قلم الآلية للأنشطة القضائية خلال الفترة المشمولة بالتقرير اتخاذ ترتيبات تنظيمية ولوجستية لتيسير جميع العمليات المتصلة بالمحكمة، وكذلك تنفيذ الأوامر القضائية، وحماية الضحايا والشهود الذين أدلوا بشهاداتهم أمام المحكمتين المخصصتين والآلية، وتقديم بيانات شفوية وخطية بشأن مجموعة من المسائل. وعلى وجه الخصوص، قام قلم الآلية بإدارة وتنفيذ تطبيقات تكنولوجية لإجراءات المحاكم والجلسات العامة القضائية، وتقديم خدمات الترجمة الشفوية، وإعداد محاضر الإجراءات وترجمتها، وتجهيز الوثائق والملفات ومواد الإثبات التي تُقدَّم في المحكمة.

218 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم قلم الآلية الدعم لإنجاز ما تبقى من الأنشطة القضائية المخصصة للآلية لقضايا الجرائم الأساسية في كلا الفرعين. ففي فرع أروشا، يسَّر قلم الآلية إصدار حكم الاستئناف في قضية *فاتوما وآخرين* في 29 حزيران/يونيه 2022. وفي لاهاي، يسَّر قلم الآلية عقد ست جلسات تحضيرية في قضية *ستانيشيتش وسيماتوفيتش*، وجلستي الاستئناف اللتين عُقدتا في 24 و 25 كانون الثاني/يناير 2023، وإصدار حكم الاستئناف في 31 أيار/مايو 2023. وفي العديد من هذه المناسبات، وبناء على إذن من دائرة الاستئناف، أنشأ قلم الآلية وصلة آمنة للتداول بالفيديو أتاحت للأطراف و/أو المحامين المشاركة في الإجراءات عن بُعد من مواقع مختلفة، بما في ذلك وحدة الأمم المتحدة للاحتجاز، وهو ما ساعد على ضمان استمرار الإجراءات دون تأخير.

219 - وفي قضية *كابوغا*، قدم قلم الآلية خدمات الدعم لما مجموعه 52 يوماً من جلسات الاستماع. وفي الفترة بين بدء المحاكمة في 29 أيلول/سبتمبر 2022 ووقف النظر في الدعوى إلى أجل غير مسمى في 8 أيلول/سبتمبر 2023، عُقدت 45 جلسة استماع، منها 36 يوماً من المحاكمة، وتقارير من خبراء طبيين، وجلسات المحكمة ذات الصلة المتعلقة بأهلية المتهم للمثول أمام المحكمة. واستناداً إلى أفضل الممارسات التي اعتمدتها الآلية أثناء جائحة كوفيد-19 ووفقاً لالتزام الآلية بإبقاء التكاليف عند أدنى حد ممكن، كفل قلم الآلية إنشاء وصلة للتداول عن طريق الفيديو بين قاعتَي المحكمة في أروشا ولاهاي وغرفة

اجتماعات في المكتب الميداني في كيغالي، وهو ما مكن من الاستماع إلى الشهود ومشاركة الأطراف من جميع المواقع الثلاثة، مع انعقاد الدائرة الابتدائية في فرع لاهاي. ومنذ وقف النظر في الدعوى إلى أجل غير مسمى، واصل قلم الآلية تقديم الدعم للدفاع في قضية *كابوغا*، وشمل ذلك تيسير الاتصال والتواصل بين الدفاع والسلطات المختصة في الهيئات القضائية الوطنية التي يسعى المتهم إلى إطلاق سراحه مؤقتاً ليُسلَّم إليها. وقدم الدعم لما مجموعه ست جلسات تحضيرية في قضية *كابوغا* خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

220 - وقدم قلم الآلية أيضاً الدعم في قضية *شيشيلي وآخرين*، التي أحيلت الآن إلى صربيا بعد قرار القاضي المنفرد في 29 شباط/فبراير 2024. وقبل إحالة هذه القضية، اضطلع قلم الآلية بدور رئيسي في الوفاء بالمهمة الصعبة المتمثلة في ضمان التنفيذ الفوري *لأوامر* الوقف والكف ولوائح الاتهام وغيرها من الوثائق القضائية المتعلقة بعدة أفراد، منهم المتهمون وممثلو الشركات في صربيا أثناء مراحل التحقيق وتوجيه الاتهام وإحالة القضايا.

221 - ودعماً للإجراءات المذكورة أعلاه، وكذلك للإجراءات القضائية الأخرى المضطلع بها عملا بالقواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، قامت وحدة السجلات القضائية بتجهيز ونشر أكثر من 896 2 ملفاً من الملفات القضائية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، منها 781 مذكرة قانونية لقلم الآلية، وأدارت جلسات المحكمة لما مجموعه 60 يوماً من أيام الجلسات. وعلى الرغم من أن النشاط الرئيسي داخل المحكمة قد اختتم الآن، سيواصل قلم الآلية تقديم خدمات الدعم القضائي للمهام القضائية الجارية الأخرى التي تضطلع بها الآلية.

222 - وفي حين أنه من غير المرجح أن تكون هناك حاجة إلى عقد جلسات استماع داخل المحكمة في المستقبل، فإن قلم الآلية يستكشف إمكانية اتخاذ ترتيبات بديلة مثل تقاسم التكاليف مع المحاكم والهيئات القضائية الأخرى إذا كانت هناك حاجة إلى مرافق مؤقتة لقاعات المحكمة. بيد أن قلم الآلية سيظل بحاجة إلى الاحتفاظ بالقدرة على تجهيز السجلات القضائية للمحكمتين المخصصتين والآلية وتوزيعها وإدارتها؛ وتعزيز إمكانية الوصول الآمن إلى السجلات؛ وتنفيذ الأوامر المتعلقة بالقاعدتين 86 و 87 من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات؛ وتغيير تصنيف الوثائق؛ وتقديم المساعدة إلى الهيئات القضائية الوطنية في ما يتعلق بالسجلات والمعلومات العامة. وسيواصل قلم الآلية، في الواقع الجديد الذي تضطلع فيه الآلية حقاً بمهام متبقية، تبسيط وضمان زيادة أوجه الكفاءة في ما يتعلق بإدارة السجلات القضائية من خلال دمج وحدة السجلات القضائية في قسم المحفوظات والسجلات التابع للآلية في النصف الأول من عام 2024.

223 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت دائرة الدعم اللغوي ما يقرب من 500 36 صفحة ترجمة دعماً للإجراءات القضائية الجارية والأنشطة الأخرى التي تضطلع بها الآلية. وبالإضافة إلى ذلك، ترجمت دائرة الدعم اللغوي الأحكام الصادرة عن الآلية، وقامت في إطار إنجاز أعمالها المتراكمة المتأخرة، بترجمة بعض الأحكام الصادرة عن المحكمتين المخصصتين، مع إعطاء الأولوية للأحكام التي ستكون لازمة للإجراءات المقبلة من قبيل القضايا المحتملة لإعادة النظر في الأحكام. ففي فرع أروشا، ترجمت دائرة الدعم اللغوي 12 حكماً صادراً عن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا وحكماً واحداً صادراً عن الآلية إلى لغة كينيارواندا، وحكمين في قضايا أحيلت إلى رواندا إلى اللغة الفرنسية. وفي فرع لاهاي، ترجمت دائرة الدعم اللغوي ثلاثة أحكام صادرة عن الآلية إلى اللغات البوسنية - الكرواتية - الصربية؛ وثلاثة أحكام صادرة عن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وثلاثة أحكام صادرة عن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وحكمين صادرين عن الآلية إلى اللغة الفرنسية؛ وثلاثة أحكام صادرة في قضايا أحيلت إلى رواندا، فضلا عن حكم واحد في قضية أحيلت إلى فرنسا، إلى اللغة الإنكليزية. ولا توجد حاليا أحكام تُترجم إلى اللغات البوسنية -

الكرواتية – الصربية، ولا توجد أحكام صادرة عن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا تُترجم إلى الفرنسية. وفي المقابل، يوجد 15 حكماً صادراً عن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا تنتظر ترجمتها إلى لغة كينيارواندا، وتوجد خمسة أحكام صادرة عن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة وثلاثة أحكام صادرة عن الآلية تنتظر ترجمتها إلى اللغة الفرنسية.

224 - وتشدد الآلية على أن توافر جميع الأحكام بلغات يفهمها المتهمون والمدانون يشكل عنصراً حاسماً في كفالة عدالة الإجراءات القضائية وانفتاحها، وهو يرتبط ارتباطاً وثيقاً أيضاً بقدرة الأشخاص المدانين على تقديم طلبات لمراجعة أحكامهم، وذلك في سياق المهام القضائية الطويلة الأجل التي تضطلع بها الآلية.

225 - وفي 1 كانون الثاني/يناير 2023، وفي إطار الجهود المتواصلة التي يبذلها قلم الآلية لزيادة تبسيط أنشطته، أُدمجَ عمل مكتب المعونة القضائية ومسائل الدفاع في مكتب رئيس القلم في فرع الآلية في لاهاي. ونتيجة لذلك، لم يعد مكتب المعونة القضائية ومسائل الدفاع مكتباً قائماً بذاته. ومع ذلك، شهدت الفترة المشمولة بالتقرير استمرار تقديم المساعدة المالية والإدارية واللوجستية المعتادة في فرعي الآلية إلى نحو 90 من أفراد الدفاع وأصدقاء المحكمة في حوالي 64 فريقاً، يعملون في الغالب دون مقابل في إجراءات ما بعد الإدانة، مثل طلبات الإفراج المبكر والطلبات المحتملة لإعادة النظر في الأحكام ونقل الأشخاص. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم تجهيز 413 من فواتير المعونة القضائية وطلبات السفر وتقارير المصروفات ذات الصلة. وبالنظر إلى طلبات الإفراج المبكر المتوقعة، ومراعاة لعبء العمل الناشئ في ما يتعلق بالأشخاص الذين أدانتهم المحكمتان المخصصتان والآلية، ستظل المسائل اللاحقة للإدانة نشاطاً من الأنشطة التي تضطلع بها الآلية في المستقبل المنظور.

باء - إغلاق المكاتب الميدانية

226 - تلقى قلم الآلية الدعم في عمله من المكتب الميداني في سراييفو، الذي أُغلقَ في 31 آذار/مارس 2023، والمكتب الميداني في كيغالي، الذي من المقرر إغلاقه في 30 أيلول/سبتمبر 2024 بعد أن يوقف عملياته في 31 آب/أغسطس 2024. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تعاون المكتبان الميدانيان بنشاط مع السلطات الوطنية بشأن المسائل المتصلة بحماية الشهود وإجراء مقابلات مع الشهود، ومسائل أخرى من قبيل تقديم الدعم للبعثات التي يوفد فيها موظفو الآلية.

227 - وكان المكتب الميداني في سراييفو، حتى إغلاقه، يقدم خدمات الدعم للشهود الذين سبق استدعاؤهم للمثول أمام المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة أو الآلية، وكان يتعاون مع السلطات الوطنية والمحلية في هذه المسائل، وييسِّر طلبات تعديل التدابير المتخذة لحماية الشهود.

228 - وعقب إغلاق المكتب الميداني في سراييفو، أتاحت خطوط الاتصال المباشرة بين الآلية والسلطات المختصة في البوسنة والهرسك، التي أعدَّت مسبقاً، مواصلة التعاون مع الحكومة المحلية وكيانات غير حكومية بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك، ومنها حماية الشهود. وبالإضافة إلى ذلك، أُعطيَ الشهود رقم هاتف محلي ليتمكنوا من الاتصال مباشرة بموظفي وحدة مؤازرة الشهود وحمايتهم التابعة للآلية في لاهاي. كما أجرى موظفو تلك الوحدة اتصالات بمحاورين في الميدان وسافروا بانتظام إلى بلدان يوغوسلافيا السابقة لمعالجة مسائل الحماية والمؤازرة. وشمل ذلك التفاعل مع نظراء في محاكم محلية تنظر في قضايا جرائم الحرب لضمان تقديم خدمات مستمرة في مجال حماية الشهود ومؤازرتهم، وكذلك تبادل المعارف المتخصصة بشأن حماية الشهود ومؤازرتهم مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى.

229 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم المكتب الميداني في كيغالي الدعمَ في ما يتعلق بقضية *كابوغا*، ويسَّر عقد اجتماعات مع كبار المسؤولين الحكوميين ومجموعات الضحايا، وعزز المناقشات بشأن التعاون وأنشطة الآلية الجارية. بالإضافة إلى ذلك، واصلت العيادة في المكتب الميداني في كيغالي تقديم الرعاية الطبية والنفسية الاجتماعية للضحايا والشهود.

230 - وبدأت المناقشات مع الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة لإدارة إغلاق المكتب الميداني في كيغالي بكفاءة. وعلى وجه الخصوص، أدرك موظفو الآلية وحكومةُ رواندا الأهمية الحاسمة لضمان استمرار الرعاية المقدمة في إطار الدعم الطبي الشامل للضحايا والشهود المشمولين بالحماية وشرعوا في إجراء مشاورات تهدف إلى تسهيل الانتقال السلس لخدمات الدعم الطبي الحالية قبل إغلاق العيادة. والهدف الرئيسي هو ضمان النقل الفعال لهذه الخدمات الأساسية إما إلى الحكومة الرواندية أو منظمات غير حكومية عاملة في البلد. وأُنشئَ فريق عمل مشترك يضم ممثلين عن قلم الآلية والحكومة الرواندية وبدأ مناقشاته في آذار/مارس 2024. وقبل نقل الخدمات، سيقوم الفريق الطبي التابع لدوائر مؤازرة الشهود وحمايتهم بجملة أمور منها تبادل خبرته مع الموظفين الذين ستُناط بهم مسؤولية مواصلة تقديم الدعم الطبي للضحايا والشهود. ويُنظر حالياً كذلك في اتخاذ ترتيبات أخرى بشأن دعم حماية الشهود. وستُطبَّق الدروس المستفادة المستخلصة من إغلاق المكتب الميداني في سراييفو لتحسين الحماية والمساعدة المقدمتين للضحايا والشهود.

231 - ويمثل إغلاق المكاتب الميدانية خطوة كبيرة نحو تقليص الأثر التنظيمي وينسجم مع الوضع الجديد للآلية بوصفها كياناً متبقياً حقاً، بما يتسق مع رؤية مجلس الأمن.

جيم - الإطار القانوني والتنظيمي

232 - استمر تعزيز الإطار القانوني والتنظيمي للآلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير بتحديث وإعداد وثائق مهمة في مجال الحوكمة.

233 - وكما ذُكر أعلاه، قرر قضاة الآلية في 26 شباط/فبراير 2024، في جلستهم العامة التي عُقدت بالحضور الشخصي في أروشا، اعتماد تعديل للقواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، أي حذف القاعدة 155 برمتها. وتمشياً مع المادة 13 من النظام الأساسي، دخل هذا التعديل حيز النفاذ لدى اعتماده من جانب القضاة، وأُبلغ رئيس مجلس الأمن بذلك. وحرص رئيس قلم الآلية على إتاحة الصيغة المنقحة للقواعد الإجرائية وقواعد الإثبات على الفور في الموقع الشبكي للآلية.

234 - وفي 25 أيار/مايو 2023، وبعد التشاور مع رئيسة الآلية وتبادل الآراء على نطاق واسع على مستوى العمل، أصدر رئيس قلم الآلية التوجيه الإجرائي بشأن السجلات القضائية[58]، الذي حل محل التوجيه الإجرائي بشأن العرائض المقدّمة إلى الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الصادر في 4 كانون الثاني/يناير 2019.

235 - وعلى صعيد منفصل، أصدر قسم المحفوظات والسجلات التابع للآلية استراتيجية منقحة للحفظ في تموز/يوليه 2022 وأصدر في وقت لاحق وثيقتين داخليتين أخريين للحوكمة تتسقان مع الممارسات الجيدة المتطورة. وفي 22 شباط/فبراير 2023، أصدرت وحدة مؤازرة الشهود وحمايتهم مبادئ توجيهية بشأن الاستجابة لانتهاكات تدابير الحماية القضائية. وفي 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، أصدرت وحدة

(58) الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، الوثيقة MICT/42، 25 أيار/مايو 2023.

الأمم المتحدة للاحتجاز مبادئ توجيهية بشأن طلب السجلات الطبية للمحتجزين، لتستجيب بذلك لتوصية قدمتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

236 - وأكمل قلم الآلية أيضاً إجراء تشغيلياً موحداً لاستعراض محاضر الإجراءات القضائية للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا وإتاحة سبل الاطلاع عليها، وثلاثة إجراءات تشغيلية موحدة لإدارة التسجيلات السمعية البصرية للإجراءات القضائية للمحكمتين المخصصتين والآلية، على التوالي، وإتاحة سبل الاطلاع عليها. ويقوم قلم الآلية حالياً بوضع الصيغة النهائية للمبادئ التوجيهية الموجهة إلى أطراف ثالثة تسعى إلى تقديم وثائق عن المحتجزين في وحدة الأمم المتحدة للاحتجاز.

دال - حماية الضحايا والشهود

237 - عملا بالمادة 20 من النظام الأساسي، تتحمل الآلية المسؤولية عن حماية الشهود الذين أدلوا بشهاداتهم في قضايا أنجزتها المحكمتان المخصصتان، وكذلك الشهود الذين مثلوا أمام الآلية أو الذين قد يمثلون أمامها. ولا توفر الآليةُ الحماية المادية بأفراد الأمن إلا في حدود ما ييسِّر المشاركة في الإجراءات القضائية[59].

238 - ويستفيد نحو 200 3 شاهد من تدابير الحماية القضائية و/أو الحماية خارج نطاق القضاء وفقاً للالتزامات القانونية للآلية. وتنفذ وحدة مؤازرة الشهود وحمايتهم تدابير الحماية القضائية وغير القضائية لمن أدلوا بشهاداتهم في قضايا معروضة على المحكمتين المخصصتين أو الآلية. ويشمل ذلك رصد وتقييم التهديدات لضمان أن تظل تدابير حماية ضحايا وشهود بعينهم فعالة، وتنسيق سبل الاستجابة للاحتياجات المتصلة بالأمن مع السلطات الوطنية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نفذت الوحدة 25 أمراً قضائياً بشأن طلبات إلغاء تدابير الحماية أو تغييرها أو تعزيزها، وهو ما اقتضى من الوحدة الاتصال بـ 67 من الضحايا والشهود المشمولين بالحماية للحصول على آرائهم وموافقتهم.

239 - وبالإضافة إلى ذلك، يسَّرت وحدة مؤازرة الشهود وحمايتهم في كلا الفرعين الاتصال بين الأطراف والشهود في الإجراءات القضائية. ففي ما يتعلق بقضية *كابوغا*، نجحت الوحدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير في كفالة تنقل 12 شاهداً من فرع أروشا، وخمسة شهود من مكتب كيغالي الميداني، و 14 شاهداً من لاهاي، وإدلائهم بشهاداتهم عن طريق التداول بالفيديو، بما في ذلك الإفادات الشفهية التي أدلى بها سبعة خبراء. وفي سياق منفصل، قدمت وحدة مؤازرة الشهود وحمايتهم في فرع لاهاي أيضاً معلومات مفصلة إلى الرئيسة بشأن ثمانية طلبات للإفراج المبكر تمس 166 1 شاهداً.

240 - وكما هو مبين أعلاه، فقد واصل مكتب مؤازرة الشهود وحمايتهم في لاهاي، بعد إغلاق المكتب الميداني في سراييفو، تقديم المؤازرة للشهود في بلدان يوغوسلافيا السابقة والاتصال بمحاورين محليين في الميدان بشأن حماية الشهود ومسائل أخرى.

241 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم موظفو وحدة مؤازرة الشهود وحمايتهم الرعاية الطبية والنفسية الاجتماعية في العيادة التابعة له في كيغالي إلى أكثر من 500 من الضحايا والشهود، منهم أشخاص مصابون بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز نتيجة للجرائم التي ارتُكبت ضدهم أثناء الإبادة الجماعية التي

(59) يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات المتعلقة بحماية الضحايا والشهود في الموقع التالي: www.irmct.org/en/about/functions/witnesses.

وقعت ضد التوتسي في رواندا في عام 1994. وكما هو مبين أعلاه، ستتوقف العيادة عن العمل في 31 آب/أغسطس 2024 عندما يُغلَق المكتب الميداني في كيغالي.

242 - وسيستمر الاعتماد على وحدة مؤازرة الشهود وحمايتهم للاضطلاع بمسؤولياتها في المستقبل وفقاً لأوامر الحماية القضائية التي ستُطبَّق ما لم يتم إلغاؤها أو التنازل عنها. وفي ما يتعلق بالعدد المحدود من الشهود الذين تم نقلهم، يتضمن هذا تقديم الدعم حتى وفاة آخر فرد من أفراد الأسرة المباشرة لكل شاهد.

هاء - مرافق الاحتجاز

243 - أدار قلم الآلية مرفق الأمم المتحدة للاحتجاز في أروشا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وكان المرفق، في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر 2022، يضم 10 شهود محتجزين من رواندا، أدلوا بشهاداتهم في المحاكمة الابتدائية في قضية *كابوغا* من فرع أروشا. وبعد أن أُغلِق مرفق الأمم المتحدة للاحتجاز رسمياً في 23 شباط/فبراير 2023، أُعيد المرفق إلى السلطات التنزانية في 28 شباط/فبراير 2023.

244 - ويواصل قلم الآلية إدارة وحدة الأمم المتحدة للاحتجاز في لاهاي، التي تضم حالياً، على النحو المبين أعلاه (انظر الفرع ثانيا-باء-4) أربعة أشخاص مدانين ينتظرون تعيين دولة إنفاذ أو نقلهم إليها، وكذلك السيد كابوغا، الذي ينتظر ريثما تُحدَّد ولاية قضائية وطنية يمكن الإفراج عنه مؤقتاً ليسلَّم إليها وتصدر الموافقة القضائية على ذلك. وظل القلم يعمل جاهداً خلال الفترة المشمولة بالتقرير لتحديد دولة أو أكثر لإنفاذ الأحكام الصادرة بحق الأشخاص المدانين المتبقيين. وهو بالإضافة إلى ذلك يساعد الدفاع في قضية *كابوغا* على البحث عن دولة يمكن الإفراج عن السيد كابوغا مؤقتاً ليسلَّم إليها، حتى يتسنى إغلاق وحدة الأمم المتحدة للاحتجاز أيضاً. ويجري استكشاف ترتيبات مخصوصة، مع جهات من بينها السلطات الهولندية، بشأن أي احتياجات متبقية تتعلق بالاحتجاز.

245 - وواصلت اللجنة الدولية للصليب الأحمر تفتيش وحدة الأمم المتحدة للاحتجاز بانتظام للتأكد من تطبيق قواعد الاحتجاز الخاصة بالآلية[60] بشكل سليم وتشغيل المرافق وفقاً للمعايير الدولية. وعلى صعيد منفصل، ظلت الوحدة ترصد عن كثب الوضع المتعلق بكوفيد-19 خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وذلك بالنظر إلى عمر المحتجزين المعرضين للخطر وتاريخهم المرضي. وكان هذا النشاط ولا يزال يسترشد بالنهج الوطني الهولندي لإدارة ذلك المرض ويستند إليه، بما في ذلك في ما يتعلق بنظام التطعيم.

246 - وتتحمل الآلية مسؤوليتها تجاه المحتجزين بمنتهى الجدية. فإطارها القانوني والتنظيمي الراسخ يدعم الامتثال الكامل لهذا الواجب، بسبل منها القواعد التنظيمية للآلية بشأن إجراء تقديم الشكاوى المتاح للمحتجزين[61]، والجلسات التمهيدية المنتظمة[62]، وعمليات التفتيش المستقلة المذكورة أعلاه. وتأخذ الآلية

(60) القواعد المنظِّمة لاحتجاز الأشخاص رهن المحاكمة أو الاستئناف أمام الآلية أو احتجازهم لأسباب أخرى بناء على أمر منها، 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2018.

(61) الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، الوثيقة MICT/25، 5 كانون الأول/ديسمبر 2018. وانظر أيضاً قواعد الاحتجاز، القواعد 91-97؛ والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، الوثيقة MICT/24، 5 كانون الأول/ديسمبر 2018، القاعدتان التنظيميتان 8 و 10؛ والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، الوثيقة MICT/23، 5 كانون الأول/ديسمبر 2018، القاعدة التنظيمية 23.

(62) انظر القاعدة 69 من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات.

بعين الاعتبار في هذا الصدد أيضاً الفقرة 13 من القرار 2637 (2022)، التي أشار فيها مجلس الأمن إلى أهمية ضمان حقوق الأشخاص المحتجزين بناءً على سلطة الآلية وفقاً للمعايير الدولية المنطبقة، بما فيها تلك المتصلة بالرعاية الصحية.

واو - الإشراف على إنفاذ الأحكام

247 - يدعم قلم الآلية إنفاذ الأحكام التي تصدرها المحكمتان المخصصتان والآلية. وعلى وجه الخصوص، يدعم القلم رئيسة الآلية في الإشراف على إنفاذ الأحكام بتوفير الخدمات القانونية والدبلوماسية والإدارية. وترد التفاصيل المتعلقة بالأشخاص المدانين ودول الإنفاذ في الفرع ثانيا-باء-4 أعلاه.

248 - واستمر قلم الآلية، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في الاضطلاع بدور أساسي في ضمان إنفاذ الأحكام وفي إدارتها عموماً. فقد تواصل مع الدول التي وقعت اتفاقاً مع الأمم المتحدة لإنفاذ هذه الأحكام، والأشخاص المدانين و/أو محاميهم، وهيئات الرصد الدولية، مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر واللجنة الأوروبية لمنع التعذيب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وحصل القلم أيضاً، بناء على توجيه من رئيسة الآلية، على معلومات لمساعدة الرئيسة على اتخاذ قراراتها بشأن الطلبات المقدمة من أشخاص مدانين للعفو عنهم أو الإفراج المبكر عنهم أو تخفيف الأحكام الصادرة بحقهم، وفقاً لدليل الآلية العملي لإجراءات البت في طلبات العفو عن المحكوم عليهم في المحكمتين أو آلية تصريف أعمالهما المتبقية أو تخفيف الأحكام الصادرة بحقهم أو الإفراج عنهم قبل نهاية فترة العقوبة.

249 - ويواصل قلم الآلية في كلا الفرعين عمله بالتعاون الوثيق مع السلطات في دول الإنفاذ. ويشمل ذلك تيسير عمليات تفتيش السجون ذات الصلة التي تضطلع بها هيئات الرصد الدولية والاتصال بسلطات الدول لمعالجة أي توصيات تسفر عنها تلك العمليات.

زاي - رصد القضايا المحالة إلى الهيئات القضائية الوطنية

250 - ييسِّر قلم الآلية اضطلاع الآلية بالرصد المقرر في نظامها الأساسي للقضايا التي تحيلها المحكمتان المخصصتان والآلية إلى محاكم وطنية. وفي حين تتولى رئيسة الآلية مسؤولية الإشراف العام على عملية الرصد كما هو مبين أعلاه، يقدم القلم الدعم اللوجستي، بسبل منها تعيين جهات الرصد والتواصل معها.

251 - وقدم قلم الآلية، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، الدعم في رصد قضية *نتاغانزوا*، التي أحيلت إلى رواندا ورُصِدَت بمساعدة مجانية من الفرع الكيني للجنة الحقوقيين الدولية، وفي رصد قضية *بوسيبيباروتا*، التي أحيلت إلى فرنسا ورصدها موظفٌ من اللآلية.

252 - وفي ما يتعلق بقضية *نتاغانزوا*، بدأت جلسات الاستئناف في 19 كانون الأول/ديسمبر 2022 وتكللت بنطق محكمة الاستئناف في رواندا بحكم الاستئناف الذي أيدت به الحكم الابتدائي في 3 آذار/مارس 2023 وإصدارها لحكمها الخطي في 28 آذار/مارس 2023. وأودع السيد نتاغانزوا، في 31 آذار/مارس 2023، إخطاراً لمراجعة حكم الاستئناف أمام المحكمة العليا في رواندا. وصدر حكم المراجعة الذي قضى برفض دعوى السيد نتاغانزوا في 5 تموز/يوليه 2023، واختُتمت بذلك القضية. ويقضي السيد نتاغانزوا عقوبة السجن مدى الحياة في رواندا بتهمة ارتكاب إبادة جماعية وجرائم ضد إنسانية تتمثل في الإفناء والاغتصاب والقتل العمد.

253 - وبدأت المحاكمة الابتدائية في قضية *بوسييباروتا* أمام محكمة الجنايات في باريس في 9 أيار/مايو 2022. وأصدرت المحكمة، في 13 تموز/يوليه 2022، حكماً بإدانة السيد بوسييباروتا بالتواطؤ في ارتكاب إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية. وحُكم عليه بالسجن لمدة 20 عاماً. وقام كل من السيد بوسييباروتا ومكتب المدعي العام لمحكمة الاستئناف في باريس، في 18 و 19 تموز/يوليه 2022 على التوالي، برفع دعوى لاستئناف الحكم الابتدائي أمام محكمة الاستئناف في باريس. وفي 6 كانون الأول/ديسمبر 2023، توفي السيد بوسييباروتا أثناء انتظاره لاختتام إجراءات الاستئناف. وفي 5 شباط/فبراير 2024، ارتأت رئيسة الآلية أن وفاة المستأنِف يجب أن تؤدي إلى إيقاف سير الدعوى بالنظر إلى عدم وجود ولاية قضائية مستمرة، وبالتالي أعلنت انتهاء رصد الآلية للقضية.

254 - وفي حين أن الآلية لم تعد ترصد هاتين القضيتين، يُتوقع أن ترصد الآلية بنشاط قضيتين غيرهما في المستقبل القريب. ففي إطار الاستجابة لاعتقال السيد كايشيما في 24 أيار/مايو 2023، الذي أحيلت قضيته إلى سلطات رواندا في عام 2012، يعمل قلم الآلية حالياً على إبرام ترتيبات لكفالة بدء الرصد في قضية كايشيما بمجرد نقل المتهم إلى رواندا. وعلاوة على ذلك، فإن القلم الآن بصدد الترتيب لإيجاد آلية فعالة لرصد قضية *شيشيلي وآخرين*، بالنظر إلى قرار إحالة القضية إلى صربيا الذي أصدرته الآلية في 29 شباط/فبراير 2024.

حاء - تقديم المساعدة إلى الهيئات القضائية الوطنية

255 - عملا بالفقرة 3 من المادة 28 من النظام الأساسي، تستجيب الآلية لطلبات المساعدة المقدمة من السلطات الوطنية في ما يتعلق بالتحقيق مع المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني في رواندا وبلدان يوغوسلافيا السابقة وملاحقتهم قضائياً ومحاكمتهم[63].

256 - وتلقى قلم الآلية حوالي 105 طلبات مساعدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير واستجاب لها، في إطار الوفاء بهذا الواجب المنصوص عليه في النظام الأساسي للآلية. فقد قُدِّم نحو 420 2 سجلا قضائياً إلى سلطات وطنية أو أطراف لاستخدامها في إجراءات محلية في البوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا وفرنسا وكوسوفو[64] ومملكة هولندا والولايات المتحدة في ما يتعلق بالنزاعات التي جرت في يوغوسلافيا السابقة والإبادة الجماعية التي ارتُكِبَت ضد التوتسي في رواندا في عام 1994. واستند خمسة وعشرون طلباً من طلبات المساعدة إلى عرائض يُلتمس فيها تغيير تدابير حماية أُمر بها في إجراءات نُظِرَت أمام المحكمتين المخصصتين أو الآلية، وهو ما يمثل زيادة مستمرة في عدد هذه الطلبات. وبناء على الزيادة الأخيرة في العرائض التي يُلتمس فيها تغيير تدابير الحماية، وخاصة في فرع لاهاي، تتوقع الآلية أن يستمر الطلب الكبير على المساعدة الوطنية.

257 - ويوفر قلم الآلية التوجيه للجهات الخارجية صاحبة المصلحة التي ترغب في تقديم طلبات المساعدة، سواء في الموقع الشبكي للآلية أو، عند الطلب، من خلال وحدة السجلات القضائية في كلا الفرعين. ويشمل ذلك قيام الوحدة بتوفير التدريب لأعضاء الهيئات القضائية الوطنية بشأن تنظيم السجلات

(63) يمكن الاطلاع على معلومات أخرى وتوجيهات بشأن تقديم طلبات المساعدة في الموقع الشبكي للآلية عبر الرابط التالي: www.irmct.org/en/about/functions/requests-assistance.

(64) تُفهَم الإشارات إلى كوسوفو في سياق قرار مجلس الأمن 1244 (1999).

القضائية الخاصة بالمحكمتين المخصصتين والآلية، وبشأن استخدام قاعدة البيانات الموحدة لسجلات المحاكم، وبشأن الكيفية التي تُقدَّم بها طلبات لإتاحة الاطلاع على السجلات العلنية و/أو السرية. وفي 24 تشرين الثاني/نوفمبر و 20 كانون الأول/ديسمبر 2022، قدمت الوحدة هذا التدريب إلى المدعين العامين في كوسوفو، بالتعاون مع بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو.

طاء - إدارة المحفوظات والسجلات

258 - وفقاً لواجب الآلية المقرر في نظامها الأساسي ولسياسات الأمم المتحدة والآلية ذات الصلة بالموضوع، يتولى قسم المحفوظات والسجلات التابع للآلية إدارة محفوظات المحكمتين المخصصتين والآلية، بما يشمل حفظ السجلات المادية والرقمية وإتاحة إمكانية الاطلاع عليها، مع كفالة حماية المعلومات السرية[65].

259 - ويتولى قسم المحفوظات والسجلات التابع للآلية حالياً إدارة سجلات مادية يزيد حجمها عن 400 4 متر طولي، تشمل 174 قطعة من المشغولات الحرفية وسجلات رقمية تشغل مساحة تخزين تقترب من 3 بيتابايت. وواصل القسم تنفيذ برنامج الحفظ الرقمي الخاص بالآلية للتحوط من التقادم التكنولوجي وتدهور الوسائط وغير ذلك من أوجه الضعف. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نُقِل إلى مستودع رقمي 17,7 تيرابايت (985 65 ملفاً رقمياً) من التسجيلات السمعية والبصرية للإجراءات القضائية والمواقع الإلكترونية وحسابات البريد الإلكتروني ومختلف السجلات التي توثق الجوانب المختلفة لعمل المحكمتين المخصصتين، بحيث تُحفَظ فيه سلامتها وموثوقيتها وصلاحيتها للاستخدام على المدى الطويل. وقد نُقل حتى الآن 375 تيرابايت (525 290 ملفاً رقمياً)، ولا يزال يتعين نقل نسبة 86,1 في المائة من السجلات الرقمية. وبالرغم من أنه لا يزال هناك قدر كبير من العمل المتبقي في هذا الصدد، فإن القسم ملتزم بالنهوض بعمله في مجال الرقمنة في الفترة المقبلة، تمشياً مع ما ركزت عليه اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية واللجنة الخامسة في سياق مقترحي ميزانية الآلية لعامي 2023 و 2024.

260 - وأولى قسم المحفوظات والسجلات التابع للآلية أيضاً الأولوية لحفظ السجلات السمعية البصرية للتخفيف من خطر الضياع المرتبط بوسائط التخزين والأشكال القديمة والعتيقة. فقد رقمن القسم 447 6 تسجيلا من التسجيلات السمعية البصرية التناظرية. ولا تزال نسبة ثلاثة عشر في المائة من السجلات السمعية البصرية في انتظار الرقمنة. وقُيِّم أكثر من 780 1 تسجيلا من التسجيلات السمعية البصرية المادية لتحديد الاحتياجات المتعلقة بحفظها. واستُخرِج ما مجموعه 700 مستند سمعي بصري و 602 تسجيل من أقراص ضوئية وجُهِّزَ للنقل إلى نظام الحفظ الرقمي.

261 - وعلى صعيد منفصل، حفظ القسم 283 2 ملفاً مادياً، بما في ذلك 183 1 مادة على ورق حراري كانت معرضة بشدة لخطر الضياع بسبب بهتان الحبر.

262 - واستجاب قسم المحفوظات والسجلات التابع للآلية لما عدده 231 طلباً لإتاحة إمكانية الاطلاع على السجلات تمشياً مع السياسة المتعلقة بإتاحة إمكانية الاطلاع على السجلات الموجودة في عهدة الآلية، وقدم إحاطات بشأن المحفوظات لما عدده 188 1 زائراً. وواصل القسم أيضاً إعداد معارض مادية وشبكية ويسَّر إعارة قطعة من المشغولات الحرفية إلى متحف أومنيفيرسوم (Museon Omniversum) الموجود في لاهاي لكي يعرضها في معرضه المعنون "كوكبنا واحد، فلنتحد!" ("One planet, let's UNite!")

(65) يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن محفوظات الآلية على الرابط التالي: www.irmct.org/en/archives.

الذي يتمحور موضوعه حول الأمم المتحدة. وأصدر القسم في كانون الأول/ديسمبر 2023 فهرساً متاحاً للجمهور يتضمن وصفاً لمحفوظات المحكمتين المخصصتين والآلية، وهو فهرس أُعدَّ وفقاً للمعايير الدولية[66]. وأنشأ القسم 002 4 قيداً في الفهرس، وبذلك يصل عدد القيودات الإجمالي إلى 802 10 قيداً. ولن تكتمل فهرسة المحفوظات إلا بعد أن تُنقَل جميع محفوظات المحكمتين المخصصتين والآلية إلى قسم المحفوظات والسجلات التابع للآلية.

263 - ولكي يكفل قسم المحفوظات والسجلات التابع للآلية الامتثال لسياسات الأمم المتحدة[67]، واصل توفير التدريب والمشورة لموظفي الآلية بشأن حفظ السجلات، وأدار وحدَّث النظام الإلكتروني لإدارة الوثائق والسجلات التابع للآلية. ويدعم هذا النظام التنسيق والتعاون والتعاضد بين الفرعين عن طريق تعزيز تبادل المعلومات والممارسات المتبعة في حفظ السجلات. ونُفِّذ النظام في 11 مكتباً من مكاتب الآلية. وبالإضافة إلى ذلك، يسَّر القسم استعراض وتحديث جداول زمنية للإبقاء على السجلات، منها جدولان خاصان بالآلية وتسعة جداول خاصة بالمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وذلك بمساعدة من قسم إدارة المحفوظات والسجلات التابع للأمم المتحدة ومكتب الشؤون القانونية. وتوفر هذه الجداول تعليمات بشأن الإبقاء على السجلات وفقاً لقيمتها الإدارية والمالية والقانونية والتاريخية والمعلوماتية. وعلى صعيد منفصل، أَطلَع القسم عدة مكاتب تابعة للأمم المتحدة، منها قسم إدارة المحفوظات والسجلات التابع للأمم المتحدة ومكتب الأمم المتحدة في جنيف، على خبرته في مجال الحفظ الرقمي وعلى الدروس المستفادة في هذا المجال.

264 - وعلاوة على ذلك، كفل قسم المحفوظات والسجلات التابع للآلية التصرف في السجلات بشكل صحيح، وفقاً للجداول الزمنية المعتمدة للإبقاء على السجلات، وذلك من خلال مساعدته لمكاتب الآلية في تنفيذ 95 عملية لنقل السجلات إلى المحفوظات وفي إتلاف السجلات التي انتهت المدة المقررة للإبقاء عليها، وخصوصاً أثناء تصفية مكتب سراييفو الميداني ومرفق الأمم المتحدة للاحتجاز. وأدى تقليص حجم الآلية، بما في ذلك إغلاق المكاتب، إلى تدفق الطلبات من المكاتب إلى القسم للحصول على مساعدة عملية في تقييم السجلات ونقلها إلى القسم، وفقاً للجداول الزمنية للإبقاء عليها. ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه إلى حين انتهاء ولاية الآلية.

265 - ويُقصد بالمحفوظات أي سجلات يُرتأى أنها ذات قيمة دائمة، ويُحتفَظ بها على هذا الأساس[68]. ومع انتهاء الأنشطة القضائية، تزداد تدريجياً القيمة الثانوية لمحفوظات المحكمتين المخصصتين والآلية، أي قيمتها كذاكرة عامة وقيمتها التثقيفية والبحثية للجمهور. وتتزايد أكثر فأكثر أهمية أن يُشجَّع استخدام المحفوظات وتُعزَّز القدرة على البحث فيها واستخدامها، ولا سيما داخل المجتمعات المتضررة. وكما هو مبين أعلاه، سيظل قلم الآلية يبسِّط إدارة السجلات ويكفل زيادة كفاءتها عن طريق الدمج بين قسم المحفوظات والسجلات التابع للآلية ووحدة السجلات القضائية في النصف الأول من عام 2024.

(66) لمزيد من المعلومات، انظر: https://irm-apw.adlibhosting.com/home.

(67) انظر نشرات الأمين العام ST/SGB/2007/5 و ST/SGB/2007/6 و ST/SGB/2012/3.

(68) انظر المادة 1 (أ) من نشرة الأمين العام ST/SGB/2007/5، التي تُعرَّف فيها "المحفوظات" بأنها "سجلات يتعين حفظها بصفة دائمة لقيمتها الإدارية أو المالية أو القانونية أو التاريخية أو المعلوماتية".

ياء - الميزانية وملاك الموظفين

266 - أخذت الآلية تقلِّص حجمها تدريجياً خلال الفترة المشمولة بالتقرير ومارست عملها في إطار ميزانيتين سنويتين مخفَّضتين في عامي 2022 و 2023. وبحلول كانون الأول/ديسمبر 2024، ستكون الآلية قد خفضت مواردها من الموظفين بنسبة 50 في المائة تقريباً واستغنت عن ما مجموعه 239 وظيفة ثابتة ومؤقتة منذ كانون الأول/ديسمبر 2022.

267 - وتمثل ميزانية عام 2024 التي اقترحتها الآلية تخفيضاً نسبته 20 في المائة، بما يشمل إلغاء 97 وظيفة ثابتة وانخفاضاً قدره 18 مليون دولار، مقارنةً باعتمادات عام 2023. واعتمدت الجمعية العامة الميزانية، وخُفِّضَت الاحتياجات من الموارد غير المتعلقة بالوظائف تخفيضاً آخر بناء على توصية اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية واللجنة الخامسة. وتعكس ميزانية عام 2024 إنجاز الأنشطة القضائية المخصصة في قضايا الجرائم الأساسية وتبسيط إجراءات تعزيز الكفاءة وتنفيذها. وأدى ذلك إلى انخفاض كبير في مستويات الموارد المتعلقة بالوظائف وغير المتعلقة بالوظائف على نطاق الآلية. ويُسترشد في تقليص حجم الآلية باحتياجاتها التشغيلية على نحو فريد ويُنفَّذ وفقاً لإطار حوكمة ومنهجية تُقيِّمها وتنقحها بصفة دورية لجنة التفاوض المشتركة التابعة للآلية، وهي هيئة استشارية لرئيس القلم تتألف من ممثلين عن كل من الإدارة واتحاد الموظفين. وذكرت شعبة المراجعة الداخلية للحسابات التابعة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية أن عملية تقليص الحجم قد أُجريت بشكل مرض في ظل رقابة كافية على العملية (للاطلاع على مزيد من التفاصيل، انظر الفرع ثامنا-باء أدناه).

268 - ويقدم الجدول أدناه لمحة عامة عن تطور ميزانيات الآلية من عام 2020 إلى عام 2024.

تطور ميزانية الآلية على مدار الفترة من عام 2020 إلى عام 2024

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	2020	*2021*	*2022*	*2023*	*2024*
المجموع	**96 924,50**	**97 519,90**	**89 690,20**	**81 945,30**	**65 459,10**

269 - وحتى 15 أبريل/نيسان 2024، كان يعمل لدى الآلية 117 موظفاً يشغلون وظائف مستمرة و 184 موظفاً آخر يقدمون المساعدة المؤقتة العامة لتلبية الاحتياجات المخصصة، بما في ذلك العمل القضائي. وتتسم وظائف المساعدة المؤقتة العامة بأنها قصيرة الأجل ويتفاوت عددها بحسب عبء العمل. وينتمي موظفو الآلية إلى 61 دولة. وقد تجاوزت الآلية الأهداف المتعلقة بتكافؤ الجنسين التي حددها الأمين العام، حيث تشكل النساء أكثر من 50 في المائة من موظفي الفئة الفنية، ولا تزال الجهود تُبذَل لكفالة التكافؤ التام بين الجنسين في جميع فئات الموظفين، في فرع أروشا وفرع لاهاي كليهما.

270 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اضطلع رئيس قلم الآلية بعدة مبادرات ترمي إلى تهيئة بيئة إيجابية يعمل فيها موظفو الآلية ويتعلمون. وتُطبَّق في الآلية سياسة شاملة بشأن ترتيبات العمل المرنة، تتسق مع السياسة الأوسع نطاقاً التي تطبقها الأمانة العامة للأمم المتحدة. ويمكن للموظفين أيضاً أن يستفيدوا من إجازة دراسية ومنحة دراسية، وهو ما يتيح لهم أن يستثمروا بعض الوقت في التطوير الشخصي والمهني. وتتمثل المنحة الدراسية في إعانة مالية تدفع لمرة واحدة وتبلغ 700 دولار لكل موظف. وأتاحت الآلية أيضاً

للموظفين فرصـــة الالتحاق بدورات لغوية معتمدة من الأمم المتحدة تمولها الآلية، وذلك لتعزيز مهاراتهم في اللغتين الفرنسية والإسبانية.

271 - وأُتيحَ للموظفين دعم إضافي من خلال المشاركة النشطة لمختلف منسقي الآلية (المعنيين بالمسائل الجنسانية وبمسائل الاستغلال والاعتداء الجنسيين، والتنوع والشمول، والإعاقة وإمكانية الوصول، والسلوك والانضباط). وخُصِّصَت لكل منسق ثماني ساعات في الشهر لدعم هذا العمل الهام. وبالإضافة إلى ذلك، شُجِّع الموظفون، بمن فيهم المديرون، مرة أخرى على المشاركة في تدريب على إدراك التحيز اللاشعوري، وذلك لكفالة الإنصـــاف في عمليات التوظيف وفي إدارة الأداء. وفي عام 2023، نظمت الآلية لجميع الموظفين حلقات عمل إلزامية بشأن التنوع والإنصاف والشمول.

272 - ويسَّر رئيس القلم أيضاً وجود مستشارة متخصصة في حالات الإجهاد، اتخذت من فرع أروشا مقراً لها وزارت فرع لاهاي والمكتب الميداني في كيغالي لإتاحة الفرصة لإجراء مقابلات شخصية مع الموظفين. ونظمت المستشارة أيضاً حلقات دراسية شبكية دورية بشأن مواضيع الصحة النفسية - الاجتماعية والعقلية. وبالإضافة إلى ذلك، دعم رئيس القلم زيارات قام بها ممثلو مكتب تقديم المساعدة القانونية للموظفين ومكتب أمينة المظالم وخدمات الوساطة في الأمم المتحدة إلى الآلية باعتبارها سبلا إضافية يمكن للموظفين من خلالها أن يتلقوا الدعم ويعربوا عن شواغلهم. فقد زار ممثلو مكتب تقديم المساعدة القانونية للموظفين فرع أروشا في آذار/مارس 2023. وزار ممثلو مكتب أمينة المظالم فرع أروشا والمكتب الميداني في كيغالي في آذار/مارس 2024 وقدموا حلقات عمل بشأن الكياسة والتواصل وروح الجماعة. وزارت أمينة المظالم والأمينة العامة المساعدة، شيرين دودسُن، فرع لاهاي في نيسان/أبريل 2024. وعلى صعيد منفصل، زار المنسق الخاص المعني بتحسين جهود الأمم المتحدة في مجال التصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين، كريستيان سوندرز، فرع أروشا في شباط/فبراير 2024 وشارك في جلسة شبكية لتقديم المعلومات لجميع موظفي الآلية.

273 - وتلاحظ الآلية أن التقليص الكبير لحجمها الذي جرى في الآونة الأخيرة أدى، بكل أسف، إلى حل اللجنة التنفيذية لاتحاد الموظفين بحكم الأمر الواقع. وبالرغم من أن الوضـــع المســـتقبلي لاتحاد الموظفين لم يتضح بعد، فإن ما حدث يمثل تطوراً مثيراً للقلق بالنسبة لمؤسسة آخذة في تقليص حجمها يتسم فيها التعبير عن شـواغل الموظفين وتبديدها بأهمية حاســمة في دعم روح الموظفين المعنوية وأدائهم. وفي هذا الصدد، ستعتمد الآلية بدرجة أكبر على العمل القيم الذي يضطلع به المنسقون التابعون لها، وكذلك على منابر مثل اللقاءات المفتوحة مع المسؤولين الرئيسيين وغيرها من جلسات تقديم المعلومات.

كاف - الشؤون الإدارية

274 - تقدم شعبة الشؤون الإدارية التابعة لقلم الآلية خدمات تدعم بها عمليات الآلية.

275 - وتمشياً مع تنفيذ المسؤولين الرئيسيين لرؤية مجلس الأمن التي يتوخى فيها وجود منظمة ضئيلة الحجم وذات كفاءة، واصلت شعبة الشؤون الإدارية دمج وتبسيط العنصر الخاص بها في الملاك الوظيفي للآلية، حيث أخذت تستعين أكثر فأكثر بمراكز الخدمات التابعة للأمم المتحدة ومقدمي الخدمات التجاريين لتوفير خدمات الدعم الخاصة بها.

276 - وبعد أن اعتمدت الآلية منذ عام 2015 على دعم مراكز خدمات الأمم المتحدة في توفير خدمات مثل إدارة كشوف المرتبات والأعمال المحاسبية الخاصة بالصناديق الاستئمانية وإعداد البيانات المالية،

استعانت الآلية في عام 2023 بمكتب الأمم المتحدة في نيروبي لإدارة الاستحقاقات والمزايا الخاصة بالموظفين. ومن المتوقع أن ينتهي بحلول نهاية نيسان/أبريل 2024 إبرام اتفاق بشأن الاستعانة بجهات خارجية لتقديم خدمات الشراء.

277 - وقد استفادت الآلية بالفعل من خدمات الدعم التجارية المتاحة في مجال تشغيل المرافق أقصى استفادة ممكنة من خلال الاستعانة بمقدمي الخدمات التجارية في مجالي التشغيل والصيانة. ومع إنهاء الأنشطة القضائية التي تجري داخل قاعات المحاكم، سيصبح بالإمكان إجراء مزيد من التخفيضات في عدد الموظفين العاملين في قسم السلامة والأمن التابع لقلم الآلية. وبدأت الآلية في تنفيذ عملية تفضي إلى التعاقد مع شركة خدمات أمن تجارية لتكميل قدرة ضباط الأمن النظاميين التابعين للأمم المتحدة بحراس أمن خاصين بحلول نهاية آب/أغسطس 2024.

278 - ورحبت الآلية باشتراك عدد صغير من موظفي برنامج الأغذية العالمي مع موظفي الآلية في موقع واحد في مقر فرعها في أروشا على أساس استرداد التكاليف. ومع التقليص المستمر لعدد موظفي الآلية، ترحب الآلية باستخدام كيانات الأمم المتحدة الأخرى المتوافقة معها لمرافق الآلية حيثما كان ذلك مفيداً لبرامج هذه الكيانات. واستضاف فرع لاهاي محكمة سيراليون الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية على مدار الأعوام العشرة الماضية، على أساس استرداد التكاليف كذلك، واستضاف حتى نهاية عام 2023 المحكمة الخاصة بلبنان في مرحلة تصريف الأعمال المتبقية.

لام - أنشطة العلاقات الخارجية

279 - أُرجئ إغلاق مكتب العلاقات الخارجية، الذي كان من المتوقع أن يُنفَّذ في 31 آذار/مارس 2024، بسبب ظروف تشغيلية حرجة، وأصبح الموعد المقرر للإغلاق النهائي هو 30 حزيران/يونيه 2024. وسيستوعب مكتب رئيس القلم عدداً من المهام التي يؤديها حالياً مكتب العلاقات الخارجية، وستُوزَّع المهام الأخرى بين أجهزة الآلية الثلاثة.

280 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شارك قلم الآلية في عدد من الأنشطة الرامية إلى دعمها في الاضطلاع بولايتها، عن طريق مكتب العلاقات الخارجية. وشملت هذه الأنشطة تعريف الجمهور بعمل الآلية، والرد على الاستفسارات الواردة من وسائل الإعلام، وتيسير سبل الوصول للجهات صاحبة المصلحة خلال جلسات الاستماع القضائية الرئيسية والأنشطة القضائية الأخرى.

281 - وبالإضافة إلى ذلك، قام مكتب العلاقات الخارجية بإعداد وتنفيذ أنشطة تتعلق بمختلف أصحاب المصلحة، وهي أنشطة موجهة في المقام الأول إلى المجتمعات المحلية في بلدان يوغوسلافيا السابقة وفي رواندا. ونفذ المكتب في هذا السياق عدداً من الحملات الموجهة إلى المجتمعات المحلية المتضررة على وسائل التواصل الاجتماعي.

282 - وفي ما يتعلق بيوغوسلافيا السابقة، أثبت عمل برنامج الآلية المعلوماتي الخاص بالمجتمعات المحلية المتضررة، الذي يموله الاتحاد الأوروبي، مرة أخرى أنه بالغ الأثر[69]. فقد شارك أكثر من

(69) انظر ورقة المسائل التالية: Council of Europe Commissioner for Human Rights, *Dealing with the Past for a Better Future: Achieving justice, peace, and social cohesion in the region of the former Yugoslavia*, Issue Paper, (Council of Europe, 2023), p. 79. ويمكن الاطلاع على الورقة على الرابط التالي:

270 مدرساً من مدرسي المدارس الثانوية في 13 حلقة عمل نظمتها الآلية بشأن كيفية استخدام محفوظات المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية. وركز التواصل مع معلمي التاريخ، على مدار العام الماضي، على الترويج للمنشور المعنون "دليل لمدرسي التاريخ: كيفية استخدام المواد الخاصة بمحفوظات المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية في تدريس تاريخ النزاعات التي جرت في تسعينيات القرن العشرين"، الذي صدر في أيار/مايو 2023 بالتعاون مع الرابطة الأوروبية لمعلّمي التاريخ ومع ممثلي رابطات المدرسين على نطاق بلدان يوغوسلافيا السابقة. ونفذ البرنامج أيضاً الدورتين الرابعة والخامسة من سلسلة محاضراته المسجلة بالفيديو، المعنونة "القانون الدولي والوقائع المثبتة أمام المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة"، بمشاركة طلاب في مرحلة الدراسات العليا من 15 كلية في جميع أنحاء المنطقة.

283 - وأدى تنفيذ استراتيجية العلاقات الخارجية للفترة المشمولة بالتقرير إلى زيادة إبراز الآلية من خلال حملات نُظمت على وسائط التواصل الاجتماعي، بما في ذلك الاحتفال السنوي بالأيام الدولية التي تعترف بها الأمم المتحدة.

سابعا - نقل الأشخاص المبرَّئين والمفرَج عنهم

284 - واصلت الآلية بذل جهود كبيرة من أجل التوصل لتسوية دائمة لوضع الأشخاص المبرَّئين والمفرَج عنهم الذين نُقِلوا إلى النيجر. وكان هؤلاء الأشخاص قد نُقِلوا في 6 كانون الأول/ديسمبر 2021، عقب توقيع اتفاق بشأن النقل بين الأمم المتحدة والنيجر في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2021؛ ثم صدر في 28 كانون الأول/ديسمبر 2021 أمر بطردهم من النيجر "لأسباب دبلوماسية".

285 - وللأسف، لم تُكلل المساعي الحثيثة التي تبذلها الآلية لتسوية الوضع بالنجاح حتى الآن. فبعد أن مضى ما يزيد عن عامين، لا يزال الأشخاص المنقولون يعيشون في النيجر تحت الإقامة الجبرية بحكم الأمر الواقع بدون أي وثائق هوية. وتوفي أحد هؤلاء الأشخاص في 9 حزيران/يونيه 2023[(70)]. ومنذ ذلك الحين، ساءت ظروف الأشخاص السبعة الآخرين، في أعقاب الانقلاب الذي وقع في النيجر في تموز/يوليه 2023، وتسبب في زعزعة الاستقرار بشدة على الصعيد السياسي وعلى غيره من الصعد ومنع التواصل مع السلطات النيجيرية بصورة مجدية. ولا يزال هذا الوضع التي طال أمده يؤثر سلباً على حقوق الأشخاص المنقولين بطريقة بالغة الخطورة، ويؤثر في الوقت نفسه أيضاً على عبء عمل الآلية وعلى الإنفاق من ميزانيتها.

286 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل رئيس قلم الآلية يقود الجهود التي تضطلع بها الآلية في ما يتعلق بهذه المسألة. فقد حشد القلم موارد بشرية ومالية كبيرة لكي يحدد دولا مناسبة لتنفيذ النقل، ولكي يكفل، بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، احترام حقوق الإنسان للأشخاص المنقولين. ولهذه الغاية، واظب رئيس القلم على التواصل مع ممثلي الأمم المتحدة في النيجر، وكذلك مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر؛ وعمل بوصفه نقطة الاتصال الرئيسية للآلية بشأن الأشخاص المنقولين ومحاميهم في ما يتعلق بالوضع على أرض الواقع؛ وشارك في جهود دبلوماسية استباقية بهدف تحديد الخيارات الممكنة لنقل هؤلاء

https://rm.coe.int/issue-paper-on-transitional-justice-dealing-with-the-past-for-a-better/1680ad5eb5.

للاطلاع على مزيد من المعلومات عن برنامج الآلية المعلوماتي الخاص بالمجتمعات المتضررة، انظر www.irmct.org/en/mip.

(70) Residual Mechanism, *In the Matter of François-Xavier Nzuwonemeye et al.*, Case No. MICT-22-124, Registrar's Filing in Relation to the Death of Mr. Tharcisse Muvunyi, 13 June 2023.

الأشخاص إلى مكان آخر والمضي قدماً بهذه الخيارات. وفي عام 2023، صقل رئيس القلم الاستراتيجية التي يتبعها في ما يتعلق بالجهود الدبلوماسية من خلال تركيزه على التواصل مع الدول الأعضاء التي قد تكون على استعداد لقبول الأشخاص المنقولين على أراضيها، وكذلك الدول التي طلب الأشخاص المنقولون من القلم أن يتدخل بشأنها، وتلك التي لديها طلبات جارية خاصة بالأشخاص المنقولين لجمع شمل الأسر.

287 - وبالإضافة إلى أنشطة رئيس القلم، واصلت رئيسة الآلية إذكاء الوعي والدعوة إلى تقديم الدعم في ما يتعلق بوضع الأشخاص المنقولين من خلال الجهود التكميلية التي اضطلعت بها بنفسها. ففي التقارير التي قدمتها رئيسة الآلية إلى مجلس الأمن والجمعية العامة وخلال اجتماعات ثنائية مع الدول الأعضاء والجهات الأخرى صاحبة المصلحة، على سبيل المثال، كررت الرئيسة التأكيد على أن الآلية ستعتمد على تعاون الدول في التغلب على هذا التحدي. وعلى صعيد منفصل، تعاملت الرئيسة أيضاً مع هذا الوضع بصفتها القضائية، كما هو مبين أعلاه. ففي هذا الصدد، عينت الرئيسة قضاة منفردين للنظر في الالتماسات التي قدمها الأشخاص المنقولون، وترأست إجراءات البت في الطعون المتعلقة بالقرارات التي صدرت بشأن هذه الالتماسات، ووضعت نظاماً للإبلاغ، وعُرِضَت عليها التماسات أخرى مختلفة (انظر الفرع ثالثا-باء-2).

288 - وعملا بأمر الرئيسة المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2022، قدم رئيس القلم سبعة من التقارير التي تُقدَّم كل شهرين عن الجهود التي اضطلع بها من أجل التوصل إلى حل متسق مع واجب الآلية في رعاية الأشخاص المنقولين. ونفذ رئيس القلم أيضاً أمراً أصدره قاض منفرد خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ومن ثم قدم مبلغاً قدره 000 10 دولار لكل شخص من المنقولين بعد انتهاء عامهم الأول في النيجر واستنفاد منحة الاستقرار الأولية التي قُدِّمَت لهم عملا باتفاق النقل. ويقوم رئيس القلم حالياً بتنفيذ أمر آخر من القاضي المنفرد بتقديم مبلغ إضافي قدره 000 10 دولار لكل شخص من المنقولين.

289 - والواقع أن الأنشطة القضائية المترتبة على وضع الأشخاص المنقولين تطلَّبت من القضاة والموظفين القانونيين المعنيين تكريس قدر كبير من الوقت والجهد والاهتمام. وبالإضافة إلى ذلك، جهَّز القلم 260 ملفاً قضائياً و 278 ترجمة بشأن مسألة الأشخاص المنقولين خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وبذلك وصل العدد الإجمالي للملفات إلى 478 ملفاً ووصل مجموع الترجمات إلى 428 ترجمة. ولا تزال هذه المسألة التي طال أمدها تؤثر على العديد من أقسام الآلية، حيث تشتت الموارد بعيداً عن الأنشطة التي صدر بها تكليف للآلية.

290 - وتكرر الآلية التأكيد على أنها لا تستطيع تسوية هذا الوضع بمفردها وأنها يجب أن تعتمد على حسن نية الدول الأعضاء وتعاونها. فمن المتوقع أن تستمر التحديات التي تواجهها الآلية في الوفاء بواجب العناية الذي يقع على عاتقها تجاه الأشخاص المبرَّئين والمفرَج عنهم ما لم يتحسن التعاون مع الدول الأعضاء، كما أقر بذلك مكتب خدمات الرقابة الداخلية في تقرير التقييم الذي أصدره مؤخراً[71]. وتكرر الآلية بكل احترام دعوتها إلى تزويدها بأي دعم أو توجيه من مجلس الأمن يُرتأى أنه مناسب في ظل الظروف الراهنة.

(71) S/2024/199، الفقرة 35.

ثامنا - التقييم وعمليات المراجعة

291 - تقدر الآلية الدور الذي تؤديه الهيئات الرقابية في مساعدة المسؤولين الرئيسيين والإدارة في توفير مراجعة مستقلة ونقدية للبرامج والجهود التي تضطلع بها الآلية لتنفيذ ولايتها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر التدقيق في ممارسات الآلية، حيث أكملت شعبة التفتيش والتقييم التابعة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية تقييمها الذي يجري كل سنتين لطرائق الآلية وعملها في إطار التحضير الاستعراض الحالي للولاية، وأجرت شعبة المراجعة الداخلية للحسابات التابعة للمكتب عدداً من عمليات المراجعة التي تخص أقساماً أو مواضيع محددة. وعلى صعيد منفصل، أجرى مجلس مراجعي الحسابات عمليات المراجعة السنوية العادية للبيانات المالية للآلية.

ألف - التقييم الذي أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية

292 - أكملت الآلية مؤخراً تعاونها مع شعبة التفتيش والتقييم التابعة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن التقييم الخامس لطرائق الآلية وعملها، وهو عملية تجرى كل سنتين بتكليف من مجلس الأمن[72]. وتعرب الآلية عن امتنانها للفريق التابع للمكتب على ما قام به من عمل احترافي وتعاوني، وكذلك على ما استُخلِص من استنتاجاته وتوصياته من أفكار ثاقبة لها أهميتها في مساعدة الآلية على إنجاز ولايتها بنجاح في الوقت المناسب وبطريقة فعالة.

293 - وقد ركز التقييم الذي أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية على تخمين مدى أهمية النتائج التي تحققت نتيجة لاضطلاع الآلية بمهامها المتبقية بالتعاون مع الدول الأعضاء ومدى فعالية هذه النتائج واتساقها. وتشعر الآلية بالرضا لأن العملية التي أجراها المكتب تحققت بشكل مستقل من أن الآلية قدمت بفعالية خدمات ذات جودة إلى الدول الأعضاء تمشياً مع المهام المكلفة بها[73].

294 - وفي هذا الصدد، خلص تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى أن الآلية كانت مستجيبة لاحتياجات الدول الأعضاء وأنها نجحت في تكييف مجموعة من الخدمات وتقديمها إلى رواندا وبلدان يوغوسلافيا السابقة لدعم هذه الأقاليم في الاضطلاع بإجراءاتها الوطنية المتعلقة بجرائم الحرب. وأكد المكتب أن الآلية قامت، في الفترة بين كانون الثاني/يناير 2021 وآب/أغسطس 2023، بدعم ما يزيد عن 400 من التحقيقات والإجراءات القضائية المضطلع بها في 15 بلداً في ما يتعلق بالانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني التي ارتُكِبَت في رواندا وبلدان يوغوسلافيا السابقة.

295 - وخلص التقرير كذلك إلى الآلية عززت بفعالية التعاون مع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية للوفاء بمسؤولياتها المتعلقة بتعقب الهاربين، والإشراف على إنفاذ الأحكام، وتيسير إمكانية الاطلاع على المعلومات الموجودة في محفوظات المحكمتين المخصصتين والآلية.

296 - وعُزِّزَت النتيجة الإيجابية العامة للتقييم الذي أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية بأربع توصيات موجهة للآلية، وهي: (أ) توضيح أدوار ومسؤوليات كل من الرئيسة ورئيس القلم في ما يتعلق بنقل الأشخاص

(72) انظر الفقرة 16 من القرار 2637 (2022)، التي يشير فيها مجلس الأمن إلى أن الاستعراضات المقبلة المجراة عملا بالفقرة 17 من القرار 1966 (2010) ستشمل تقارير التقييم المطلوب أن يقدّمها مكتب خدمات الرقابة الداخلية في ما يتعلق بطرائق الآلية وعملها. انظر أيضاً S/PRST/2024/1.

(73) انظر S/2024/199.

المبُرَّئين والمفرَج عنهم؛ (ب) ومواصلة تعزيز الطريقة التي تنتهجها الآلية في الاستفادة من الشراكات مع منظومة الأمم المتحدة لإيجاد حلول طويلة الأجل لما تواجهه من تحديات تتعلق بالتعاون مع الدول الأعضاء؛ (ج) وتطبيق الدروس المستفادة وأفضل الممارسات المستمدة من إغلاق المكتب الميداني في سراييفو، بما في ذلك في ما يتعلق بالإغلاق الوشيك للمكتب الميداني في كيغالي؛ (د) واتخاذ خطوات لاعتماد توجّه يراعي احتياجات العملاء إلى حد أبعد، بما يشمل تحسين الإحصاءات المتعلقة بأنشطة المساعدة والتماس التعليقات من طالبي المساعدة والمستفيدين من أنشطة بناء القدرات[74].

297 - وقد شرعت الآلية في تنفيذ هذه التوصيات تمشياً مع خطة العمل على المستوى التشغيلي التي قدمتها إلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية بالاقتران مع رد إدارة الآلية الرسمي على التوصيات[75]. وعلى وجه الخصوص، قطعت الآلية شوطاً كبيراً نحو التنفيذ الكامل للتوصية الأولى. فقد اتخذ كل من الرئيسة ورئيس القلم في هذا الصدد خطوات لمناقشة أدوار كل منهما ومسؤولياته في ما يتعلق بنقل الأشخاص المبُرَّئين والمفرَج عنهم وزيادة توضيحها وتوثيقها. وتلتزم الآلية بتنفيذ كل توصية من التوصيات تنفيذاً كاملا وفقاً للأطر الزمنية التي قدمتها إلى المكتب، وتتطلع إلى عرض ما تحرزه من تقدم في تقاريرها المقبلة.

298 - وفي الأخير، وفي ما يتعلق بالتوصيتين اللتين كانتا معلقتين من عمليات التقييم السابقة، يسرّ الآلية أن تعلن أن هاتين التوصيتين قد أُغلِقتا. وتمثلت التوصية المعلقة الأولى في وضع خطط قائمة على سيناريوهات للقوة العاملة من أجل تعزيز القدرة على مواجهة الزيادة المفاجئة في عبء العمل[76]، في حين تمثلت التوصية المعلقة الثانية في ضمان التفكير المنهجي واعتماد رؤية مشتركة لبناء المؤسسات[77]. وعقب تقديم الآلية للوثائق ذات الصلة، في 5 نيسان/أبريل 2024، أكد مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن هاتين التوصيتين قد أُغلِقتا رسمياً. وتشعر الآلية بالرضا لأن الجهود المكثفة التي بذلتها لتنفيذ التوصيات في الأعوام الأخيرة قد حظيت بالاعتراف.

باء - عمليات المراجعة

299 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدرت شعبة المراجعة الداخلية للحسابات التابعة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية تقريرين من تقارير المراجعة. وفي التقرير الأول، المعنون "مراجعة إدارة السجلات القضائية وأنشطة دعم المحكمتين في الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين"، المؤرخ 18 تموز/يوليه 2022، خلصت الشعبة إلى أن الآلية حققت الاتساق في الممارسات بين الفرعين ونفذت حلولا متطابقة بينهما في مجال تكنولوجيا المعلومات؛ وأنه قد أُبقي في كلا الفرعين على هيكل ضئيل الحجم لوحدة السجلات القضائية؛ وأنه قد وُضِعَت ترتيبات كافية لتنسيق الأنشطة. وخلصت الشعبة أيضاً إلى أنه لم تُحسَم بعد مسائل تتعلق بإدارة السجلات القضائية للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا؛ وأنه لم تُحمّل بعد على المواقع الشبكية التسجيلات السمعية المرئية المتعلقة بإجراءات المحكمتين المخصصتين التي حُجِبَت منها المعلومات الدالة على الهوية لكي يتسنى للجمهور الاطلاع عليها؛ وأنه لم ينته بعد وضع الصيغة النهائية لتوجيه إجرائي منقح بشأن إجراء إيداع الملفات لدى الآلية؛ وأنه يلزم وضع توجيه إجرائي أو توجيه

(74) المرجع نفسه، الفقرات 42-46.

(75) يرد رد الآلية في المرفق الأول للوثيقة S/2024/199.

(76) انظر S/2018/206، الفقرة 43؛ و S/2020/236، الفقرات 36-39؛ و S/2022/148، الفقرات 12-16.

(77) انظر S/2020/236، الفقرة 66؛ و S/2022/148، الفقرات 43-47.

سياساتي آخر لإضفاء الطابع الرسمي على التوجيه الذي يُقدَّم بشأن طلبات المساعدة التي يجهزها قلم المحكمة. وأصدرت الشعبة أربع توصيات هامة تتعلق بما يلي: (أ) وضع خطط ذات أطر زمنية في ما يتعلق بالتصرف في السجلات القضائية السابقة التي تخص المحكمة الجنائية الدولية لرواندا؛ (ب) ووضع مبادئ توجيهية تبين بالتفصيل الإجراءات وتسلسل العهدة في ما يتعلق بتحميل المحاضر الحرفية والتسجيلات السمعية والمرئية التي حُجِبَت منها المعلومات الدالة على الهوية على المواقع الشبكية؛ (ج) والانتهاء من تجهيز التطبيق المتعلق بإدارة التسجيلات السمعية والبصرية للاستخدام في فرع أروشا وتوفير التدريب ذي الصلة للمستخدمين؛ (د) ووضع إطار رسمي لإجراءات معالجة طلبات المساعدة الواردة من السلطات الوطنية. وفي ما يتعلق بالتوصية الثانية، أُنجِزَت أربعة إجراءات تشغيلية موحدة وقُدِّمَت إلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية لإغلاق التوصية. أما التوصيات الأخرى، فقد وصل تنفيذها إلى مراحل متقدمة.

300 - وكان تقرير المراجعة الثاني الذي أصدره مكتب خدمات الرقابة الداخلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير معنوناً "مراجعة تقليص حجم الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين" ومؤرخاً 26 نيسان/أبريل 2023. وخلص التقرير إلى أن "عملية تقليص الحجم قد أُجريت على نحو مرض ولكن هناك مجالا لمزيد من التحسين"؛ واضطلع مجلس الاستعراض المشترك بين الإدارة واتحاد الموظفين بالرقابة على العملية بشكل كاف؛ وأُخِذَت متطلبات التكافؤ بين الجنسين بعين الاعتبار في عملية تقليص الحجم؛ وكان تبادل المعلومات مع الموظفين وممثلي الموظفين كافياً؛ ووُفِّر للموظفين التدريب والمساعدة لتحديد الفرص الوظيفية. وبناء على استنتاجات أخرى، أصدر التقرير توصيتين هامتين في ما يتعلق بما يلي: (أ) كفالة عقد اجتماعات للجنة التفاوض المشتركة التابعة للآلية حسب الاقتضاء لمناقشة أثر تقليص الحجم وحقائق الواقع المتعلقة به وتقييم الحاجة إلى معالجة السياسة المتبعة في تقليص حجم الآلية؛ (ب) وكفالة أن تكون وثائق الأداء الخاصة بجميع الموظفين مستكملة على النحو المطلوب، وأن يُقدَّم، عند الاقتضاء، تبرير كاف في الحالات التي يُمنح فيها الموظفون تقدير "يتجاوز توقعات الأداء". وما زال تنفيذ التوصيتين جارياً، إذ تجتمع لجنة التفاوض المشتركة على نحو أكثر تواتراً، ويتلقى المديرون رسائل تذكيرية منتظمة بشأن استكمال وثائق الأداء، بما في ذلك بشأن الحاجة إلى تقديم مبررات عندما يُمنَح أي موظف تقدير "يتجاوز توقعات الأداء".

301 - وتجدر الإشارة إلى أن مراجع الحسابات المقيم التابع لمكتب خدمات الرقابة الداخلية، الذي ظلت وظيفته شاغرة لأكثر من عام خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بدأ عمله في 1 نيسان/أبريل 2024 وسيكون مقره في لاهاي، وسيقدم خدماته لفرعي الآلية.

302 - وفي الأخير، وبالإضافة إلى عمليات المراجعة المذكورة أعلاه التي أجراها مكتب خدمات الرقابة الداخلية، عملت الآلية مع مجلس مراجعي الحسابات خلال الفترة المشمولة بالتقرير في ما يتعلق بعمليات المراجعة السنوية العادية التي يجريها المجلس للبيانات المالية للآلية.

تاسعا - خاتمة

303 - يسرّ الآلية أن تقدم إلى مجلس الأمن هذا التقرير، الذي يبين بشكل مستفيض التقدم الذي أحرزته الآلية خلال فترة السنتين الماضية. وهي واثقة من أن التقرير، بالاقتران مع الإطار المذكور أعلاه الذي ينظم العمليات الرامية إلى إنجاز المهام ومع التقييم الذي أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية مؤخراً، سيتيح لمجلس الأمن أن يتوصل إلى قرارات مستنيرة بشأن مستقبل ولاية الآلية.

304 - وكما هو مبين بالتفصيل أعلاه، حققت الآلية نتائج ملحوظة منذ أن قدِّم تقرير الاستعراض الرابع في 14 نيسان/أبريل 2022. فقد انتهت الإجراءات الجارية في قضايا الجرائم الأساسية النهائية، وعُرف مصير أربعة آخرين من الهاربين من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، ووصلت الآلية حقاً إلى مرحلة تصريف الأعمال المتبقية، وبذلك أصبحت مؤسسة من النوع التي كان مجلس الأمن يتوخاه عندما أُنشئت الآلية. علاوة على ذلك، وفي ما يتعلق بالتخطيط للمستقبل، من المتوقع الآن أن تنتهي المرحلة الأولى من عمليات الآلية في عام 2024، أي قبل عامين من التوقعات التي وُضِعَت من قبل، مما يجسِّد عزم الآلية والتطور الديناميكي السريع لأنشطتها. وتنظر الآلية إلى هذه الإنجازات بعين الفخر والرضا.

305 - وقد أظهرت العقود التي انقضت منذ إنشاء المحكمتين المخصصتين أن دورة العدالة الجنائية الدولية طويلة ومعقدة. وأصبح من الواضح الآن، أكثر من أي وقت مضى، أن العملية تنطوي على عمل يتجاوز إلى حد بعيد مجرد إجراء المحاكمات الابتدائية والاستئنافية، وتدرك الآلية أنه لا يزال أمامها قدر كبير من العمل الذي يتعين القيام به. وبفضل الجهود المكرسة التي تبذلها الآلية للتخطيط للمستقبل، فهي الآن في وضع مثالي يتيح لها أن تنهض بمهامها العديدة إلى أن تنجزها بشكل نهائي. ويُترَك لمجلس الأمن أن يقرر ما إذا كانت الآلية نفسها ستضطلع بالمسؤولية عن إنجاز جوانب ولايتها كلها، أو ما إذا كانت بعض الأنشطة ستُنقل إلى مؤسسات أو هيئات قضائية أخرى لتنجزها بدلا من الآلية.

306 - وتدرك الآلية، في غضون ذلك، أن الحوكمة الرشيدة والاستخدام الأمثل للموارد ومواصلة تبسيط الإجراءات أمورٌ ستكتسي أهمية حاسمة في توفير التوجيه اللازم لإنجاز الأنشطة القضائية الجارية وغيرها من المهام الصادر بها تكليف وضمان تنفيذها بأكثر الطرق عدالة وكفاءة وفعالية. ولا يمكن أن تتحقق هذه الأهداف بدون القيادة القوية والتعاونية الذي يمارسها مسؤولو الآلية الرئيسيون والقدرة على المجابهة والالتزام المستمرين اللذين يبديهما موظفوها المتميزون الذين يواصلون الصمود في وجه الضغوط الناجمة عن تقليص حجم الآلية والقيود المفروضة على ميزانيتها. وتغتنم الآلية هذه الفرصة للإشادة بجميع موظفيها، وكذلك بقضاتها، الذين مكَّنها عملهم الدؤوب من أن تقطع هذه الأشواط خلال فترة السنتين السابقة.

307 - وإذ تستند الآلية إلى هذه التطورات وإلى تقييم مكتب خدمات الرقابة الداخلية الإيجابي لطرائقها وعملها، فإنها تلتزم بالمحافظة على توجهها المراعي لاحتياجات العملاء، مع أخذ طبيعتها كمحكمة قانونية مستقلة في الاعتبار. وستسعى إلى زيادة الاستفادة من تعاونها مع الدول الأعضاء وتعزيز الصلات التي تربطها بالجهات الأخرى صاحبة المصلحة. وكما أقر مكتب خدمات الرقابة الداخلية، فإن تعاون الدول على وجه الخصوص يكتسي أهمية قصوى في تمكين الآلية من الاضطلاع بمهامها والتغلب على التحديات القائمة، بما فيها تلك المتعلقة بإنفاذ الأحكام ونقل الأشخاص المبرَّئين والمفرج عنهم.

308 - وتتطلع الآلية إلى مناقشة هذه المسائل ومسائل أخرى مع مجلس الأمن وفريقه العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين خلال الفترة المقبلة، وإلى القرار الجديد الذي سيتخذه المجلس في حزيران/يونيه 2024 بشأن ولاية الآلية. وستدرس الآلية بعناية جميع التوصيات المنبثقة عن عملية المراجعة الحالية وستكفل مراعاتها بشكل كامل في أهدافها وطرائق عملها من الآن فصاعداً.

309 - وفي الختام، تعرب الآلية عن امتنانها العميق لجميع الدول والجهات صاحبة المصلحة التي تواصل بثبات دعم الآلية في الاضطلاع بمهمتها ودعم تحقيق أهداف العدالة الجنائية الدولية على نطاق أوسع. فإمكانية التعويل على هذه الدول والجهات تتسم في السياق العالمي الحالي بأهمية أكبر من ذي قبل. ولن تتمكن الآلية من المضي قدماً حتى النهاية في دورة العدالة التي بدأها المجتمع الدولي من خلال الإنشاء التاريخي للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا إلا بمساعدة مجدية.

الضميمة الأولى

الأحكام والقرارات والأوامر التي أصـــدرتها الآلية الدولية لتصـــريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين حتى 15 نيسان/أبريل 2024

أولا – الرئيسة

ألف – أوامر الرئيسة التي ندبت بها قاضياً منفرداً أو هيئة محكمة

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024 (حتى 15 نيسان/أبريل)	المجموع
أروشا	10	9	43	30	42	28	16	19	15	12	21	20	6	271
لاهاي	–	16	27	31	54	45	42	32	23	21	23	8	4	326
المجموع	**10**	**25**	**70**	**61**	**96**	**73**	**58**	**51**	**38**	**33**	**44**	**28**	**10**	**597**

باء – القرارات والأوامر التي أصدرتها الرئيسة بشأن إنفاذ الأحكام

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024 (حتى 15 نيسان/أبريل)	المجموع
أروشا	2	1	5	1	5	10	32	7	15	24	8	7	2	119
لاهاي	–	2	13	18	16	14	14	15	17	21	24	23	8	185
المجموع	**2**	**3**	**18**	**19**	**21**	**24**	**46**	**22**	**32**	**45**	**32**	**30**	**10**	**304**

جيم – القرارات والأوامر التي أصـــدرتها الرئيســـة في ما يتعلق بالقضـــايا المحالة إلى الهيئات القضائية الوطنية

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024 (حتى 15 نيسان/أبريل)	المجموع
أروشا	2	2	4	4	4	6	–	–	–	–	–	–	1	23
لاهاي	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	0
المجموع	**2**	**2**	**4**	**4**	**4**	**6**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**1**	**23**

دال – القرارات والأوامر التي أصدرتها الرئيسة (بشأن مسائل أخرى)

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024 (حتى 15 نيسان/أبريل)	المجموع
أروشا	2	5	2	0	3	2	8	32	11	8	9	8	2	92
لاهاي	–	–	1	1	7	10	27	6	9	2	3	–	–	66
المجموع	**2**	**5**	**3**	**1**	**10**	**12**	**35**	**38**	**20**	**10**	**12**	**8**	**2**	**158**

ثانيا – دائرة الاستئناف

ألف – أحكام الاستئناف أو إعادة النظر

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024 (حتى 15 نيسان/أبريل)	المجموع
أروشا	–	–	1	–	–	–	–	1	–	–	1	–	–	3
لاهاي	–	–	–	–	–	–	1	1	–	1	–	1	–	4
المجموع	**–**	**–**	**1**	**–**	**–**	**–**	**1**	**2**	**–**	**1**	**1**	**1**	**–**	**7**

باء – القرارات والأوامر التي أصدرتها دائرة الاستئناف بشأن إجراءات إعادة النظر

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024 (حتى 15 نيسان/أبريل)	المجموع
أروشا	1	–	1	4	11	30	28	38	–	–	1	1	3	118
لاهاي	–	–	–	3	1	–	1	–	1	–	–	–	–	6
المجموع	**1**	**–**	**1**	**7**	**12**	**30**	**29**	**38**	**1**	**–**	**1**	**1**	**3**	**124**

جيم – القرارات والأوامر التي أصدرتها دائرة الاستئناف (بشأن مسائل أخرى)

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024 (حتى 15 نيسان/أبريل)	المجموع
أروشا	2	11	9	9	10	2	8	13	–	6	16	4	–	90
لاهاي	–	–	8	5	48	46	83	24	35	19	17	15	–	300
المجموع	**2**	**11**	**17**	**14**	**58**	**48**	**91**	**37**	**35**	**25**	**33**	**19**	**–**	**390**

ثالثا – الدوائر الابتدائية والقضاة المنفردون

ألف – الأحكام الابتدائية أو المتعلقة بانتهاك حرمة المحكمة

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024 (حتى 15 نيسان/أبريل)	المجموع
أروشا	–	–	–	–	–	–	–	–	–	1	–	–	–	1
لاهاي	–	–	–	–	–	–	–	–	–	1	–	–	–	1
المجموع	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**2**	**–**	**–**	**–**	**2**

باء – القرارات والأوامر التي أصدرتها الدوائر الابتدائية بشأن إجراءات المحاكمات الابتدائية

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024 (حتى 15 نيسان/أبريل)	المجموع
أروشا	–	–	–	–	–	–	–	–	13	42	63	44	5	167
لاهاي	–	–	–	5	31	114	108	93	59	19	–	–	–	429
المجموع	**–**	**–**	**–**	**5**	**31**	**114**	**108**	**93**	**72**	**61**	**63**	**44**	**5**	**596**

جيم – القرارات والأوامر التي أصدرتها الدوائر الابتدائية بشأن القضايا المحالة إلى الهيئات القضائية الوطنية

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024 (حتى 15 نيسان/أبريل)	المجموع
أروشا	–	–	–	12	–	–	–	5	–	–	–	–	–	17
لاهاي	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
المجموع	**–**	**–**	**–**	**12**	**–**	**–**	**–**	**5**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**17**

دال – القرارات والأوامر التي أصدرتها هيئة مؤلفة من ثلاثة قضاة

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024 (حتى 15 نيسان/أبريل)	المجموع
أروشا	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
لاهاي	–	–	–	–	–	–	–	1	1	–	–	–	–	2
المجموع	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**1**	**1**	**–**	**–**	**–**	**–**	**2**

هاء – القرارات والأوامر التي أصدرها قضاة منفردون بشأن تدابير حماية الشهود

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024 (حتى 15 نيسان/أبريل)	المجموع
أروشا	5	3	27	18	27	6	2	12	6	5	10	2	3	126
لاهاي	–	22	32	41	54	54	33	31	25	51	25	13	6	387
المجموع	**5**	**25**	**59**	**59**	**81**	**60**	**35**	**43**	**31**	**56**	**35**	**15**	**9**	**513**

واو - القرارات والأوامر التي أصدرها قضاة منفردون بشأن البدء في إجراءات النظر في انتهاك حرمة المحكمة وشهادة الزور

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024 (حتى 15 نيسان/أبريل)	المجموع
أروشا	–	1	2	–	21	7	31	105	101	61	11	13	2	355
لاهاي	–	1	3	–	5	2	13	24	11	20	4	13	2	98
المجموع	**–**	**2**	**5**	**–**	**26**	**9**	**44**	**129**	**112**	**81**	**15**	**26**	**4**	**453**

زاي - القرارات والأوامر التي أصدرها قضاة منفردون (بشأن مسائل أخرى)

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024 (حتى 15 نيسان/أبريل)	المجموع
أروشا	1	5	7	17	47	21	10	4	6	4	16	12	3	153
لاهاي	–	1	8	10	19	9	23	7	3	4	3	6	1	94
المجموع	**1**	**6**	**15**	**27**	**66**	**30**	**33**	**11**	**9**	**8**	**19**	**18**	**4**	**247**

رابعا - المجموع

ألف - مجموع الأحكام: 9

باء - مجموع القرارات والأوامر

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024 (حتى 15 نيسان/أبريل)	المجموع
أروشا	25	37	100	95	170	112	135	235	167	162	155	111	27	1 531
لاهاي	–	42	92	114	235	294	344	233	184	157	99	78	21	1 893
المجموع	**25**	**79**	**192**	**209**	**405**	**406**	**479**	**468**	**351**	**319**	**254**	**189**	**48**	**3 424**

الضميمة الثانية

الصكوك القانونية والتنظيمية العامة والسياسات العامة التي أصدرتها الآلية، حتى 15 نيسان/أبريل 2024

ألف - القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات

- تعديل للقواعد الإجرائية وقواعد الإثبات (MICT/1/Amend.8)، 28 شباط/فبراير 2024
- القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات (MICT/1/Rev.8)، 26 شباط/فبراير 2024
- توجيه إجرائي بشأن إجراءات تنفيذ القاعدة 110 (باء) من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات (MICT/15/Rev.1)، 4 كانون الثاني/يناير 2019
- الدليل العملي لإجراءات اقتراح التعديلات على القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات الخاصة بالآلية وإجراءات النظر في التعديلات المقترحة ونشرها (MICT/16/Rev.2)، 24 أيار/مايو 2018

باء - القضاة

- مدونة قواعد السلوك المهني لقضاة الآلية (MICT/14/Rev.1)، 9 نيسان/أبريل 2018

جيم - الأنشطة القضائية

- توجيه إجرائي بشأن السجلات القضائية (MICT/42)، 25 أيار/مايو 2023
- توجيه إجرائي بشأن استخدام النظام الإلكتروني لإدارة المحكمة (MICT/21/Rev.1)، 20 شباط/فبراير 2019
- توجيه إجرائي بشأن طول المذكرات والالتماسات (MICT/11/Rev.1)، 20 شباط/فبراير 2019
- توجيه إجرائي بشأن متطلبات الاستئناف وإجراءاته (MICT/10/Rev.1)، 20 شباط/فبراير 2019
- توجيه إجرائي بشأن المتطلبات الشكلية لطلبات إعادة النظر في القرارات الإدارية (MICT/9/Rev.1)، 20 شباط/فبراير 2019

دال - إنفاذ الأحكام

- الدليل العملي لإجراءات البت في طلبات العفو عن المحكوم عليهم في المحكمتين أو آلية تصريف أعمالهما المتبقية أو تخفيف الأحكام الصادرة بحقهم أو الإفراج عنهم قبل نهاية فترة العقوبة (MICT/3/Rev.3)، 15 أيار/مايو 2020
- توجيه إجرائي بشأن إجراءات تحديد الدولة التي سيقضي فيها الشخص المدان مدة عقوبته بالسجن (MICT/2/Rev.1)، 24 نيسان/أبريل 2014

هاء – الضحايا والشهود

- توجيه إجرائي بشأن توفير خدمات الدعم والحماية للضحايا والشهود (MICT/40)، 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2019
- توجيه إجرائي بشأن إجراء تغيير تدابير الحماية عملا بالقاعدة 86 (حاء) من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات الخاصة بالآلية لأغراض الوصول إلى مواد سرية الخاصة بالمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والآلية (MICT/8)، 23 نيسان/أبريل 2013

واو – المحفوظات والسجلات

- سياسة بشأن إمكانية الوصول إلى سجلات الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين (MICT/17/Rev.1)، 4 كانون الثاني/يناير 2019

زاي – مكتب المدعي العام

- القاعدة التنظيمية رقم 2 الصادرة عن المدعي العام (2013): طلبات المساعدة المقدمة من السلطات الوطنية أو المنظمات الدولية إلى المدعي العام (MICT/13)، 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2013
- القاعدة التنظيمية رقم 1 الصادرة عن المدعي العام (2013): معايير السلوك المهني لمحامي الادعاء (MICT/12)، 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2013

حاء – الدفاع

- معدلات الأجر بالساعة المنطبقة على أفرقة الدفاع وأصدقاء المحكمة في كانون الثاني/يناير 2024، 1 كانون الثاني/يناير 2024
- سياسات بشأن أجور الأشخاص الذين يمثلون المتهمين المعوزين، المبالغ المنقحة في كانون الثاني/يناير 2024، 1 كانون الثاني/يناير 2024
- مدونة قواعد السلوك المهني لمحامي الدفاع الذين يمثلون أمام الآلية والأعضاء الآخرين في أفرقة الدفاع (MICT/6/Rev.1)، 14 أيار/مايو 2021
- سياسة بشأن أجور الأشخاص الذين يمثلون الأشخاص المدانين المعوزين في الإجراءات اللاحقة للإدانة، عند صدور أمر قضائي يقضي بندب محام على نفقة الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، 12 نيسان/أبريل 2021
- سياسة بشأن تعيين محققين ومدعين عامين من أصدقاء المحكمة للمشاركة في إجراءات أمام الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين ودفع أجورهم، 12 نيسان/أبريل 2021

- سياسة بشأن أجور الأشخاص الذين يمثلون أشخاصا معوزين من المشتبه فيهم والمتهمين بانتهاك حرمة المحكمة وبشهادة الزور أمام الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، 2 حزيران/يونيه 2020
- سياسة بشأن أجور الأشخاص الذين يمثلون متهمين معوزين في الإجراءات السابقة للمحاكمة الابتدائية أمام الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، 4 كانون الثاني/يناير 2019
- سياسة بشأن أجور الأشخاص الذين يمثلون متهمين معوزين في إجراءات المحاكمة الابتدائية أمام الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، 4 كانون الثاني/يناير 2019
- سياسة بشأن أجور الأشخاص الذين يمثلون متهمين معوزين في إجراءات الاستئناف أمام الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، 4 كانون الثاني/يناير 2019
- سياسة بشأن أجور الأشخاص الذين يساعدون متهمين معوزين يمثلون أنفسهم أمام الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، 4 كانون الثاني/يناير 2019
- مبادئ توجيهية بشأن تحديد مدى قدرة طالبي المعونة القضائية على دفع أجور المحامين، 4 كانون الثاني/يناير 2019
- مبادئ توجيهية بشأن تقديم فواتير بساعات العمل والأنشطة المدفوعة الأجر الخاصة بمساعدي المتهمين الذين يمثلون أنفسهم، 25 أيار/مايو 2016
- مبادئ توجيهية بشأن تقديم فواتير بساعات العمل والأنشطة المدفوعة الأجر، 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2015
- أمر توجيهي بشأن ندب محامي الدفاع (MICT/5)، 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2012

طاء – الترجمة التحريرية والترجمة الشفوية

- مدونة أخلاقيات للمترجمين الشفويين والمترجمين التحريريين العاملين لدى الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين (MICT/20/Rev.1)، 4 كانون الثاني/يناير 2019
- سياسة بشأن الترجمة الشفوية (MICT/18/Rev.1)، 4 كانون الثاني/يناير 2019
- سياسة بشأن الترجمة التحريرية لأغراض تسيير النشاط القضائي للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين (MICT/22)، 5 نيسان/أبريل 2018
- مبادئ توجيهية بشأن تقديم طلبات توفير خدمات الترجمة الشفوية وكيفية العمل مع مقدميها (MICT/19)، 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2017

ياء - الاحتجاز

- القواعد المنظِّمة لاحتجاز الأشخاص رهن المحاكمة أو الاستئناف أمام الآلية أو احتجازهم لأسباب أخرى بناء على أمر منها، التي اعتُمِدَت في 5 تشـــرين الثاني/نوفمبر 2018، وبدأ نفاذها في 5 كانون الأول/ديسمبر 2018
- قواعد تنظيمية بشـــأن إجراء تقديم الشـــكاوى المتاحة للمحتجزين (MICT/25)، 5 كانون الأول/ديسمبر 2018
- قواعد تنظيمية بشـــأن الإجراء التأديبي الخاص بالمحتجزين (MICT/24)، 5 كانون الأول/ديسمبر 2018
- قواعد تنظيمية بشـــأن الإشـــراف على زيارة المحتجزين والاتصـــال بهم (MICT/23)، 5 كانون الأول/ديسمبر 2018